

التمهيد :

ابن عنقاء : حياته وآثاره.

أ _ حياته .

ب _ آثاره .

أ_حياته^(١) :

كان ابن عنقاء ينصّ على اسمه في مقدمات كتبه فجاء اسمه في (نزهة الأثبات)^(٢) و(إغراب المنحة)^(٣) : محمد الخالص بن عنقاء الحسيني المكي ، وهذا هو النسب الذي أورده البغدادي في هدية العارفين^(٤) والزركلي في الأعلام^(٥) ، غير أنه في الجواب السامي^(٦) ذكر اسماً أطول من ذلك وهو : (أبو هزاع محمد بن رميثة بن علي بن عنقاء الحسيني المهنأوي الموسوي المكي) وقد جاء هذا الاسم ضمن سؤال رفعه إليه أحد تلاميذه فأقرّ ابن عنقاء ذلك السائل على هذا النسب دون تعديل أو استدراك^(٧) .

وينتسب ابن عنقاء إلى أسرة العنقاوية بمكة المكرمة ، كان إماماً لجامع ذي جبلة ، ومعلماً بالمدرسة الشرقية فيها^(٨) .

عانى ابن عنقاء من أبناء زمانه ، فقد كان له حساد ومعاندون من أصحاب الفرق والمذاهب ، وكان يشير إلى ذلك في بعض مصنفاته ، شاكياً وباكياً ، من ذلك ما قاله في

^(١) مع عظم ما قدّمه ابن عنقاء من مؤلفات لم أجد في كتب التراجم سيرة مبسطة تكشف لنا عن حياة هذا الرجل إلا شيئاً قليلاً كاسمه ووفاته وبعض كتبه ، وقد توصل الدكتور محمد بن حسن العمري _ وهو أكثر الباحثين صلةً بهذا الرجل _ إلى جوانب من شخصيته اكتسبها من خلال رحلاته إلى اليمن والتصاقه بعدد من علمائها وتحقيقه لكتبه ، وقد أفدت هنا شيئاً مما قدّمه كما أضفت أموراً أخرى بدت لي من خلال قراءة كتب الرجل وماوقفت عليه من مخطوطاته فقد وجدت ابن عنقاء ينص على اسمه ، ويشير إلى شيء من حياته ، وإلى بعض شيوخه .

^(٢) 1 / ب .

^(٣) 1 / أ .

^(٤) 281 / 2 .

^(٥) 112 / 6 .

^(٦) الجواب السامي 23 .

^(٧) ينظر مقدمة كشف الهم للدكتور محمد العمري ص 5 .

^(٨) ينظر مقدمة كشف الهم 7 .

كشف الهم : " فما زال أبناء الجنس في سائر القطر بخصوصهم ، وسائر أهل المظاهر بعمومهم يرموني بسهام الغي والبغي والحسد ... ولولا حماية من لا يذهب ويأتي سواه بالسيئات والحسنات لكانت أمور عظام وهنات وهنات لكن الأمر لله من قبل ومن بعد ، وهو المبدئ المعيد يفعل ما يشاء سبحانه ويحكم ما يريد :

وهذه نفثات لست أظهرها شكوى من الحب بل من غاية الجدَل " (١)

عاش ابن عنقاء في اليمن في حقبة زمنية تموج بالأحداث والتوتر النفسي والأمني ، وكان مع ذلك وثيق الصلة ببعض الأمراء الأتراك فكان يجلبهم ويهديهم بعض مصنفاته يدل على ذلك ما قاله في خاتمة كتابه (كشف الهم) حينما ذكر سبب تأليف هذا الكتاب وتسميته بهذا الاسم " وأما سبب مطالعها المذكور فهو أن تصنيفها صادف قدوم حافظ اليمن نعمة الله — عز وجل — على أهله في هذا الزمن صاحب السعادة الدستور المكرم فضل الله باشا — بلغة الله — تعالى — من خيرات الدارين وكمالاتها ماشاء ، وأنعش به الملة العدنانية والدولة العثمانية إنعاشاً ، وألبسه من خلع العدل والتوفيق والتقوى ريشاً وريشاً آمين . وكان وصوله بعد أن عمّت اليمن ظلم الظلم ، فكشف الله ذلك عنهم بفضل عدله الذي لم تزل تتجدد آثاره " (٢) . ومن خلال التصاقه هؤلاء الأمراء توفر له شيء من الهدوء النفسي ، فتهيأ له الإفتاء والتدريس والتصنيف .

عُرف ابن عنقاء بالإمامة في علوم اللغة والفقه ، فكان نحوياً أديباً فقيهاً (٣)

(١) كشف الهم 121 ، وقد تكرر هذا الكلام أيضاً في نزهة الأثبات 1 / أ .

(٢) السابق 120 .

(٣) ينظر الأعلام 6 / 112 .

لُقِّبَ — (سبيويه اليمن) ^(١) ، كما كان شيخ الشافعية باليمن زمن المؤيد محمد بن القاسم ^(٢) .

أما شيوخه فقد أشار ابن عنقاء إلى عددٍ منهم في مؤلفاته ، جاء منهم في (كشف الهم) ^(٣) الشيخ القطب النهروالي (ت 988 هـ) كان إمام المذهب الحنفي في عصره ^(٤) ، والشيخ أحمد بن علوان وقد جاء اسمه في (نزهة الأثبات) ^(٥) في قوله : " من حقّ مقام الاتباع وارتقى فيه ... فهو الصوفي حقاً ... ومن لم يحقّقه فليس من التصوف ... بل مخدوع مخلوع وإليه أشار شيخ الشيوخ سلطان اليمن أحمد بن علوان نفخ الله تعالى به " .

ومنهم شرف الدين بن الفارض ، وقد جاء ذكره في (نزهة الأثبات) ^(٦) أيضاً في قوله : " بعض الألباء ... سألني عن إعراب بيتين وآخر عن إعراب ثالث كلها لمولانا الشيخ شرف الدين بن الفارض " .

ومنهم الشيخ القصيعي ^(٧) ، وقد جاء اسمه في (التشنيف) ^(٨) في قوله : " وقد جمع شيخنا سلطان العلماء أبو محمد عبد اللطيف سراج الدين بن علي بن قاسم القصيعي سقى الله عهده مواضع حذف التنوين " .

^(١) ينظر مقدمة كشف الهم 7 .

^(٢) ينظر هدية العارفين 281 / 2 .

^(٣) 155 .

^(٤) ينظر البدر الطالع 75 / 2 ، والأعلام 6 / 234 .

^(٥) 15 / ب .

^(٦) 1 / ب .

^(٧) نسبة إلى القصيع من ناحية العدين بلواء (تعز) ينظر مقدمة كشف الهم 16 .

^(٨) 7 / ب .

ويبدو أن ابن عنقاء كان يأخذ الدروس عن بعض سلاطين الدولة العثمانية أيضاً ، يدلّ على ذلك قوله في (نزهة الأثبات) ^(١) : " التأويل في النعت غالبٌ لا واجب ... وهذا الإشكال مما أورده دستور الحضرة السلطانية مولانا جعفر باشا وزير الخلافة العثمانية ، فألقاه علينا في مجالسه الخاصة العلمية قابله الله تعالى بالخير والمير والمبرات والمسرات العلية ، وهو الذي عند عزّمه ^(٢) عن اليمن للديار الرويّة بكتّ عليه كلُّ عين بصيرة وعميّة ، وبعدُ قلتُ فيه ، وما أنا الحقُّ بموفيه :

مِنْ بَعْدِ جَعْفَرَ حَظُّ الْعِلْمِ قَدْ ذَهَبَا فَهُوَ الَّذِي كَانَ فِيهِ يَمْنَحُ الذَّهَبَا

فَاللَّهُ يَحْفَظُهُ فِي نَفْسِهِ وَبِمَا يَلِيهِ دُنْيَا وَأُخْرَى أَيْنَمَا نُجِبَا

لَا حَظَّ مِنْ بَعْدِهِ لِلْعِلْمِ نَعْلَمُهُ فَارْحَلْ عَنِ الْيَمَنِ الْمَيْمُونِ مُغْتَرِبَا " .

وأما تلاميذه فقد توصل الدكتور محمد بن حسن العمري إلى واحدٍ منهم وهو شرف الدين الفقيه يحيى بن محمد الحازمي أجاز له شيخه ابن عنقاء أن يروي عنه جميع كتبه في النحو والتصريف ^(٣) .

توفي ابن عنقاء سنة (1053) هـ ^(٤) .

ب _ آثاره :

_ ترك ابن عنقاء أكثر من عشرين كتاباً ^(٥) منها :

^(١) 8 / أ .

^(٢) أي رحيله .

^(٣) مقدمة كشف الهم 22 .

^(٤) هدية العارفين 281 / 2 .

^(٥) تنظر في مقدمة كشف الهم للدكتور محمد العمري 24 ، 25 .

- 1_ الإكسير العزيز بتخريج أحاديث الإبريز ^(١) .
- 2 _ الألواح في مستقر الأرواح ^(٢) .
- 3 _ بغية أهل المغانم في مناقب الشيخ سالم ^(٣) .
- 4 _ القضية العدلية في المناسبات الفضلية ^(٤) .
- 5 _ النشر الوردي في ملك بني عثمان والمهدي ^(٥) .

* أما الكتب التي استقيت منها اختيارات ابن عنقاء في هذه الدراسة فهي كما يلي :

1 _ غر الدرر الوسيطة بشرم المنظومة العمريطية (وهو محقق في رسالة دكتوراه) :

هذا الكتاب شرح للمنظومة العمريطية المسماة بالدرة البهية، نظمها يحيى العمريطي وهي في أصلها متن الآجرومية .

وقد بين ابن عنقاء سبب تأليف هذا الكتاب ، وهو أن جماعة من طلبة العلم سألوه عن شرح هذه المنظومة ، وحثه على ذلك شيخه أبو محمد القصيعي ، فما كان منه إلا أن استجاب لهذا الطلب فقام بشرح هذه المنظومة شرحاً وافياً ، وكان في شرحه يدمج كلامه مع كلام الناظم حتى يصير كلاماً واحداً واستطرد في شرحه استطراداً لافتاً ،

^(١) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن 55 .

^(٢) هدية العارفين 2/ 281 .

^(٣) مصادر الفكر 432 .

^(٤) ذكره في كتابه كشف الهم والباس 120 .

^(٥) هدية العارفين 2/ 281 .

إذ كان يندُّ عن المسائل النحوية إلى مسائل في الدين والفلك والتاريخ واللغة وغير ذلك، وأودعه فوائد عزيزة وتنبيهات وتذييلات ومهمات، متوخياً البسط والسهولة، محاولاً جمع كل ما قيل في المسألة الواحدة من آراء وأقوال لا تُوجد في كتاب غيره.

2 _ تشنيف السمع بشرط شروم التنثية والجمع (وهو مخطوط)^(١):

ألف ابن عنقاء كتابه التشنيف إجابة لسؤال سائل عن شروط التنثية والجمع، بدأ فيه بمنظومة نحوية في عشرة أبيات من إنشائه، ضمَّنها شروط التنثية والجمع ثم شرحها شرحاً وافياً، معتمداً في ذلك على خطَّة وضعها لنفسه؛ وهو أنه قسَّم كتابه إلى قسمين وذيلهما بخاتمة جعل القسم الأول للمثنى، والقسم الثاني للجمع، وتحدث عن الأبواب التي تُعرب بالنيابة.

ولم يكن هذا الكتاب مقتصرًا على المثنى والجمع وشروحهما كما في العنوان، وإنما تحدَّث فيه عن مسائل نحوية أخرى ستأتي في حينها، وشرح كثيراً من مفردات النصوص، وأفاض في الحديث عن أمور لغوية أخرى؛ فقد ذكر فيما اشتقت منه (لبيك) أربعة عشر وجهاً، والكتاب مضمَّن فوائد عزيزة ونفائس مهمة لا تُكاد تُوجد في كتاب غيره، فقد ذكر للجمل التي لا محل لها من الإعراب أربعة عشر نوعاً، وإذا كان ابن هشام في المغني^(٢) أورد لما اختصَّت به واو العطف من أحكام خمسة عشر حكماً، والأزهري في التصريح^(٣) واحداً وعشرين حكماً فقد أوصلها ابن عنقاء إلى أربعين حكماً.

^(١) تفضل الدكتور محمد العمري بطباعة هذا الكتاب وأحاله إلى (سي دي) وأخبرني أنه حقَّقه لكنني لم أطلع على تحقيقه.

^(٢) 1 / 18 وما بعدها.

^(٣) 3 / 557 وما بعدها.

وقد أشار ابن عنقاء إلى قيمة كتابه وغرابته ولطافته قائلاً : " فهذا توقيع شريف ، وإملاء غريبٌ لطيف ، لا ثاني له في بابه ، ولا نظير له في حسن انتخابه ... ضمّنته فوائد نفيسة واستطردها فيه مما يعظم وقعه بالكلية عند عارفه ... " (١) .

3 _ الجواب السامي بمفاخره عن إعراب قوله ﷺ " أحق ما قال العبد ... إلى آخره " (وهو محقق ومطبوع دون نشر) :

جاء هذا الكتاب إجابةً لسائل سائل عن إعراب قوله ﷺ " أحق ما قال العبد وكلنا لك عبدٌ ، لا مانع لما أعطيت ، ولا مُعطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد " (٢) وقد أجابه ابن عنقاء جواباً شافياً مبسوطاً ، لم يكتفِ فيه بإعراب كلمات الحديث وجمله فحسب ، بل كان يتخذ الكلمة مدخلاً للخوض في مسائل نحوية أخرى ، فحينما أعرب مثلاً كلمة (أهل) قال إنها منادى وحرف النداء محذوف ، ثم أضاف في الحديث عن المواضع التي يُحذف فيها حرف النداء ، وذكر منها تسعة مواضع أطال في الحديث عنها ، وهكذا سار ابن عنقاء على هذا النهج في كتابه ، فقد جعل هذا الحديث وسيلةً لتدوين كل ما يدور في خلجه ، الأمر الذي جعل كتابه مفعماً بالاستطرادات والتقسيمات والتفريعات .

4 _ كشف الهم والباس (وهو محقق ومنشور) :

ألف ابن عنقاء هذا الكتاب إجابةً لسؤال سائل عن إعراب آية أُحد : ﴿ثُمَّ أُنزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنٌ نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ

(١) التشنيف 1 / ب .

(٢) الحديث في صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، 47 / 2 ، وهو فيه : " ربنا لك الحمد ملء السموات والأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد " (٢) .

يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ... الآية^(١) مع الكشف عن قول الزمخشري في كشفه^(٢) : " فإن قلت : كيف مواقع الجمل التي بعد قوله تعالى : ﴿ وَطَائِفَةٌ ... ﴾ .

وعن إعراب آية بدر : ﴿ إِذْ يُعْشِيكُمُ النَّعَاسَ أَمْنَةً مِنْهُ وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رَجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ ﴾^(٣) وعن قول العلامة البيضاوي في تفسيرها .

وقد أبان ابن عنقاء عن سبب تسمية هذه الرسالة بـ (كشف الهم والبأس) وهو أن تأليفها صادف قدوم حافظ اليمن صاحب السعادة الدستور المكرم فضل الله باشا " وكان وصوله بعد أن عمّت اليمن ظلم الظلم ، فتوالى عليهم الهم والغم والبأس ، فكشف عنهم ذلك بفضل عدله ... " ^(٤) .

وقد بدأ المؤلف كتابه بمقدمة بيّن فيها سبب تأليف الكتاب ، ثم بدأ بالباب الأول في آية أُحُد وعقد فصلاً في إعرابها ثم فصلاً في سبب نزولها ثم فصلاً في أحكامها ثم فصلاً في كلام الكشف ، ثم أدلى بالباب الثاني في آية بدر ، وعقد فصلاً في إعرابها ثم فصلاً في كلام البيضاوي عن تفسيرها ، ثم وضع خاتمةً تكلم فيها عن سبب تأليف هذا الكتاب ، وعن سبب تسميته واعتذر فيه عن قصوره وقلة مراجعته ثم ختم الكتاب بمهمة من أنفس النفائس تحدث فيها عن أسماء الله الحسنى وعن الذات .

وقد أعرب ابن عنقاء الآيتين وأشار إلى مواقع الجمل من الإعراب وعني ببيان القراءات

^(١) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

^(٢) 201 .

^(٣) سورة الأنفال ، الآية : 11 .

^(٤) كشف الهم 120 .

فيها ، ولم يقتصر على إعراب كلمات هاتين الآيتين فقط بل كان يتخذ الكلمة باباً للحديث عن مسائل نحوية خلافية وغير خلافية حريصاً في ذلك كله على الإطناب والاستطراد والتقسيم كما صنع في الجواب السامي .

5 _ نزهة الأثبات بإعراب الثلاثة الأبيات (وهو مخطوط) :

ألف ابن عنقاء هذا الكتاب إجابةً عن سؤال بعض أرباب الأدب عن إعراب بيتين وآخر عن إعراب ثالث، كلها للشيخ شرف الدين الفارض وسماه نزهة الأثبات بإعراب الثلاثة الأبيات .

وأول هذه الأبيات :

أَمَّا لَكَ عَنْ صَدِّ أَمَّا لَكَ عَنْ صَدِّ لَظْلَمِكَ ظُلْمًا مِنْكَ مِيلٌ لِعَظْفِهِ

وثانيها :

صَدُّ حَيِّ طَمَعِي لِمَاكَ لِمَاذَا وَهَوَاكَ قَلْبِي صَارَ مِنْهُ جُذَاذَا

وثالثها :

عَمْرِي وَلَوْ قُلِبَتْ بِطَاحُ مَسِيلَةٍ قَلْبًا لِقَلْبِي رِيءَ بِالْحَصْبَاءِ

وقد أعرب ابن عنقاء كلمات هذه الأبيات كلمةً كلمةً، وأشار إلى مفرداتها ووضع خاتمةً لكل بيت وضح فيها ما تتضمن هذه الأبيات من محسنات بلاغية بديعية ، وانجرّ به الحديث أثناء إعرابه إلى مسائل نحوية وخلافية ، كما أشار إلى أمور أخرى لا علاقة لها بالنحو والإعراب كالحسن مثلاً وأنه للعرب أولاً لأن الرسول ﷺ منهم ثم لبني إسرائيل لأن يوسف ~~عليه السلام~~ منهم ، وتكلم عن أعضاء الجسم كالعروق والشرابين والأوردة ، كما تحدث عن بعض القضايا العقدية فذكر منها مثلاً أن من عامل الحق سبحانه بالشرعية وعامل الخلق بالشرعية فهو مؤمن حقاً وذكر تحت هذه القاعدة مثالين: الأول : قصة أصحاب الغار وجعلها مثلاً لمعاملة الحق بالشرعية ، وقصة الرجل

الذي تسلف من بعض بني إسرائيل ألف دينار وجعلها مثلاً لمعاملة الخلق بالشرعية ، ثم تطرق بعد ذلك للتصوّف وأورد أبياتاً لشيخه أحمد بن علوان ثم شرحها وأطنب في شرحها .

6 _ إعراب المنحة بإعراب الملحّة (وهو مخطوط) :

ألف ابن عنقاء هذا الكتاب إجابةً لسؤال سائل عن إعراب ملحّة الإعراب التي نظمها الحريري ، وقد سلك فيه المنهج الذي توخّاه في نزهة الأثبات وغيره ، فكان يُعرّب الكلمة ثم يدخل من خلالها إلى مسائل أخرى ، وهذا الكتاب وسابقه صغيرا الحجم .

القسم الأول: مسائل الاختيار جمع ودراسة

(1) فعل الأمر معرب أو مبني ؟

قال ابن عنقاء : " وأما حكمه (أي : فعل الأمر) فإنه مبني خلافاً للأخفش والكوفيين ومن تبعهم في قولهم : إنه مجزوم بلام أمر محذوفة هي وحروف المضارعة للتخفيف ، وللفرق بين الخبر والطلب ، ثم أتى بهمزة الوصل حيث سكن ما بعد حرف المضارعة مكسورة ما لم ينضم ثالث الفعل كـ (تنصّر) فتضمّ، وصوّبه في المغني ^(١)، وهو قويّ فينجزم منسوق عليه كـ (كانصره ويحمك) ...، وبناءؤه على ما ينجزم به مضارعه فيُبنى على السكون الظاهر كالمضارع ... أو على حذف حرف العلة من آخره إن كان معتلاً رافعاً لضمير مستتر كـ (ادْعُ ، وارمِ ، وارضَ) بناءً على رأي ابن السراج ، والصواب أنه مبني على سكون مقدّر في حرف العلة المحذوف تبعاً لمجزومه مطلقاً ، ودفعاً للبس حيث لا قرينة في نحو : (ادْعُ ، وارمِ) ، إذ لو قيل : (ادعَوْ) لا لتبس بأمر الجماعة ، أو (ارميْ) لا لتبس بأمر المؤنثة ، وحُمِلَ عليهما : (ارضَ) وإن لم يلبس طرداً للباب " ^(٢)

* المناقشة :

ذكر ابن عنقاء أن النحويين اختلفوا في فعل الأمر: أمبني هو أم معرب ؟ على قولين:

القول الأول : أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام أمر محذوفة .

وقوى ابن ^(٣) عنقاء هذا القول ، وذهب إليه الفراء ^(٤) ، وابن هشام في المغني ^(٥) ،

^(١) 244 / 1 .

^(٢) غرر الدرر 410 / 1 ، 411 .

^(٣) السابق 411 / 1 .

^(٤) معاني القرآن 315 / 1 .

^(٥) 244 / 1 .

وُتَسَب هذا القول إلى الكوفيين^(١) .

وقوَّى ابن عنقاء هذا القول حينما حكى علته وهو أن الأصل في الأمر الذي للمخاطب نحو (افعلْ) : (لتفعلْ) ، ولكن لما كثر استعماله استُثقل مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال ، فحذفوها مع حرف المضارعة ؛ طلباً للتخفيف^(٢) ، ونظير ذلك قولهم : (أي شيء) لما كثر استعمالها حذفوا منها فصارَت (أيْش)^(٣) ، ومما يدلّ على أن أصل (افعلْ) : (لتفعلْ) أنه قد نُطق باللام وحرف المضارعة في السماع ، فمن ذلك قراءة : ﴿ فَبَذَلِكْ فَلْتَفْرَحُوا ﴾^(٤) ، وفي قول الشاعر :

لَتَقْمُ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قَرِيشٍ فَتَقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ^(٥)

وبناءً على ذلك فإن الفعل (يَحْمِكُ) مجزوم عطفاً على سابقه في نحو (انصره ويحمك) كما قال ابن عنقاء ، إذ سيكون التقدير: (لتنصره ويحمك).

ومع أن ابن عنقاء قوَّى هذا القول فقد صوّب غيره كما سيأتي .

^(١) نسبته إليهم ابن الأنباري في الإنصاف 524/2 ، وابن عقيل في شرح الألفية 31/1 ، والشاطبي في المقاصد الشافية 101/1 ، والمهدي صلاح في النجم الثاقب 1162/3 ، والجامي في الفوائد الضيائية 267/2 ، والكونباني في خلاصة الكتب 1141/3 .

^(٢) ينظر غرر الدرر 1/411 ، وينظر الإنصاف 2/528 ، والإقليد 3/1523 ، ومغني اللبيب 1/244 ، والتصريح 1/200 .

^(٣) ينظر الإنصاف 2/528 ، والإقليد 3/1523 .

^(٤) سورة يونس ، الآية : 58 ، والقراءة بالتاء هي قراءة يعقوب في رواية رؤيس ، وهي قراءة مروية عن النبي ﷺ عن أبي بن كعب ، ينظر حجة القراءات 333 .

^(٥) البيت من بحر الخفيف ، ولم أقف على قائله ، وتجده بلا نسبة في الإنصاف 2/525 ، ومغني اللبيب 1/244 ، والتصريح 1/200 ، وخزانة الأدب 9/14 ، ورواية البيت في المغني : (كي لتقضي) ، وفي التصريح : (كي لتقضي) ، والشاهد فيه : (لتقم) : فقد استعمل الشاعر أمر المخاطب بالفعل المضارع المقرون بلام الأمر ، وهو الأصل .

وقد أيد أصحاب هذا القول رأيهم بأدلة منها :

أولاً : أن فعل النهي معرب مجزوم في نحو : (لا تفعل) فكذلك فعل الأمر ينبغي أن يكون معرباً مجزوماً ؛ لأن الأمر ضدُّ النهي ، والشئ يُحمل على ضدِّه^(١) .

ثانياً : أن الفعل المضارع المعتل الآخر تُحذف واؤه وياؤه وألفه في الجزم ، فيقال : (لم يغزُ ، لم يرمِ ، لم يرضَ) ، وفعل الأمر المعتل الآخر مثله ، إذ تحذف واؤه وياؤه وألفه ، فيقال : (اغزُ ، ارمِ ، ارضَ) فدلَّ على أنه مجزوم مثله^(٢) .

القول الثاني : أن فعل الأمر مبني .

وصوّب ابن عنقاء هذا القول وذهب إليه سيبويه^(٣) والمبرد^(٤) وابن^(٥) السراج والزمخشري^(٦) وغيرهم^(٧) ، ونُسب هذا القول إلى البصريين^(٨) .

(١) ينظر الإنصاف 528/2 ، والتخمير 260/3 ، والإقليد 1524/3 .

(٢) ينظر الإنصاف 528/2 ، والإقليد 1525/3 ، والمقاصد الشافية 102/1 .

(٣) الكتاب 17/1 .

(٤) المقتضب 4/2 .

(٥) الأصول 164/2 .

(٦) المفصل مع شرح ابن يعيش 293/4 .

(٧) ينظر مثلاً : ثمار الصناعة 237 ، وشرح ملحّة الإعراب للحريري 86 ، وأسرار العربية 39 ، والإنصاف 549/2 ، والتخمير 260/3 ، وشرح المفصل لابن يعيش 294/4 ، والإيضاح لابن الحاجب 48/2 ، 49 ، وشرح الألفية لابن الناظم 14 ، والإقليد 1523/3 ، وتوضيح المقاصد 49/1 ، وأوضح المسالك 36/1 ، وشرح قطر الندى 31 ، وشرح الألفية لابن عقيل 31/1 ، وإرشاد السالك 91/1 ، والمقاصد الشافية 102/1 ، وشرح الألفية للمكودي 11 ، والنجم الثاقب 1162/3 ، والفوائد الضيائية 267/2 ، والتصريح 199/1 ، والفرائد الجديدة 55/1 ، وشرح الألفية لابن طولون 60/1 ، ومجيب الندا 54 ، والكواكب الدرية 49/1 .

(٨) نسبهم إليهم ابن الأنباري في الإنصاف 524/2 ، والزمخشري في المفصل مع شرح ابن يعيش 293/4 ، وابن عقيل في شرح الألفية 31/1 ، والشاطبي في المقاصد الشافية 101/1 ، وغيرهم .

ولما صوّبه ابن عنقاء أدلة منها :

أولاً : أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية^(١) .

ثانياً : أن حرف المضارعة _ وهو علة الإعراب _ قد حُذف من نحو (افعلْ) وحذفه يُوجب انتفاء الإعراب^(٢) .

ثالثاً : أنه لو أُريد من حذف اللام التخفيفُ لحذفت هذه اللام وبقي حرف المضارعة ، ولكن حذفهم إياه وإتيانهم بالهمزة بعيدٌ عن مقصد التخفيف^(٣) .

وأجاب أصحاب هذا القول عما ذكره أصحاب القول الأول بما يأتي :

أولاً : قولهم إن (افعلْ) أصله : (لتفعلْ) فيه نظر إذ لو كان كذلك لامتنع حذف اللام من (ليفعلْ)^(٤) .

ثانياً : تعليلهم حذف اللام من فعل الأمر الذي للمخاطب بكثرة الاستعمال رُدّ بأن الحذف قد شاع واستفاض فيما قلّ استعماله ونزر ، نحو : (اعلوْط^(٥) ، واعلنك^(٦)) (

فأصلها : (يعلوْط ويعلنك)^(٧) ، فثبت أنه حذف اللام ليس لكثرة الاستعمال ؛ لأنه قد ثبت حذف شيء فيما قلّ ونزر استعماله .

^(١) ينظر الإنصاف 2/ 534 .

^(٢) ينظر السابق 2/ 541 .

^(٣) ينظر المقاصد الشافية 1/ 102 .

^(٤) ينظر الإنصاف 2/ 540 .

^(٥) الاعلوْط : ركوب العنق والتقحم على الشيء من فوق ، اللسان : (ع ل ط) 7/ 353 .

^(٦) اعلنك : أي : اجتمع ، اللسان : (ع ل ك) 10/ 468 .

^(٧) ينظر الإنصاف 2/ 540 ، والإقليد 3/ 1523 .

ثالثاً : مذكروه من أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر ينبغي أن يكون مثله لأنهم يحملون الشيء على ضده واعتُرض عليه بأن الحمل في هذا الموضع غير مناسب ؛ لأن فعل النهي في أوله حرف المضارعة فأشبه الاسم فاستحق الإعراب بخلاف فعل الأمر إذ ليس في أوله حرف من حروف المضارعة فلم يشبه الاسم ، فبقي على أصله وهو البناء^(١) .

رابعاً : أما حذف حرف العلة من نحو : (اغزُ ، وارمِ ، وارضِ) فلأنه لما استوى لفظ المجزوم والمبني في الصحيح ، نحو (لم تذهبْ واذهبْ) أُريد أن يكون مثل ذلك في المعتلّ ، فحذفوا آخره في البناء ليوافق آخره آخر المجزوم^(٢) .

وإذا كان أصحاب القول الثاني اتفقوا على أن فعل الأمر مبني فقد اختلفوا في علامة ما كان معتلّ الآخر ، نحو (اغزُ ، وارمِ ، وارضِ) على مذهبين :

المذهب الأول : أنه مبني على سكون حرف العلة المحذوف .

واختار ابن^(٣) عنقاء هذا القول ، فالأصل عنده في (اغزُ ، وارمِ ، وارضِ) : (اغزو ، وارمي ، وارضى) بالبناء على السكون على حرف العلة ، ولما خُشي التباس أمر الواحد بأمر الجماعة في (اغزو ، وارمي) ، وخُشي التباس أمر الواحد المذكور بأمر المؤنثة في (ارمي ، وارضى) حذف حرف العلة ، فكان حذفه دفعاً للبس لا للبناء ثم حُمِلَ الفعل (ارضِ) على (اغزُ ، وارمِ) طرداً للباب^(٤) .

(١) ينظر الإنصاف 542/2 .

(٢) ينظر الإنصاف 542/2 ، وشرح المفصل لابن يعيش 294/4 .

(٣) ينظر غرر الدرر 411/1 .

(٤) ينظر السابق 411/1 .

المذهب الثاني : أنه مبني على حذف حرف العلة .

وذهب إلى هذا القول كثير من النحويين كابن^(١) يعيش والمرادي^(٢) وابن هشام في الأوضح^(٣) وغيرهم^(٤) .

واستدلوا على ذلك بأنه لما استوى لفظ المجزوم والمبني في الصحيح نحو : (لم تقم ، وقم) أرادوا أن يكون مثل ذلك في المعتل ، فحذفوا آخره في البناء ؛ ليوافق آخره في المجزوم^(٥) .

* التعقيب :

1_ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وقد قوى ابن عنقاء ما قاله الكوفيون ، عندما جعلوا فعل الأمر معرباً مجزوماً بلام أمر محذوفة ، مبيناً أن اللام حُذفت مع حرف المضارعة ؛ لسببين : أحدهما : التخفيف لكثرة الاستعمال ، والثاني : الفرق بين الخبر والطلب ، ثم أُتيَ بهمزة الوصل لسكون ما بعد حرف المضارعة ، فصار : (اذهب) ، غير أن تقوية ابن عنقاء لهذا القول لا يعني أنه هو رأيه المختار ، بل المختار عنده البناء يدلّ على ذلك أنه قال به في تطبيقاته الإعرابية الأخرى ؛ فحينما أعرب فعل الأمر (عَيْنُ) في كتابه التشنيف قال : " الفعل مبني على سكون مقدّر منع من ظهوره اشتغال آخره بحركة التخلّص " ^(٦) وأعرب في إعراب المنحة فعلي الأمر الأمر (افهم واستمع) الواردين في ملحّة الإعراب :

^(١) شرح المفصل 294/4 .

^(٢) توضيح المقاصد 49/1 .

^(٣) 36/1 .

^(٤) ينظر مثلاً : المقاصد الشافية 102/1 ، والتصريح 199/1 ، والفرائد والجديدة 55/1 ، ومجيب الندا 54 .

^(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 294/4 ، والمقاصد الشافية 102/1 .

^(٦) 28/ ب .

وَبَعْدَهُ فَأَفْضَلُ السَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْامِ

وَاللهِ الْأَطْهَارِ خَيْرِ آلٍ فَاحْفَظْ كَلَامِي وَاسْتَمِعْ مَقَالِي^(١)

قائلاً : " افهم : فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً أي : أنت ... و(استمع) : فعل أمر مبني على السكون فاعله مستتر فيه وجوباً أي : أنت " ^(٢)

وقال في غرر الدرر عن فعل الأمر " وبنأؤه على ما يُجزم به مضارعه ، فَيُبْنَى على السكون الظاهر كالمضارع إن رفع ضمير النسوة مطلقاً كـ(انصرن)... والظاهر أو المقدّر إن رفع ضميراً مستتراً وصح آخره كـ (انصر زيدا وقم الليل " ^(٣).

2_ القول بأن فعل الأمر مبني هو الراجح ، وهو ما صوّبه ابن عنقاء أما ما ذهب إليه الكوفيون فيضعف من حيث إن الأصل في الأفعال البناء ، إضافةً إلى أن حذف اللام خلاف الأصل ^(٤) .

3_ يرى ابن عنقاء أن فعل الأمر المعتل الآخر مبني على السكون ، والذي دفعه إلى ذلك أن الفعل المضارع المعتل الآخر علامة جزمه السكون ، فيُقاس عليه فعل الأمر ، ولما حُشي التباس أمر الواحد نحو : (اغزو) بأمر الجماعة في نحو (اغزو) والتباس أمر الواحد في نحو (ارمي) بأمر المؤنثة في نحو (ارمي) حُذف حرف العلة ثم حُذف في (ارض) ؛طرذاً للباب.

وما ذهب إليه ابن عنقاء يحتاج إلى نقاش في ضوء الآتي :

^(١) ينظر البيتان في شرح الملحة للحريري 61 ، وروي : (احفظ بـ " افهم ")

^(٢) 4 / ب .

^(٣) غرر الدرر 1 / 410 .

^(٤) ينظر الإقليد 3 / 1526 .

أ _ أمّا ما رآه من أن الفعل المضارع المعتلّ الآخر علامةُ جزمه السكون فقولٌ فيه نظر ،
وسأبيّن ذلك في حينه إن شاء الله^(١) .

ب _ وأمّا ماخشيه من التباس أمر الواحد بالجماعة في نحو : (اغزوْ ، واغزوْ) ، وأمر
الواحد بأمر المؤنثة في نحو : (ارميْ ، وارمي) فيمكن أن يُدفع هذا اللبس بالسياق ،
ونظير ذلك الفعل (رُدَّ) ؛ فهذا الفعل يصحّ أن يكون أمراً للواحد المخاطب ، ويصحّ
أن يكون ماضياً مبنياً للمجهول ، والذي يحدّد الفرق بينهما هو السياق ومقتضى الحال.

(2) علامة بناء فعل الأمر المُسند إلى نون التوكيد

تكلّم ابن عنقاء عن فعل الأمر (عِيَه) بكسر العين المهملة وفتح المثناة التحتية فقال : "

^(١) ينظر مسألة (علامة جزم الفعل المضارع المعتل الآخر ص 54 .)

وهو أمر من (وعى الحديث وعياً) إذا حفظه ، مؤكداً بالنون الخفيفة المحذوفة ، مبني معها على الفتح ، والصواب أن الفتح عارض ؛ لالتقاء الساكنين ، وأن الفعل مبني على سكون مقدّر منع من ظهوره اشتغال آخره بحركة التخلّص ، وكانت فتحته طلباً للتخفيف ... وإنما لم نقل : مبني معها على الفتح كمضارعه في هذه الحالة على الأصح فيه ؛ لأنها لحقت المضارع وهو مُعرب وحركة الإعراب وسكونه جائزان ؛ لأنهما عرضة للتحويل والتبديل فيزيلهما البناء وغيره ، ولحقت الأمر وهو مبني وحركة البناء وسكونه لازمان ؛ لأن وضعهما على الدوام وعدم التغير فلا يزيلهما بناء حادث ولا غيره إلا ما يتبقيان معه في التقدير كحركة التخلّص وسكون الوقف " (١) .

* المناقشة :

للنحويين في علامة بناء فعل الأمر المُسند إلى نون التوكيد قولان :

القول الأول : أنه مبني على الفتح .

وهو الرأي المشهور عن النحويين (٢) .

ففاعل الأمر يُبنى على ما يُجزم به لو كان مضارعاً ، فإن كان صحيح الآخر بُني على السكون ، وإن كان معتل الآخر أو ممّا يُرفع بالنون حُذف آخره ، وإن كان مُسنداً إلى نون التوكيد بُني على الفتح (٣) كما في (عَيْنٌ لَتَعِينَ)

القول الثاني : أنه مبني على سكون مقدّر .

(١) التشنيف 28 / ب .

(٢) ينظر شرح ملحّة الإعراب للحريري 88 ، وشرح الجمل لابن خروف 857/2 ، وتوضيح المقاصد 49/1 ، والصفوة الصفية 174/1 ، والمنهل الصافي 336/2 ، وشرح الألفية للمكودي 11 ، والتصريح 199/1 .

(٣) ينظر توضيح المقاصد 49/1 .

وهو اختيار ابن^(١) عنقاء فقد ذهب إلى أن الفعل (عَيْنُ) مبني على سكون مقدّر منع من ظهوره اشتغال آخره بحركة التخلص من التقاء الساكنين (الياء والنون) واختيرت الفتحة لأنها أخف من الضمة والكسرة .

ويُلاحظ أن ابن عنقاء خالف الرأي المشهور عن النحويين ، فالمعروف أن فعل الأمر يُبنى على ما يُجزم به مضارعه ، وهذا يقتضي أن يكون الفعل (عَيْنُ) مبنيّاً على الفتح؛ لأن مضارعه (لَتَعَيْنُ) مبني على الفتح ، وقد أدرك ابن عنقاء هذه المخالفة متوقعاً أن يسأله سائل : لِمَ لم يُبنَ فعل الأمر مع نون التوكيد على الفتح كمضارعه ؟ فأجاب : " وإنما لم نقل : مبني معها على الفتح كمضارعه في هذه الحالة على الأصح فيه لأنها ... (أي : الفتحة) لحقت الأمر وهو مبني (أي : على السكون) وحركة البناء وسكونه لازمان " (٢) .

وبناءً على ما ذكره ابن عنقاء فإن فتحة الفعل (عَيْنُ) لا تؤثر على سكونه المقدّر ولا تزيله ولا تغيّره ؛ لأنها فتحة عارضة أُتي بها لغرضٍ حادث وهو التخلص من التقاء الساكنين ، والسّكونُ وضعه على الثبوت والدوام شأنه في ذلك شأن الضمة في (منذُ) وشأن الفتحة في (بعلبك) وشأن الكسرة في (سيبويه) فكما أن الحركة في هذه الكلمات ثابتة فكذلك السكون في فعل الأمر ثابت وإن عرض له عارض (٣) .

أما الفعل المضارع فحركته حركة إعراب وحركة الإعراب وسكونه جائزان لا لازمان؛ لأنهما عرضة للتحويل والتغيير فيزيلهما البناء وغيره (٤) ، وأنت إذا نظرت _ مثلاً _ إلى

(١) التشنيف 28 / ب . .

(٢) ينظر السابق .

(٣) ينظر السابق .

(٤) ينظر التشنيف 28 / ب .

الفعل (نذهب) وجدت علامة إعرابه الضمة ، فإذا أدخلت عليه نون التوكيد وقلت (لنذهبَنَّ) زالت علامة الإعراب وحلّت مكانها علامة البناء ، ونظير ذلك الفعل (تعي) فهو مضارع علامة إعرابه ضمة مقدرة على آخره للثقل فإذا أسندته إلى نون التوكيد وقلت : (لتعيَنَّ) زالت علامة الإعراب وصار مبنياً .

ومن هنا لم يكن بالضرورة عند ابن عنقاء أن يُبنى الأمر على ما يُجزم به المضارع ؛ للفرق بين حركتيهما .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الثاني ، فعَدَّ فعل الأمر المسند إلى نون التوكيد نحو : (عَيِّنْ) مبنياً على سكون مقدر منع من ظهوره الفتح العارض ، ولم يُبْنِ على الفتح كمضارعه؛ لأن فعل الأمر مبني ، وحركة البناء لازمة لا تنفكُ عنه حتى وإن عرض له عارض ، ولعلّ الذي دفع ابن عنقاء إلى هذا القول أنه أراد طرد الباب؛ فقد جعل فعل الأمر مبنياً على السكون على اختلاف حالاته سواء أكان :

— صحيح الآخر ، نحو : قُمْ^(١) .

— أو معتل الآخر ، نحو : ادْعُ ، وارم ، واسع^(٢) .

— أو كان مضارعه مجزوماً بحذف النون ، نحو : ادعوا ، وادعُوا^(٣) .

^(١) ينظر غرر الدرر 410/1 .

^(٢) ينظر السابق 410/1 ، وينظر مسألة : فعل الأمر معرب أو مبني صـ 23 .

^(٣) ينظر غرر الدرر 410/1 ، وينظر مسألة : فعل الأمر معرب أو مبني صـ 23 .

— أو كان مُسنداً إلى نون التوكيد ، نحو : اضربَنَّ ، وعَيْنٌ ^(١) .

فابن عنقاء لما أراد **طرد** الباب حكم على فعل الأمر المسند إلى نون التوكيد بالبناء على السكون أيضاً، ليجري الباب على سنن واحد ، ومن هنا يصعب تخطئة رأيه أو تضعيفه حتى وإن كان غير مقبول عند الفريق الآخر ؛ لأنه ماش على مذهبه الذي التزم به ، وطريقته التي اتخذها ، وتخطئته مع جرّيه على مذهبه المطرّد هو الخطأ ، وإنما طريقة تخطئته هو هدم قواعده من أصلها ، ونظير ذلك ما حكاه **ابن عنقاء** عن المازني : " دخلتُ الكوفة فسألوني عن أشياء فكنت أُجيبهم على مقتضى مذهبي ، وهم يخطئونني على مقتضى مذهبهم ، فقلت لهم : أمهلوا حتى يجيء كبيركم فيكون كلامي معه (أي : بأن أنقض أصول قوانينه التي قرّرها لكم وأساس بنيانه الذي مهّد لكم فتسقط الفروع ، ويُنقض البناء) " ^(٢) .

(3) توجيه مجيء (فا) بالألف حال النصب من غير إضافة

قال ابن عنقاء : " وسُمِعَ (فا) مقصوراً بلا ميم ولا إضافة ، فقليل : لغة ، وهو

^(١) ينظر التشنيف 28 / ب.

^(٢) ينظر السابق 28 / أ .

الأصح ... وقيل : شذوذ على حذف المضاف إليه ونية لفظه " (١) .

* المناقشة :

أورد ابن عنقاء في (فو) لغاتٍ عدّة ، ونصّ على أن اللغة المشهورة هي (فوك) (٢) بالإتمام والإضافة وقد سُمع مجيئها بالألف حال النصب دون إضافة في نحو قول الشاعر:

خالط من سلمى خياشيم وفا صهباء خرطوماً عُقاراً قَرْقفاً (٣)

وقد خرّج الحويون ذلك بالوجهين الآتين :

الوجه الأول : أن (فا) جاءت في البيت على لغة القصر كما ذكر ابن عنفاء ، ونسبه إلى الكوفيين، (٥) والشاعر ليس من لغته أن ينوّن القوافي ، فلمّا لم يكن هناك تنوين أُقرّت الألف (٦) .

وقد أشار الأزهري (٧) إلى أن هذه اللغة نادرة .

(١) غرر الدرر 345/1 ، وينظر التشنيف 66 / أ.

(٢) ينظر السابق .

(٣) البيت من بحر الرجز ، وهو للعجاج ، وتجدّه في ديوانه 225 / 2 ، و الصحاح (ف و ه) 6 / 2244 ، والفوائد والقواعد 107 ، ودرة الغواص 81 ، وشرح التسهيل لابن مالك 50 / 1 ، وتاج العروس (ف و ه) 26 / 466 ، وروايته في الديوان (حتى تنهى في صهاريج الصفا خالط من سلمى خياشيم وفا) والشاهد: (فا) فقد جاءت منصوبة غير مضافة ، وصهباء : يعني الخمر ، وخرطوماً : أول عصير الخمرة ، ينظر اللسان (خ ر ط م) 12 / 173 ، وقرقفا : الخمرة أيضاً ، سُميت بذلك لأنها تفرّق شاربها أي : تُرّعه ، ينظر اللسان (ق ر ف) 9 / 282 .

(٤) ينظر غرر الدرر 345 / 1 .

(٥) ينظر التشنيف 66 / أ .

(٦) ينظر الفوائد والقواعد 107 .

(٧) تهذيب اللغة 15 / 41 ، وقد جاء فيه : " فأما (فو) فإنك تقول : (رأيت فا زيد ، وهذا فو زيد) ومنهم من ينصب الفا (أي : يلزمها الألف) في كل وجه ... قال الأصمعي : قال بشر بن عُمر قلت لذي الرمة : رأيت قوله :

الوجه الثاني : أن المضاف إليه محذوف ^(١) ، والتقدير : (وخياشيمها وفاها) وقد نُصبت بالألف عطفاً على (خياشيم) .

وعدّ بعض النحويين حذف المضاف إليه شاذاً ^(٢) وعده آخرون ضرورة ^(٣) .

* التعقيب :

المشهور في الأسماء الستة أن تُعرب بالحروف ، فُتُرفع بالواو ، وتُنصب بالألف ، وتُجرّ بالياء ، بشروط منها أن تكون مضافة ، وقد خالف هذا الشرط _ في الظاهر _ البيت السابق (... خياشيم وفا ...) إذ جاءت (فا) منصوبة بالألف دون إضافة ، فخرّج النحويون ذلك بأن المضاف إليه محذوف كما سبق .

أما ابن عنقاء فلم يقل بهذا التخريج ، وإنما اختار تخريجاً آخر وهو أن (فا) في البيت جاءت على لغة القصر ، وحينئذٍ تُعرب بالحركات المقدّرة على الألف ، والذي دفع ابن عنقاء إلى أن يختار هذا التخريج ويترك التخريج الآخر هو أنه يرى أن الأسماء الستة لا تُعرب بالحروف ، وإنما تُعرب بالحركات المقدّرة على حروف العلة يدلّ على ذلك أنه قال في موضع : " وأما الخمسة بل الستة الأسماء ... فالصحيح أن إعرابها بحركات مقدّرة في أحرف العلة ، وإنما جُعِلَ ما قبل آخرها تابعاً للآخر ... وأصل (أباك) (أبوك) بفتح الواو ، ففتحت الباء بفتحة أخرى للإتباع بعد سلب فتحها الأولى

(خالط من سلمى خياشيم وفا) ؟ قال : إنا لنقولها في كلامنا ... قال أبو منصور : وكلام العرب هو الأول وذا نادر .

^(١) ينظر أصول النحو لابن السراج 330/2 ، والصحاح (ف و ه) 2244/6 ، والفوائد والقواعد 107 ، ودرّة الغواص 81 ، ولسان العرب (ف و ه) 525/13 ، وشرح التسهيل لابن مالك 50/1 ، وتاج العروس (ف و ه) 446/26 .

^(٢) ينظر التصريح 215/1 .

^(٣) ينظر المخصص لابن سيده 122/1 ، وجمع الهوامع 131/1 .

... ثم قُلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها " (١) .

والأقرب أن الأسماء الستة تُعرب بالحروف ، وهو الرأي المشهور عن النحويين كما ذكر ابن عنقاء (٢) ، ويُشترط في ذلك الإضافة غير أنه ينبغي أن نتوسّع في شرط الإضافة فنقول : سواء أكان المضاف إليه مذكوراً في اللفظ وهو الغالب ، أم كان مقدراً وهو قليل ، وهذا البيت ونحوه مما جاءت فيه الإضافة إلى مقدّر فهو من القليل (٣) . والله أعلم .

(4) إضافة (ذو) إلى الضمير

قال ابن عنقاء : " والأصح أن (ذو) وفروعه لا تُضاف إلى مضمّر أصلاً كما ذكره ابن هشام ، قال : " وأما قولهم : اللهم صلّ وسلم على محمد وذويه " وقوله :

(١) غرر الدرر 344/1 .

(٢) ينظر السابق .

(٣) ينظر حاشية الشيخ محمد عبد الحميد على أوضح المسالك 39/1 .

أفضلُ المعروفِ مالم تبذلُ فيه الوجوهُ
إِثما يعرفُ الفضـُ ————— لَ من الناسِ ذووهُ

فشاذُّ عند قومٍ ، ولحن عند آخرين " (١) انتهى .

وقيل : يجوز إضافتها إليه في الضرورة ، قال في الارتشاف (٢) : " وهو المنقول في كتب المتأخرين " انتهى .

وقيل : يجوز مطلقاً .

وقال ابن (٣) أصبَع منع الكسائي إضافتها للضمير ، وتابعه النحاس والزبيدي وأجاز ذلك غيرهم " . انتهى (٤) .

* المناقشة :

(ذو) اسم من الأسماء الستة لا تُستخدم إلا مضافة ، وقد اتفق النحويون على أنها تُضاف إلى أسماء الأجناس (٥) ، واختلفوا في إضافتها إلى الضمير ، وذكر ابن عنقاء في ذلك أقوالاً :

القول الأول : الجواز مطلقاً .

وذكر ابن (٦) عنقاء هذا القول دون أن ينسبه لأحد .

(١) لم أقف على هذا النص فيما لديّ من مراجع ابن هشام .

(٢) 512/2 .

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن عيسى بن أصبَع ، فصيح ، بليغ ، شاعر ، حافظ للغة والنحو ، أخذ عن محمد بن عمر بن لبابة وغيره ، توفي سنة 328 هـ . ينظر بغية الوعاة 1/ 423 .

(٤) الجواب السامي 198 .

(٥) ينظر المقتصد 2/ 906 .

(٦) الجواب السامي 198 .

ومما جاء في سعة الكلام ما نسبته ابن ^(١) مالك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " اللهم صلّ على محمدٍ وذويه " .

القول الثاني : الجواز في ضرورة الشعر .

وذكر ابن ^(٢) عنقاء أن هذا هو المنقول في كتب المتأخرين حكايةً عن أبي ^(٣) حيان ، ومما جاء في ذلك :

قول الشاعر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ الْفَضْلُ ————— لَمِنْ النَّاسِ ذُووُهُ ^(٤)

وقول الشاعر :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمِهَا ذُووُهَا ^(٥)

القول الثالث : المنع .

وهو اختيار ابن ^(٦) عنقاء ، ونسب هذا القول إلى الكسائي ^(١) ، وإليه ذهب المبرد ^(٢)

^(١) شرح التسهيل 242/3 .

^(٢) الجواب السامي 198 .

^(٣) ارتشاف الضرب 512/2 .

^(٤) البيت من مجزوء الرمل ، وهو لأبي العتاهية ، وتجده في ديوانه 174 ، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 157/1 ، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 242/3 ، وبلا نسبة في التعليقة لابن النحاس 677/2 ، ويروى في الديوان وشرح التسهيل : (إنما يصطنع المعروف في الناس ذووه) والشاهد : (ذووه) حيث أضيف (ذو) إلى المضمّر .

^(٥) البيت من بحر الوافر ، وهو لكعب بن زهير ، وتجده في ديوانه 185 ، ولسان العرب 364/15 ، وشرح المفصل لابن يعيش 357/1 ، وبلا نسبة في المقاصد الشافية 217/6 ، ولفظه في هذا الأخير (أبان ...) وفي الديوان (أباد).

^(٦) الجواب السامي 198 .

المبرد^(٢) وابن^(٣) أصبع والفارسي^(٤) والزبيدي^(٥) والجوهري^(٦) وابن^(٧) سيدة والثمانيني^(٨) وابن^(٩) بابشاذ والجرجاني^(١٠) والعكبري^(١١) وابن^(١٢) يعيش وابن^(١٣) مالك وابن^(١٤) النحاس والشاطبي^(١٥) وغيرهم^(١٦).

واستدل لهذا القول بأن (ذو) لم تدخل إلا وصلةً إلى وصف الأسماء بالأجناس كما دخلت (الذي) وصلةً إلى وصف المعارف بالجميل ، وكما أتى بـ (أي) وصلةً إلى نداء مافيه الألف واللام في نحو : (يا أيها الرجل)^(١٧) فأنت إذا قلت : (مررت برجل ذي دار) فقد وصفت الرجل بالدار متوصلاً لذلك بـ (ذي) ، ولو قلت : (مررت برجل دار) لم يصح ؛ وإذا كان الأمر كذلك فلا يجوز إضافة (ذو) إلى

(١) ينظر السابق .

(٢) المقتضب 120/3 .

(٣) ينظر الجواب السامي 198 .

(٤) كتاب الشعر 423/2 .

(٥) ينظر ارتشاف الضرب 512 .

(٦) الصحاح 2551/6 .

(٧) المخصص 220/13 .

(٨) الفوائد والقواعد 103 .

(٩) شرح المقدمة المحسبة 124/1 .

(١٠) المقتضب 907/2 .

(١١) اللباب 89/1 .

(١٢) شرح المفصل 157/1 .

(١٣) شرح التسهيل 242/3 .

(١٤) التعليقة 677/2 .

(١٥) المقاصد الشافية 217/6 .

(١٦) كالنحاس ، ينظر الجواب السامي 198 .

(١٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 157/1 .

الضمير ؛ لأن الضمير لا يُوصف به ، أما أسماء الأجناس كالضرب والقتل ونحوها فإنها وإن لم تكن ممّا يُوصف بها فإنها من جنس ما يقع صفة كضارب وقاتل ^(١) .

وقد وصف بعض أصحاب هذا القول ما ورد من إضافة (ذو) إلى ضمير بالشذوذ ^(٢) ، أو الندرة ^(٣) ، أو اللحن ^(٤) ، أو أنه من كلام المحدثين ^(٥) ، والتمس بعضهم العذر العذر لبعض ماورد في ذلك بأن : الضمير في (أباد ... ذووها) عائد إلى المرفعات ، والمراد بها : السيوف ، والسيوف : جنس ، كما أن الضمير في (إنما يعرف الفضل ... ذووه) عائدٌ إلى الفضل وهو اسم جنس ، والأضعف منهما : " اللهم صلّ على محمدٍ وذويه " من قبل أن لا يعود إلى جنس ^(٦) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء منع إضافة (ذو) إلى الضمير كما في القول الثالث وجعل ما ورد في ذلك نادراً أو لحناً نقلاً عن ابن هشام ، وما ذهب إليه ابن عنقاء هو الراجح لما يلي : أولاً : أن ذلك لو كان له أصل لوجب أن يجيء في المفرد وسائر المضمرات نحو : ذيه ، وذيك ، وذيكما وهذا لا يقوله أحد ^(٧) .

ثانياً : أن الضمير معرفة ، والذي يُضاف إليه مثله في التعريف ، والنكرة لا تُوصف بالمعرفة ، فلا يُقال : (مررت برجلٍ ذيك) ، فلمّا لم يجز إضافة (ذو) إلى المضمّر في

^(١) ينظر المخصّص لابن سيدة 220/13 .

^(٢) ينظر التعليقة لابن النحاس 677/2 .

^(٣) ينظر المقاصد الشافية 217/6 .

^(٤) ينظر الجواب السامي 198 .

^(٥) ينظر اللباب للعكبري 89/1 .

^(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 157/1 .

^(٧) ينظر المقتصد 909/2 .

أول أحوال الكلمة وهي التنكير رُفِضَ ذلك مع المعرفة ، فلا يُقال : (مررت بزيدٍ ذيك)^(١) .

(5) نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة

قال ابن عنقاء : " ما جُمع بالألف والتاء كهندات وإصطبلات لنصبه اكسرُ نيابةً عن

^(١) ينظر المقتصد 2/ 907 .

الفتحة لزوماً مطلقاً عند البصريين كـ (رأيت الهنداتِ) ، وأجاز أكثر الكوفيين فتحه مطلقاً ، وقد سُمع خلافاً لمن أنكره ، وهشام وثعلب : إن حُذفت لام مفردة ولم تُردِّ في الجمع كـ (بنات ، ولُغات ، وظبات) ، جمع (بنت ، ولُعة ، وظبة) ، بخلاف نحو : (أخوات) جمع (أخت) ، وهو الأصحّ ، وقيل : يُقاس عليه ما حُذف منه غير اللام ولم يُردِّ ، كـ (عدات ، وهبات) ، جمع (عدة ، وهبة) ؛ لأنهما من (وعد ، و وهب) ، وهو حسن ^(١) ، وقال : " مذهب هشام هو المختار لكثرة شواهد ، فيقاس عليه " ^(٢) 0

* المناقشة :

تعددت آراء النحويين في جمع المؤنث السالم : هل يجوز نصبه بالفتحة أو لا؟ على أقوال : القول الأول : أنه يجوز نصبه بالفتحة مطلقاً .

وجوزه ابن ^(٣) عنقاء ونسبه إلى أكثر الكوفيين ^(٤) . وعُزي إلى الكوفيين الاستدلال بقول العرب : " استأصل الله عَرَقاتهم " ^(٥) .

وحكى ابن عنقاء عن بعض النحويين أنه لا شاهد على نصبه بالفتحة مطلقاً : ، فردّ عليهم بقوله " وقد سُمع خلافاً لمن أنكره " : ^(٦) " وأورد لما سُمع من ذلك ما جاء في قوله " حُكي : حفرت أراتك جمع " أرة " بتشديد الراء الحفرة يُطبخ فيها ، وانتزعت

^(١) غرر الدرر 1/ 318 ، 319 .

^(٢) التشنيف 64/أ ، وفي هذا المرجع كلام آخر لابن عنقاء سيأتي ذكره في المناقشة.

^(٣) السابق 1/ 318 .

^(٤) السابق 318 .

^(٥) نسبه إليهم الرضي في شرح الكافية ق 1 ج 2/ 698 .

^(٦) غرر الدرر 1/ 318 ، 319 .

عِلْقَاتِهِمْ ، جمع " علق " بكسر المهملة ^(١)

القول الثاني : أنه يجوز نصبه بالفتحة إذا كان محذوف اللام ولم تُردّ في الجمع نحو :
(ثَبَات ، وَلُغَات ، وَبَنَات) .

وهو اختيار ابن ^(٢) عنقاء ، وذهب إلى هذا القول الفراء ^(٣) وهشام ^(٤) وثعلب ^(٥)
وابن ^(٦) مالك وابن ^(٧) هشام والأشثوني ^(٨) والصبان ^(٩) .

واستدلوا على ذلك بما يأتي :

أولاً : بالسـمـاع ، وجـعل منه ابن ^(١٠) عنقاء قوله تعالى

﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتَ﴾ ^(١١) بفتح التاء في قراءة ^(١٢)

وأورد ^(١٣) له قول الشاعر :

فَلَمَّا جَلَاها بِالْإِيَّامِ تَحَيَّزَتْ ثُبَاتًا عَلَيْها ذُلُّها واكْتَنَابُها ^(١)

^(١) التشنيف 64 / أ .

^(٢) غرر الدرر 319 / 1 .

^(٣) معاني القرآن للفراء 25 / 2 .

^(٤) نسبه إليهم في السيوطي في همع الهوامع 67 / 1 ، والأشثوني في شرحه للألفية مع حاشية الصبان 138 / 1 .

^(٥) نسبه إليه ابن عنقاء في غرر الدرر 318 / 1 .

^(٦) شرح التسهيل 87 / 1 .

^(٧) أوضح المسالك 63 / 1 .

^(٨) شرحه للألفية مع حاشية الصبان 138 / 1 .

^(٩) حاشيته على شرح الأشثوني للألفية 138 / 1 .

^(١٠) التشنيف 64 / أ .

^(١١) سورة النحل ، الآية : 57 .

^(١٢) هي قراءة شاذة ، ينظر معجم القراءات 4 / 643 .

^(١٣) ينظر التشنيف 64 / أ .

وجاء من ذلك قول الشاعر :

ألا يزجرُ الشَّيْخُ العَيُورُ بناتَه^(٢)

وذكر ابن عنقاء أنَّ الكسائي حكى : "سمعت لغاتهم" ، و ابن سيدة : " رأيت بناتك "

ومن ذلك قولهم : " ما من قومٍ إلا وقد سمعنا لغاتهم " ^(٣)

ومن ذلك قصة أبي عمرو بن العلاء مع أبي خيرة : " ... قال أبو عمرو بن العلاء لأبي

خيرة : كيف تقول : حفرتُ إراتك ؟ فقال : حفرتُ إراتك ، قال : فكيف تقول :

استأصل الله عرقاتهم أو عرقاتهم ؟ فقال : استأصل الله عرقاتهم ، فلم يعرفها أبو

عمرو ، وقال : لان جلدك يا أبا خيرة . يقول : أخطأت . قال أبو العباس : وهي لغة لم

تبلغ أبا عمرو " ^(٤)

ثانياً : أن هذا الجمع الذي حُذفت لامه أشبه المفرد حيث لم يجرِ على سنن الجموع في

ردّ الأشياء إلى أصولها ، وهذه الفتحة تُعدُّ جبراً للامه ^(٥) .

ثالثاً : أن هذا الجمع أشبه باب (قضاة) في أنه جمع آخره تاءً مزيدةً بعد ألف في

^(١) البيت من بحر الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي ، وتجده في شرح أشعار الهذليين 53/1 ، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء 25/2 ، والخصائص 497/2 ، وشرح الفصيح للزخشي 273/1 ، وشرح التسهيل 87/1 ،

ورصف المباني 241 ، وأدب الكاتب 141/2 والتصريح 270/1 ، وروايته في شرح أشعار الهذليين (إذا ما اجتلاها ... تحيرت) وفي معاني القرآن : (إذا ماجلاها الأيام تحيرت) وفي شرح الفصيح (ثبات) ، والشاهد فيه : (ثباتاً) فقد

نُصب جمع المؤنث السالم بالفتحة لأنه حُذفت لامه ولم تُرد في الجمع ، والإيام : الدخان ، وتحيزت : اجتمع بعضها على بعض ، والثبات : هي القطعة من كل شيء .

^(٢) شطرٌ من بحر الطويل ، ولم أقف على قائله ، وتجده بلا نسبة في الخصائص 497/2 .

^(٣) معاني القرآن للفراء 25/2 .

^(٤) مجالس العلماء للزجاجي 6 ، وآراء أبي عمرو بن العلاء النحوية واللغوية 238 .

^(٥) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني 138/1 .

موضع لامٍ معتله^(١) .

وقاس ابن عنقاء على هذا الجمع المحذوف اللام ما حُذِف منه غير اللام ولم يُردّ ، نحو :
(عِدَات ، وهَبَات)^(٢) وجعل ذلك حسناً .

القول الثالث : أن نصبه يكون بالكسرة (مطلقاً) .

وذهب إلى هذا القول سيبويه^(٣) والفارسي^(٤) وابن جني^(٥) وغيرهم^(٦) ، ونسب هذا القول إلى البصريين^(٧) .

وعلّل أصحاب هذا القول رأيهم بأن جمع المؤنث السالم ألحق بجمع المذكر السالم ؛
لأن المؤنث فرُعٌ على المذكر^(٨) ، وكما ساووا بين النصب والجر في جمع المذكر في
كونهما بالياء كذلك ساووا بين النصب والجر في جمع المؤنث في كونهما بالكسرة^(٩) ،
ولو نُصِب جمع المؤنث السالم بالفتحة لكان الفرع أتمَّ حكماً من الأصل وهذا لا

^(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 87 / 1 .

^(٢) ينظر غرر الدرر 319 / 1 ، وينظر التشنيف 64 / أ .

^(٣) الكتاب 18 / 1 .

^(٤) الإيضاح 67 ، 68 .

^(٥) اللمع مع شرح الشريف الكوفي 87 .

^(٦) ينظر مثلاً : ثمار الصناعة 231 ، والفوائد والقواعد 148 ، وتبصرة المبتدي 23 ، وشرح اللمع للواسطي 25 ،
وأسرار العربية 53 ، واللباب للعكبري 117 / 1 ، والمتبع 210 / 1 ، وتوجيه اللمع 96 ، 97 ، واللباب للإسفراييني =
25 ، وشرح الألفية لابن الناظم 29 ، والإرشاد للكيشي 98 ، وتوضيح المقاصد 73 / 1 ، وشرح الألفية لابن عقيل
48 / 1 ، والمقدمة للؤلؤة للحنبلي 188 ، والمقاصد الشافية 208 / 1 ، وشرح الألفية للمكودي 18 ، والفوائد
الضيايئة 199 / 1 ، وكشف النقاب 334 / 1 ، والكواكب الدرية 62 / 1 .

^(٧) ينظر الفوائد والقواعد 148 .

^(٨) ينظر شرح اللمع للواسطي 25 ، وأسرار العربية 53 ، والمتبع 210 / 1 ، والإرشاد للكيشي 98 ، والمقاصد
الشافية 208 / 1 ، والفوائد الضيايئة 199 / 1 .

^(٩) ينظر الفوائد والقواعد 148 ، والمتبع 210 / 1 .

يُستحسن^(١) .

واعترض الفارسي على أصحاب القول الأول ، وخرّج استدلالهم بقول العرب : " استأصل الله عرقاتهم " بأن فتح التاء فيه لأجل الإلحاق^(٢) .

كما أنه لم يرتض ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني ، فعَدَّ التاء في نحو : (لُغات) تاء الوحدة ، والألف التي قبلها هي اللام المردودة ، والأصل : (لُعَيَّة أو لُعَوَة) تحرّكت الياء أو الواو وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً^(٣)، فيكون معنى (لُغات) :لُغة ، ومعنى : (إرات): إرات: إرة ، ومعنى(ثبات ،) : ثُبة^(٤) .

وكان الفارسي يرى أن هذه الكلمات مفردة لا جمع ، ولما رُدَّت إليها لامها ، قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وضَعَّف ابن^(٥) عنقاء ما ذهب إليه الفارسي بأن التاء في نحو هذه الجموع : (ثبات ، ولُغات ، وإرات) عوض من اللام المحذوفة ، فلو رُدَّت اللام لكان ذلك جمعاً بين العوض والمعوّض عنه ، وذلك ممنوع، ثم سوَّغ لأبي علي ما ذهب إليه بقوله : " ولأبي علي أن يجيب بأن التاء حينئذٍ إنما أتى بها لمجرد الدلالة على التأنيث لا للتعويض ، فلا يلزم الجمع المذكور " ^(٦)

* التعقيب :

^(١) ينظر الفوائد والقواعد 148 .

^(٢) ينظر إيضاح الشعر 195 ، 196 ، 198 .

^(٣) ينظر التشنيف 64 / أ .

^(٤) ينظر إيضاح الشعر 198 .

^(٥) التشنيف 64 / أ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك 1 / 88 ، وذكر ابن مالك ردوداً أخرى في الصفحة نفسها .

^(٦) السابق.

هذه المسألة تضمّنت قولاً للبصريين والكوفيين ، وقد جوّز ابن عنقاء ما نُسب إلى الكوفيين ، فصَحّ فتح تاء الجمع السالم المؤنث أيّاً كان وخالف من أنكر هذا القول مستدلاً على ذلك بالسمع ، كما اختار ابن عنقاء القول الثاني لكثرة شواهده ، فجوّز فتح تاء هذا الجمع إذا كان محذوف اللام ولم تُردّ ، ولم يكتفِ بذلك بل قاس عليه ما حُذف منه غير اللام ولم يُردّ ، ومثّل لذلك نحو (عِدات ، وهبات) لما حُذفت منه الفاء ، والراجع أن فتح تاء جمع المؤنث السالم في النصب يُوقف فيه على السماع ولا يُقاس عليه أيّاً كان هذا الجمع .

(6) علامة إعراب الأمثلة الخمسة

قال ابن عنقاء : " وأما الخمسة الأفعال ففي إعرابها ... أقوال أصحابها أن يكون رفعها كما قد عُرف بثبوت نونها ؛ نيابةً عن الضمة ، كـ(تذهبين ، تذهبان ، تذهبون ، يذهبان ، يذهبون) ، وفي سواه وهو الجزم والنصب تحذف نيابة عن السكون والفتح ،

كـ (لم تذهبي ، لم تذهبا ، لم تذهبوا ، ولن تذهبي ، لن تذهبا ، لن تذهبوا) وقيل :
إعرابها بحركات مقدرة في اللام ، وهو قويّ كما ستعمله ... ونونها تكسر بعد الألف
تشبيهاً بالثنى ، وفتحها لغة ، وتُفتح بعد الواو والياء ؛ تشبيهاً بالجمع ، وحذفها مطلقاً
لغة على الصحيح ، وهو مما يقوي أن إعرابها بالحركات ؛ لأن اطراد حذف علامة
الإعراب لغير تعذر أو استثقال أو ضرورة لا يجوز ^(١)

وقال : "فعلى الصحيح ليس لنا ما يُعرب بالحروف سوى الأمثلة الخمسة، وبه يقوى
القول بأن إعرابها بحركات مقدرة في اللام ؛ لأنه يلزم من إعرابها بالحروف عدم
النظير" ^(٢)

* المناقشة :

اختلف النحويون في علامة إعراب الأمثلة الخمسة على أقوال :

القول الأول : أنها معربة وليس فيها حرف إعراب .

ونسب ابن عنقاء هذا القول إلى أبي علي الفارسي ^(٣) في التشنيف ^(٤) حينما حكى عنه
أن الأمثلة الخمسة "معربة ولا إعراب فيها البتة ، وعليه الفارسي وموافقوه فثبتت النون
وحذفها إذاً مجرد دليل على إعرابها ، وعلامة عليه لا له " وما في كتاب الإيضاح ^(٥) لأبي
لأبي علي الفارسي يخالف ذلك ، فقد جاء فيه : " فإن جمعته في الفعل المضارع المرفوع
ألحقت للجمع واواً ، ولعلامة الرفع نوناً مفتوحة " وقال " فإن ألحق الفعل حرفاً جازماً

^(١) غرر الدرر 1/ 346 ، 347 ، وينظر كشف المهم 30.

^(٢) غرر الدرر 1/ 349.

^(٣) ونسب هذا القول إليه أبوحيان في ارتشاف الضرب 1/ 420 .

^(٤) 66 / ب .

^(٥) 70 .

أو ناصباً حذفت هذه النونات " فهو موافق لأصحاب القول الرابع كما سيأتي .

القول الثاني : أنها معربة بالحرف : الألف والواو والياء .

وقد ذكر أبو حيان هذا القول دون أن ينسبه لأحد ^(١) .

وقاس أصحاب هذا القول إعراب الأمثلة الخمسة على المثني والجمع ، فكما أنهما يُعرب بالحرف فكذلك الأمثلة الخمسة ^(٢) .

القول الثالث : أنها معربة بحركات مقدرة قبل الأحرف الثلاثة : ألف الاثنين ، و واو الجماعة ، و ياء المخاطبة ، والنون دليل إعراب وليس بإعراب .

وقد اختار ابن ^(٣) عنقاء هذا القول، ونُسب هذا القول إلى الأخفش ^(٤) ، وإليه ذهب ابن ^(٥) درستويه .

وعَلَّ ابن عنقاء هذا القول بما يأتي:

أولاً : أن علامة الإعراب لا يطرّد حذفها إلا لتعذر أو استثقال أو ضرورة ، وفيما عدا ذلك لا يجوز. ^(٦)

ثانياً : أن هذه النون قد حُذفت لغةً وهو مما يقوِّي أن إعراب الأمثلة الخمسة

^(١) ينظر الارتشاف 420 / 1 .

^(٢) ينظر الارتشاف 420 / 1 وجمع الهوامع 175 1 .

^(٣) غرر الدرر 346 / 1 .

^(٤) ممن نسبه إليه ابن مالك في شرح التسهيل 1 / 51 ، والسيوطي في جمع الهوامع 176 / 1 .

^(٥) ينظر رأيه في الارتشاف 420 / 1 .

^(٦) ينظر غرر الدرر 347 / 1 .

بالحركات^(١)، ومما ورد فيه حذف هذه النون قول الشاعر :

أبيتُ أسري وتبيتي تدلُكي جلدك بالعنبرِ والمسكِ الذكي^(٢)

ثالثاً : أن الفعل المعتل الآخر ، والأسماء الستة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم ، تُعرب عنده بالحركات ، وبناءً على ذلك فإنه يرى أن إعراب الأمثلة الخمسة بالحرف يؤدي إلى عدم النظر^(٣).

وإذا كان ابن عنقاء يرى أن النون أتي بها لتكون دليل إعراب فإن بعض النحويين كالسهيلي^(٤) يرى أن النون ليست دليلاً ، وإنما جيء بها ؛ لشبه (تذهبون ، وتذهبان ، ويذهبان ، وتذهبين) بـ (ذاهبون وذاهبين) ، ولما دخل الناصب والجازم فأتت المشابهة فزالت النون.

القول الرابع : أن علامة رفعها بثبوت النون ، وعلامة نصبها وجزمها حذف النون.

وقوى ابن^(٥) عنقاء هذا القول ، لكن المقدّم عنده هو الإعراب بالحركة كما في القول السابق ، يدلّ على ذلك أنه سار على هذا النهج في الأبواب الأخرى كالمضارع المعتل الآخر وغيره ، فهي عنده معربة بالحركات ، وقد أكد على ذلك بقوله: "فعلى الصحيح ليس لنا ما يُعرب بالحروف سوى الأمثلة الخمسة، وبه يقوى القول بأن إعرابها

(١) ينظر السابق .

(٢) البيت من بحر الرجز ، ولم أقف على قائله ، وتجده في الخصائص 383 / 1 ، ورصف المباني 423 ، وجمع الهوامع 176 / 1 ، وخزانة الأدب 339 / 8 ، والشاهد فيه : (تبيتي ، وتدلكي) فقد حُذفت النون من الفعلين لغةً ، وجعل ابن عنقاء ذلك دليلاً على أن إعراب الأمثلة الخمسة بالحركات.

(٣) غرر الدر 1 / 348 ، 349 .

(٤) الأمالي 109 ، 110 ، وينظر التشنيف 66 / ب .

(٥) السابق 1 / 347 .

بحركات مقدرة في اللام ؛ لأنه يلزم من إعرابها بالحروف عدم النظير" ^(١) وحينما أعرب الفعل (يظنون) في (كشف الهم) ^(٢) قال: "يظنون: مضارع مرفوع... بحركات مقدرة في لام الفعل، وهو قويٌّ جداً"

وذهب إلى هذا القول سيبويه ^(٣) والمبرد ^(٤) وابن السراج وغيرهم ^(٥) .
وعلل أصحاب هذا القول رأيهم بأن الأمثلة الخمسة لابد من إعرابها ، ولا يمكن أن تكون اللام حرف إعراب ، وذلك لأن من أنواع الإعراب الجزم ، فلو أنها حرف إعراب لوجب تسكينها في حالة الجزم ، وهذا يؤدي إلى حذف ضمير الفاعل لالتقاء الساكنين وذلك لا يجوز ولا يمكن أيضاً أن يكون الضمير حرف إعراب ؛ لأنه فاعل فلا يجوز أن يكون حرف إعراب لكلمة أخرى ، فلم يبق ألا يكون النون هو حرف الإعراب ، فجعلوا ثبوتها علامة للرفع ، وجعلوا حذفها علامة للنصب والجزم ^(٦) ، وقد وقد حُمل النصب على الجزم في الفعل ؛ لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم ، وكما أن النصب في التثنية والجمع محمول على الجر ، فكذلك النصب هنا محمول على

^(١) غرر الدرر 349/1.

^(٢) 30

^(٣) الكتاب 19/1 .

^(٤) المقتضب 82/4 .

^(٥) الأصول 48/1 .

^(٦) ينظر مثلاً : تبصرة المبتدي 28 ، وأسرار العربية 168 ، واللباب للعكبري 27/2 ، وشرح المفصل لابن يعيش 210/4 ، وشرح الجمل لابن عصفور 247/1 ، وشرح التسهيل لابن مالك 51/1 ، وشرح الألفية لابن النازم 30 ، وارتشاف الضرب 420/1 ، وتوضيح المقاصد 77/1 ، وأوضح المسالك 68/1 ، وشرح شذور الذهب 91 ، وشرح اللوحة البدرية لابن هشام 286/1 ، وشرح الألفية لابن غنيل 50/1 ، والمقاصد الشافية 215/1 ، وشرح الألفية للمكودي 19 ، والتصريح 280/1 ، والمقدمة الأزهرية 32 ، وجمع الهوامع 175/1 ، وشرح الألفية لابن طولون 87/1 ، ومجيب الندا 96 .

^(٧) ينظر أسرار العربية 168 .

الجزم^(١) .

* التعقيب :

يرى ابن عنقاء أن الأمثلة الخمسة معربة بحركات مقدرة قبل حروف العلة، وأن النون دليل إعراب وليست إعراباً ، وعلل ذلك بما ذكره سابقاً وهو أن حذف علامة الإعراب لا يطرد إلا لتعذر أو استثقال أو ضرورة .

والراجح من هذه الأقوال هو القول الأخير ، فيكون ثبوت النون علامة لرفع الأمثلة الخمسة ، ويكون حذفها علامة لنصبها وجزمها ، أما ما ذكره أصحاب الأقوال السابقة فيمكن الإجابة عنه بما يأتي :

أ _ أما القول بأنها معربة وليس فيها حرف يكون عليه الإعراب فهذا لا نظير له .

ب _ وأما القول بأن الإعراب بالألف والواو والياء فيمكن أن يُجاب عنه بأنه لو كان الأمر كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة^(٢) .

ج _ وأما ما اختاره ابن عنقاء من أن الإعراب بحركات مقدرة قبل الأحرف الثلاثة والنون دليل عليها فالجواب عنه أنه ليس لهذا القول حاجة مع صلاحية النون للإعراب^(٣) .

(7) علامة جزم الفعل المضارع المعتل الآخر

قال ابن عنقاء : " وكل فعل معرب إذا لم يتصل به ضمير بارز إذا كان آخره معتلاً جُزم بحذف حرف العلة من آخره نيابةً عن السكون كـ (لم يدعُ ، لم يرمِ ، لم يخشَ

^(١) ينظر أسرار العربية 169 ، وشرح التسهيل 51 / 1 .

^(٢) ينظر همع الهوامع 176 / 1 .

^(٣) ينظر شرح التسهيل 51 / 1 ، وهمع الهوامع 176 / 1 .

(...) بناءً على رأي ابن السراج فإنه زعم أن الحركة لا تقدر البتة في نحو (يدعو ، يرمي ، يرضى) فعليه لما دخل الجازم ولم يجد حركة يحذفها حذف حرف العلة نفسه فكان حذف بالجازم . وقال غيره من الأولين ، والآخرين : يجب تقدير الحركة فيه وهو الصواب ؛ لأن إعرابه بالحمل على الاسم ، فكما تُقدَّر في الاسم حيث لم تظهر تُقدَّر فيما ألحق به أيضاً فعليه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة كما يحذف الظاهرة ، وأُبدل بسكون الاستثقال أو التقدير سكوناً آخر هو سكون الجزم فحصل اللبس في بعض الصور؛ لأنك لو قلت : (لا تدعو ، لا ترمي ، لا ترضى) بإثبات آخرها لم يُعرف: هل أنت طالب ، و(لا) ناهية جازمة ، أو مخبر و(لا) نافية مهملة ؟... فحذف آخره للفرق بين المرفوع والمجزوم دفعاً للبس ، وحُمِل عليه ما لا لبس فيه فكان حذفها عند الجازم لا به " ^(١) ، وقال : " فقولهم : جزمه بحذف آخره ؛ نيابةً عن السكون نزعة سرّاجية ذهلوا عنها ... " ^(٢) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في علامة جزم الفعل المضارع المعتل الآخر ، وهذا الخلاف مبني على تقدير الحركة : هل تُقدر في حالة الرفع على المضارع المنتهي بالواو والياء والألف نحو : (يدعو ، يرمي ، يخشى) وعلى المضارع المنصوب المنتهي بالألف ، نحو : (لن يخشى) : أو لا ؟

تعددت آراء النحويين في ذلك على أقوال :

القول الأول : أن الحركة تقدر على المضارع الواوي واليائي والألفي في حالة الرفع ،

^(١) غرر الدرر 1/ 320، 321 ، والجواب السامي 70.

^(٢) كشف المهم 23.

وعلى المضارع الألفي في حالة النصب ، وهو اختيار ابن^(١) عنقاء ، واستدل على ذلك بدليلين :

- 1 _ أن الحركة قد ظهرت كثيراً في الضرورة ، فدلّ على وجودها حيث لم تظهر^(٢) .
- 2 _ أن المضارع أعرب حملاً على الاسم فكما تُقدر الحركة في الاسم حيث لم تظهر تقدر أيضاً فيما ألحق به^(٣) .

وبناءً على ذلك تكون علامة جزم المضارع المعتل الآخر عند ابن عنقاء سكوناً مقدراً على حرف العلة المحذوف^(٤) .

وذهب إلى ذلك سيويوه^(٥) والشاطبي^(٦) والصيمري^(٧) .

واستدل ابن عنقاء بأن الجازم حينما دخل على المضارع حذف الحركة المقدرة وهي الضمة ، وكأنه قيل : (لا تدعو ، لا ترمي ، لا تخشى) ، فلما حدث لبس بين هذا المضارع المجزوم بـ (لا) الناهية ، وبين المضارع المرفوع المسبوق بـ (لا) النافية ، نحو : (لا تدعو ، لا ترمي ، لا تخشى) في أن كلاهما منتهٍ بحرف العلة ، ومسبوق بـ (لا) ، ولا يعلم : أناهية هي أم نافية ؟ لما حدث ذلك كله حُذف حرف العلة في الجزم ؛ للفرق بين المرفوع والمجزوم^(٨) ، وحُمل عليهما ما لا لبس فيه وهو المنتهي

(١) تنظر المراجع السابقة.

(٢) غرر الدرر 320/1 .

(٣) السابق .

(٤) السابق .

(٥) الكتاب 23/1 .

(٦) المقاصد الشافية 232/1 .

(٧) تبصرة المبتدي 27 .

(٨) تبصرة المبتدي 27 ، و غرر الدرر 321/1 .

بالألف نحو (لا تخشى) فقليل فيه (لا تخشَ) ؛ طرداً للباب .

ويُلاحظ أن ابن عنقاء ساوى بين المضارع الصحيح والمضارع المعتل الآخر في أن الجزم بالسكون وهذا عينه هو منهج النحو البصري القائم على أسس النظر العقلي أي اطراد القاعدة بصورة مطلقة ، وسبق أن صنع ذلك في فعل الأمر المعتل الآخر فقد ساوى بينه وبين الصحيح في أن علامة بناء كل منهما السكون طرداً للباب^(١).

القول الثاني : أن الحركة لا تُقدّر في حالة الرفع على المضارع المنتهي بالواو والياء والألف كما لا تُقدّر في حالة النصب على المضارع المنتهي بالألف ، وعلى هذا تكون علامة جزمه حذف حرف العلة .

وذهب إلى هذا القول ابن^(٢) السراج ، وابن^(٣) الأنباري وأبو^(٤) حيان .

واستدل أصحاب هذا القول على ذلك بأن الحركة استُثقلت على المضارع المرفوع في نحو : (يدْعُو ، ويرمي) فحُذفت ، كما أن الياء في (يخشي) قلبت ألفاً ، فلما دخل الجازم حذف من نفس الفعل ، فكان حذف الحرف بالجازم^(٥) .

ويُلاحظ أن أصحاب هذا القول يتوافق منهجهم هنا مع المنهج الكوفي في أنهم ينظرون إلى اللغة نظراً وصفيّاً يعللون لما هو واقع فعلاً ، وقد ظهر ذلك من خلال المخالفة بين إعراب المضارع الصحيح من جهة وبين المضارع المعتل من جهة أخرى ؛ فالصحيح

^(١) ينظر المسألة (1) .

^(٢) الأصول 164/2 .

^(٣) أسرار العربية 167 .

^(٤) ارتشاف الضرب 422/1 .

^(٥) ينظر الأصول في النحو 164/2 ، وأسرار العربية 167 ، وارتشاف الضرب 422/1 ، وجمع الهوامع 178/1 .

علامة جزمه السكون والمعتل علامة جزمه حذف حرف العلة ، فهم نظروا إلى كل واحد من الفعلين على حدة دون أن يكون الأول مطرداً في الثاني .

غير أن ابن ^(١) عنقاء لم يقبل هذا القول مع شهرته ، ووصفه بأنه نزعة سراجية ذُهل أصحابه عنها.

القول الثالث : أن الحركة تُقدر على المضارع المرفوع الواوي واليائي والألفي كما تقدر على المضارع المنصوب المنهي بالألف وتكون علامة جزمه حذف حرف العلة .

وذهب إلى هذا الرأي المبرد ^(٢) والفارسي ^(٣) وابن ^(٤) جني وابن ^(٥) مالك وابن ^(٦) وابن ^(٧) الناظم وابن ^(٨) هشام وابن ^(٩) عقيل والمرادي ^(١٠) والدمامي ^(١١) والفاكهي ^(١٢) .

واستدل أصحاب هذا القول بأن حروف العلة نائبة عن السكون ؛ لأن حروف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات ، فيتسلط عليها الجازم تسلطه على الحركات ،

^(١) كشف المهم 23 .

^(٢) المقتضب 1/ 134 ، 135 .

^(٣) الإيضاح 1/ 71 .

^(٤) اللمع 124 .

^(٥) شرح التسهيل 1/ 55 .

^(٦) شرح الألفية لابن الناظم 31 .

^(٧) أوضح المسالك 1/ 69 ، والتصريح 4/ 283 .

^(٨) شرح ابن عقيل 1/ 52 .

^(٩) توضيح المقاصد 1/ 80 .

^(١٠) تعليق الفرائد 1/ 175 .

^(١١) مجيب النداء 98 .

فكان علامة الجزم حذف حرف العلة ^(١) .

ويُلاحظ أن أصحاب هذا المذهب يتفق قولهم مع أصحاب المذهب الأول في تقدير الحركة ، كما يتفق قولهم مع أصحاب المذهب الثاني في أن علامة جزمه حذف حرف العلة .

* التعقيب :

أتفق مع ابن عنقاء فيما ذهب إليه من أن الحركة تُقدَّر في حالة الرفع على المضارع المعتل الآخر ، وفي حالة النصب على المضارع المنتهي بالألف ، وأختلف معه فيما ذهب إليه من أن الجزم يكون بحذف الحركة المقدرة ، إذ الأولى أن الجزم يكون بحذف حرف العلة ، وبذلك يكون القول الثالث هو الراجح ؛ فقد جمع بين هذين القولين اللذين أراهما .

أما ما اختاره ابن عنقاء من أن المضارع المعتل الآخر المجزوم إذا صُدِّرَ بـ (لا) النافية سيلتبس بالمضارع المعتل الآخر إذا صُدِّرَ بـ (لا) النافية وأن ذلك يتطلب حذف حرف العلة دفعاً للبس فهذا ليس دليلاً ؛ لأن الفرق بين الفعلين سيظهر من خلال السياق يدلُّ على ذلك أن كلمة (عُمَيْر) مثلاً يمكن أن تكون تصغيراً لـ (عُمَر) كما يمكن أن تكون تصغيراً لـ (عَمْرُو) والذي يحدد الفرق بين الاسمين هذا السياق، يقول ابن جني : " ولم يعبؤوا بالالتباس ؛ لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يُصحبونه الكلام ممَّا يتقدَّم قبله أو يتأخر بعده ، وبما تدلُّ عليه الحال " ^(٢) .

أما ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من أن الجازم لما لم يجد حركة يحذفها حذف حرف العلة ، فالجواب أن الحركة مقدرة ولم تُحذف لأن المضارع محمول على الاسم

^(١) ينظر مجيب الندا 98.

^(٢) المنصف 228 .

فكما تقدّر الحركة في (الداعي ، والقاضي ، والفتى) تقدّر أيضاً في (يدعو ، ويرمي ، ويخشى) .

قال ابن عنقاء : الصحيح أن الضمير في ... (أنت) وفروعه إنما هو (أن) فقط ، وهو حرفان ، وقد اشترك فيه الواحد وغيره ، والتاء حرف خطاب ، ولواحقها أحرف تثنية وجمع " ^(١) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في (أنت) هل الضمير فيه هو (أن) وحدها ، أو أن الضمير هو (أنت) بجملتها ؟

للعلماء في ذلك أقوال سأقتصر على رأيين ^(٢) مشهورين منهما ، أثبت ابن عنقاء أحدهما وجعله رأيه المختار كما هو موضح في التفصيل الآتي :

القول الأول : أن الضمير هو (أن) وحدها .

وهو اختيار ابن ^(٣) عنقاء وإلى هذا القول ذهب سيبويه ^(٤) ، وابن ^(٥) السراج والسريرافي ^(٦) والـ_____وراق ^(٧)

وابن ^(٨) جني والثمانيني ^(١) والواسطي ^(٢) وابن ^(٣) الأنباري والعكبري ^(٤) والإسفرايني ^(٥)

^(١) التشنيف 29 / ب .

^(٢) هناك قولان آخران ذكرهما قلة من النحويين أحدهما : أن التاء في (أنت) وفروعه هي الضمير وهي تاء (فعلت) وكثرت بـ (أن) وزيدت الميم للتقوية والألف للتثنية والنون للإناث وهو مذهب ابن كيسان ، والآخر : أن (أنت) مركب من ألف (أقوم) ونون (نقوم) ، وتاء (تقوم) وما بعد التاء زائد .

ينظر التصريح 324/1 ، وجمع الهوامع 206/1 .

^(٣) التشنيف 29 / ب .

^(٤) الكتاب 4 / 218 .

^(٥) الأصول 2 / 117 .

^(٦) شرح الكتاب 5 / 93 .

^(٧) العلل 258 .

^(٨) الخصائص 1 / 533 .

والإسفراييني^(٥) وأبو^(٦) حيان والدمامي^(٧) والسيوطي^(٨) ، وعُزي هذا القول إلى البصريين^(٩) ، وحكى الإسفراييني إجماع النحويين عليه^(١٠) .

وقد أشار ابن عنقاء إلى أن التاء في (أنت) حرف للمخاطب ، وأن لواحقه أحرف تثنية وجمع ، فإذا خاطبت اثنين قلت : (أنْتُمَا) ، وإذا خاطبت جماعة الذكور قلت : (أنْتُمْ) وأصله : (أنْتُمُو)^(١١) ، وإذا خاطبت جماعة الإناث قلت : (أنْتُنَّ) .

وبناءً على ما اختاره ابن عنقاء تكون التاء حرفاً مجرداً من معنى الاسم ، إذ لو كانت اسماً لم تخلُ من أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة ، فلا تكون مرفوعة ولا منصوبة ، لأنه لا رافع ولا ناصب ، ولا تكون مجرورة ؛ لأن الجرّ يكون بالإضافة أو بحرف الجر ، وليس هنا شيء من هذين ، فإذا لم يكن لها موضع من الإعراب كانت حرفاً شأنها في ذلك شأن الكاف في (ذلك)^(١٢) .

^(١) الفوائد والقواعد 400 .

^(٢) شرح اللمع 135 .

^(٣) الإنصاف 696 / 2 .

^(٤) الباب 30 ، والمتبع 456 / 2 .

^(٥) الباب 30 .

^(٦) البحر المحيط 144 / 1 .

^(٧) المنهل الصافي 69 / 2 .

^(٨) همع الهوامع 206 / 1 .

^(٩) ممن عزاه إليهم الأزهري في التصريح 324 / 1 ، والسيوطي في همع الهوامع 206 / 1 .

^(١٠) الباب 30 .

^(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 307 / 2 .

^(١٢) ينظر شرح اللمع للواسطي 135 .

القول الثاني : أن الضمير هو (أنت) بجملتها .

وذهب إلى هذا القول الكوفيون ^(١) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الأول ، فذهب إلى أن الضمير في (أنت) وفروعها هو (أن) وحدها والتاء حرف خطاب ، والراجح أن (أنت) ضمير بجملتها — كما قال أصحاب القول الثاني — وكذا ما تفرّع عنها ، ويمكن الردّ على ما اختاره ابن عنقاء بما يلي :

أولاً : أن تعريف الضمير هو ما دلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب ، و (أن) بمفردها لاتدلّ على شيء من ذلك فكيف تُسمّى ضميراً ؟

ثانياً : القول بأن الضمير في (أنت) هو (أن) وحدها وأن التاء حرف خطاب قولٌ يعني التركيب ، وادّعاء التركيب خلاف الأصل .

ثالثاً : مما يدلّ على أن (أنت) ضميرٌ بجملتها قلبٌ فتحتها ضمةً في التثنية والجمع لأنها لو كانت حركتها قبل التثنية باقية لتوهم أن ما بعدها منفصلٌ عنها فُبُنيت التاء على الضم ليُعلم بتغيّرها عما كانت عليه أنها جعلت مع ما بعدها كالشيء الواحد ^(٢) .

(9) بناء مائتي من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وإعرابه

^(١) همع الهوامع 206 / 1 .

^(٢) تبصرة المبتدي 323 .

ذكر ابن عنقاء أن (الذين) مبني مطلقاً حتى في لغة من يقول (الذون) ، ثم قال بعد ذلك : " وكذا المثني موصولاً واسم إشارة ، أي : (اللذان ، واللذان ، وذان ، وتان) فإنه مبني مطلقاً ، وليس تغير آخره عند تعاور العوامل إعراباً كما توهمه كثيرون ، فغلطوا من حيث لا يشعرون ، بل هو اتفاقي ؛ لأن من شروط التثنية والجمع قبول مفردهما الإعراب والتنكير ، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة إلا (أيّا) ملازمة للبناء والتعريف فلا يُتصور تثنيتهما أو جمعها وإنما هذه ونحوها أسماء تثنية وجمع ، وتسميتها مثنياتٍ وجمعاً مجاز "(١) .

* المناقشة :

حينما تحدث النحويون عن (ذين وتين) من أسماء الإشار و (اللذين ، واللتين) من الأسماء الموصولة ، سكت كثيرٌ منهم عن القول بأنها مبنية أو معربة واقتصر حديثهم على عبارة واحدة وهي : أنها تكون بالألف في حالة الرفع ، وبالياء في حالي النصب والجر (٢) ، وهي عبارة لا تُفصح عن أن هذه الألفاظ معربة ؛ لأنها تكون بهذه الصورة عند القائلين بالبناء (٣) ، في حين نجد بعضهم كشف عن رأيه في هذه المسألة ، وأبدى دليله فيها على ما هو موضح في القولين التاليين:

القول الأول : أن هذه الألفاظ مبنية .

(١) كشف المهم 62 ، 63 ، وينظر ص 54 ، وينظر التشنيف 8 / أ .

(٢) ينظر مثلاً : الأصول لابن السراج 2 / 127 ، والفوائد والقواعد 429 ، وشرح اللمع للواسطي 232 ، وشرح الجمل لابن عصفور 1 / 111 ، 112 ، والمقرب مع شرح ابن النحاس 1 / 192 ، وشرح الألفية لابن النازم 51 ، 55 ، وشرح الألفية لابن عقيل 1 / 74 ، وشرح الألفية للمكودي 31 ، 34 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 1 / 203 ، 215 .

(٣) ينظر مثلاً الكواكب الدرية 122 .

وهو اختيار ابن^(١) عنقاء ، ونُسب هذا القول إلى الفارسي في التذكرة^(٢) ، وذهب إليه ابن^(٣) جني وابن^(٤) الحاجب والفاكهي^(٥) وغيرهم^(٦) .

فابن عنقاء يرى أن هذه الألفاظ مبنية ؛ لوجود علة البناء فيها^(٧) ، وهو الشبه بالحرف ، وإنما وُضعت على صورة المثنى المرفوع في حالة الرفع ، وعلى صورة المثنى المنصوب والمجرور في حالتي النصب والجر ، وليست بمثنيات حقيقية^(٨) ، وتسميتها بالمثنى مجاز لا حقيقة^(٩) .

وأورد ابن عنقاء لاختياره ما يلي:

أولاً : أن من شروط الإعراب قبول المفرد الإعراب ، ومفردات هذه الألفاظ مبنية^(١٠) .
ثانياً : أن التثنية تستلزم تقدير التنكير^(١١) ، يدلّ على ذلك أن العلم نحو (زيد) إذا تُنّي قُدّر تنكيره ، فتقول : (جاءني زيدان) حتى تُدخل عليه (أل) فيتعرف ، فتقول : (جاءني الزيدان) ، بخلاف أسماء الإشارة والأسماء الموصولة فإنها لا تقبل التنكير ، فهي

^(١) كشف المهم 62 ، وينظر التشيف 8 / أ.

^(٢) ينظر توضيح المقاصد 119 / 1 .

^(٣) الخصائص 1 / 395 .

^(٤) الإيضاح في شرح المفصل 1 / 479 .

^(٥) مجيب الندا 161 ، 164 .

^(٦) ينظر الكواكب الدرية 122 ، 127 .

^(٧) ينظر السابق 122 .

^(٨) كشف المهم 62 وينظر توضيح المقاصد 119 / 1 .

^(٩) ينظر كشف المهم 63 .

^(١٠) ينظر السابق 62 .

^(١١) ينظر السابق.

معرفة في الواحد ومعرفة في التثنية ^(١) .

ثالثاً : مجيء اسم الإشارة في قوله تعالى: " إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ " ^(٢) بالألف حال نصب

في هذه القراءة ^(٣) يقول ابن عنقاء عنها " جاءت على الأصل الموافق للقياس ولا

يضرّ في ذلك قلة استعمالها لأن الشاذ... أقسام(منه) : ما وافق القياس وخالف

الاستعمال كهذه القراءة " ^(٤) .

القول الثاني : أنها معربة .

وذهب إلى هذا القول الشريف الكوفي ^(٥) وابن ^(٦) الحباز وابن ^(٧) يعيش وابن ^(٨) مالك
مالك والمرادي ^(٩) وابن ^(١٠) هشام .

فهؤلاء يرون أن هذه الألفاظ تُعرب إعراب المثني ، فترفع بالألف ، وتُنصب وتُجر

بالياء .

^(١) ينظر كشف المهم 62 ، والتشنيف 8 / أ .

^(٢) سورة طه ، الآية : 63 .

^(٣) هي قراءة أبي جعفر والحسن وشيبة والأعمش وغيرهم ، ينظر معجم القراءات 5 / 449 ، والبحر المحيط 6 / 238 .

^(٤) التشنيف 8 / ب .

^(٥) البيان 588 . والشريف الكوفي هو : أبو البركات عمر بن إبراهيم ، ولد بالكوفة ، وسكن بها ، وكان مفتياً فيها ،
وتوفي بها سنة 539 هـ . ينظر إنباه الرواة 2 / 325 ، ومقدمة البيان 9 _ 25 .

^(٦) توجيه اللمع 488 . وابن الحباز: هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي ، نحوي ضريب ، له الغرة الخفية ، توفي سنة

639 هـ . ينظر بغية الوعاة 2 / 374 ، والأعلام 1 / 117 .

^(٧) شرح المفصل 2 / 377 .

^(٨) شرح التسهيل 1 / 191 ، 240 .

^(٩) توضيح المقاصد 1 / 119 ، 128 .

^(١٠) أوضح المسالك 1 / 33 .

واستدلّوا على ذلك بما يأتي :

أولاً : أن تشنية هذه الألفاظ عارضت شبه الحرف ؛ لأن التشنية من خواصّ الأسماء ،
فلذلك أُعربت^(١) .

ثانياً : أن التشنية لأبْد لها من حرف ، والألف والياء يفيدان الإعراب ؛ لأن الألف لا
تكون إلا في الرفع ، والياء لا تكون إلا في النصب والجر^(٢) .

وردّ ابن عنقاء على أصحاب هذا الرأي برّد بديع جاء منه في (التشنيف)^(٣) " ومنه
يُعلم أن اختلاف آخرها ظاهراً عند اختلاف العامل ليس إعراباً كما توهمه كثيرون
فزعموا أنها معربة إعراب المثني وهي منهم نزعة كوفية سرت إليهم من غير قصد، كيف
وعلة البناء موجودة فيها؟! ودعوى أنها عارضها ما يقتضي الإعراب وهو التشنية التي هي
من خصائص الأسماء مردودة بأن جواز تشنيتهما يستدعي سبق إعرابها وهو متعذر فيها إذ
لا حالة لها سوى ما هي عليه من البناء ، وإن جعلنا حالتها الثانية هي التشنية لزم الدور
إذ لا تشني إلا إذا أُعربت ولا تعرب إلا إذا تُنيت وهو محال ، وبأن الاسم لا يثنى إلا إذا
قبل التنكير ... وهذه لا تقبله البتة ... فتشنيتهما إذن بمترلتهم في قولك هما ، وأنتما ،
وإياهما ، وإياكما وليست حقيقة ولهذا لا يجوز دخول (أل) المعروفه عليها كما لا يصح
دخولها على نحو : أنتما "

*** التعقيب :**

جعل ابن عنقاء هذه الألفاظ : (اللذين ، واللّتين ، وذين ، وتين) ألفاظاً مبنية ، ومنع
أن تُعرب إعراب المثني وإن أتت على صورته بحجة أن مفرداتها معارف مبنية ، لا تقبل

^(١) ينظر توضيح المقاصد 1/ 119 .

^(٢) ينظر توجيه اللمع 488 .

^(٣) 8 / أ .

التنكير والإعراب ، وعدّ تسميتها مثنيات من باب المجاز لا الحقيقة^(١) ، ولا شكّ في قوّة قوله ، وتحقيقه لهذه المسألة، ولكن من يرى إعرابها له حجة قويّة أيضاً ، وهو أن التثنية تفتقر إلى علامة وهي الألف والياء، وهي لا تدلّ على التثنية إلا وهي دالة على الإعراب، فلو بنوها لأسقطوا علامة الإعراب ، ولو سقطت علامة الإعراب لسقطت علامة التثنية^(٢) .

(10) وقوع المبتدأ جملة

ذكر ابن عنقاء أن من الجمل التي لها محل من الإعراب وتقع مبتدأ : " الجملة الجمليّة

(١) ظاهر مذهب سيبويه والمبرد أنّها مثنيات حقيقة لا مجازاً ، ينظر الكتاب 411/3 ، والمقتضب 287/4 .

(٢) ينظر المتبع 636/2 .

أي: التي مبتدؤها جملة ، نحو : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(١) فجملتا الاستفهام مبتدأ خبره (سواء) ، أي : إنذارك وعدمه سواء ... وهو الأصح،

ونحو: "خير الإسلام تطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف"^(٢) (٣).

* المناقشة :

لاخلاف بين النحويين في وقوع المبتدأ اسماً^(٤) فهذا هو الكثير فيه ، ولكن السؤال : هل يقع المبتدأ جملة ؟ هذا ما أثاره ابن عنقاء في نصه السابق ، وأكد عليه بقوله " وهو الأصح "^(٥) مما يعني أن المسألة فيها خلاف بين النحويين ، وقد جاء هذا الخلاف في نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ إذ تعددت آراء العلماء في محل (أنذرتهم) هل هي مبتدأ أو لا^(٦) ؟ على قولين :

(١) سورة البقرة ، الآية : 6 .

(٢) الحديث في صحيح البخاري كتاب الإيمان ، باب إطعام الطعام من الإسلام ، 13/1 ، 19 ، وفي مسلم كتاب الإيمان ، باب بيان تفاضل الإسلام ، وأيّ أموره أفضل؟ ، 47/1 ، ورواية الحديث فيهما : أن رجلاً سأل النبي ﷺ : " أي الإسلام خير ؟ قال : " تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف " .

(٣) غرر الدرر 2/ 596 ، 597 ، وينظر إغراب المنحة 1/ ب ، والتشنيف 19 / ب ، والجواب السامي 88 ، ونزهة الأثبات 4/ أ .

(٤) ينظر الكتاب 1/ 23 ، والمقتضب 4/ 216 ، والإيضاح للفارسي 73 ، واللمع مع شرح ابن الخباز 105 ، والفوائد والقواعد 158 ، وتبصرة المبتدي 32 ، وشرح اللمع للواسطي 29 ، وأسرار العربية 255 ، واللباب للعكبري 1/ 124 ، وشرح الجمل لابن عصفور 1/ 322 ، ومثّل المقرب 143/ 91 ، واللباب للإسفراني 63، والإرشاد للكيشي 109 ، وارتشاف الضرب 2/ 24 ، والمنهل الصافي 1/ 231 ، وجمع الهوامع 2/ 5 ، والمنقح 156 ، وفتح الرب المالك 191 .

(٥) غرر الدرر 2/ 596 .

(٦) سأناقش في هذه المسألة خلاف النحويين في جملة (أنذرتهم) من حيث كونها مبتدأ أو لا ، أما مافيها من أوجه

القول الأول : أن جملة (أأنذركم) مبتدأ ، وخبرها (سواء) المقدم .

وهو اختيار ابن^(١) عنقاء ، وإليه ذهب الزمخشري^(٢) وابن^(٣) الحاجب وأبو^(٤) حيان والداميني^(٥) وغيرهم^(٦).

وقد صحّح ابن عنقاء وقوع الجملة مبتدأ ، وأكد على ذلك في مواضع من مصنفاته وسمّى الجملة الواقعة مبتدأ : (الجملة الجمالية) ومثّل لها بالآية السابقة في (غرر الدرر)^(٧) وبقوله ﷺ : " خَيْرُ الْإِسْلَامِ تُطْعَمُ الطَّعَامُ ، وَتَقْرَأُ السَّلَامُ عَلَى مَنْ عَرَفَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ " ، وأضاف آية في (نزهة الأثبات)^(٨) وهي قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾^(٩) ، وحديثاً آخر في (إغراب المنحة)^(١٠) وهو قوله ﷺ : " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كَثُرَ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ "^(١١)

أخرى هي وكلمة (سواء) فيمكن الرجوع إليها في مشكل إعراب القرآن 43 ، والإملاء 14 / 1 ، والبحر المحيط 1 / 174 .

(١) غرر الدرر 2 / 596 ، 597 ، ونزهة الأثبات 8 / أ .

(٢) المفصل مع شرح ابن يعيش 1 / 235 .

(٣) الأمالي 4 / 108 .

(٤) ارتشاف الضرب 2 / 42 .

(٥) المنهل الصافي 1 / 231 .

(٦) ينظر الإقليد 1 / 321 .

(٧) 2 / 596 .

(٨) 8 / أ .

(٩) سورة المنافقون ، الآية : 6 .

(١٠) 2 / أ .

(١١) الحديث في صحيح مسلم ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة ، باب استحباب خفض الصوت بالذكر ، رقم 7043 ،

8 / 74 ، ونصه فيه : " عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - " أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ - أَوْ قَالَ - عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ " . فَقُلْتُ بَلَى . فَقَالَ " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ " .

واستدلّ أصحاب هذا القول _ على أن (سواء) خبر وجملة (أأنذرتهم) مبتدأ _ بأن الخبر هو محلّ الفائدة ، وقد جاءت الفائدة من استواء الإنذار وعدمه ^(١) ، والتقدير: (إنذارك وعدمه سواء) ^(٢) .

كما استدللّ ابن عنقاء بقوله في " (إغراب المنحة) " ^(٣) : " قاعدة : كل جملة حلّت محلّ محلّ مفرد كان لها محلّ حسب ذلك المفرد كالمراد بها لفظها نحو (لاحول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة) " .

القول الثاني : أن جملة (أأنذرتهم) يتمتع كونها مبتدأ .

وذهب إلى هذا الرأي أبو ^(٤) علي الفارسي وتابعه ابن ^(٥) عمرو .

وقد أعرب الفارسي (سواء) مبتدأً خُصّص بالجار والمجرور (عليهم) ، وجعل جملة (أأنذرتهم) خبراً ^(٦) .

ومنع الحكم على جملة (أأنذرتهم) بالابتداء بأمور منها :

أولاً : لو رُفع (سواء) على أنه خبر فلن يكون في الكلام مبتدأ ^(٧) ولا يصحّ أن تكون

^(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 236/1 .

^(٢) ينظر غرر الدرر 596/2 .

^(٣) 2 / أ .

^(٤) الحجة 269/1 .

^(٥) ينظر رأيه في التصريح 504/1 . وابن عمرو هو : سعد بن عمرو الحلي ، تلميذ الموفق بن يعيش ، توفي سنة

649 هـ . ينظر سير أعلام النبلاء 23 / 251 .

^(٦) الحجة 269/1 .

^(٧) الحجة 269/1 .

تكون جملة (أأنذرهم) مبتدأ ؛ لأنه يرى أن " الجملة لا تقع مبتدأ " ^(١) .

ثانياً : لا يجوز أن تكون كلمة (سواء) خبراً للجملة (أأنذرهم) ؛ لأنها استفهام ، وما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه ^(٢) .

ولم يقبل أصحاب القول الأول ما ذهب إليه أبو علي فردّوا عليه بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقة بل هو خبر من حيث المعنى ^(٣) ، والهمزة في الآية لا يُراد بها السؤال وإنما يُراد بها التسوية ^(٤) .

قلت : لهم أن يردّوا على أبي علي بأنه حينما جعل جملة (أأنذرهم) خبراً مع كونها استفهامية أخذ يُعلّل ذلك بأن الاستفهام يُراد به الخبر ^(٥) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الأول ، فرجّح وقوع المبتدأ جملة ، وأعرب (أأنذرهم) في الآية السابقة مبتدأ ، وما ذهب إليه ابن عنقاء من أن جملة (أأنذرهم) مبتدأ صحيح لكني أخالفه في عدّه إياها جملة إذ الراجح فيها أنها مصدر مؤول بالمفرد ^(٦) ، والتقدير : (سواء عليهم الإنذار وعدمه) وكذا القول في الآية الثانية ، فالتقدير فيها : (سواء الاستغفار وعدمه) وهكذا ينبغي أن يُقال في الحديث ، فالمبتدأ فيه مصدر مؤول من (أن) المحذوفة والفعل ، والتقدير : (خير الإسلام إطعام الطعام ، وإقراء السلام ...) وكذا القول في الحديث الآخر ، إذ التقدير فيه (الحوالة كثر من كنوز الجنة) وعلى هذا

^(١) الإقليد 321 / 1 .

^(٢) ينظر الحجة 269 / 1 .

^(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 237 / 1 .

^(٤) ينظر السابق .

^(٥) ينظر الحجة 271 / 1 ، 272 .

^(٦) ينظر التعليقة لابن النحاس 292 / 1 ، والتصريح 504 / 1 .

يكون المبتدأ مفرداً لا جملة .

(11) إعراب (مَنْ) في قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ

اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا^(١)

قال ابن عنقاء في إعراب الآية السابقة : " ... (مَنْ) موصولة بدل بعض من الناس ؛ لأن الناس يعم المستطيع وغيره ، فهو عامٌ مخصوص ، والرابط محذوف ، أي : من استطاع منهم ، لأن بدل البعض^(٢) والاشتغال لابدّ لهما من ضمير يربطهما بالمبدل منه ... ، وقال ابن برهان : هو بدل كل ؛ لأن المراد بالناس المستطيع فقط ، فهو عامٌ أُريد به الخصوص ، وعليه لا حذف ؛ لأن بدل المطابقة لا يحتاج للربط ، و (قال) ابن السيّد : (مَنْ) فاعل (حجّ) ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، أي : ولله على الناس أن يحجّ البيت من استطاع منهم ، ورُدّ بأن قضيته أنه يلزم الناس عموماً خصوص حجّ المستطيع ، وهو باطل ، و (قال) الكسائي : (مَنْ) شرطية حُذف جوابها ، أي : من استطاع فليحجّ هو ، وضَعُف بدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام بدونه ، لكن يقوِّيه مجيء الشرط عقبه في قوله : ﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾^(٣) ، وحسن المعنى ؛ لأن قضيته أن الناس يلزمهم عموماً إحياء البيت كلّ سنة بالحج ، وهو فرض كفاية ، ويلزم المستطيع خصوصاً أن يحجّ بنفسه وهو فرض عين والأمر كذلك " ^(٤).

* المناقشة :

ذكر ابن عنقاء أن النحويين اختلفوا في إعراب (مَنْ) في قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ على أقوال :

^(١) سورة آل عمران ، الآية : 97 .

^(٢) دخول (أل) على بعض وكل مختلف فيه ، فجوّزه قوم ، ينظر إصلاح الخلل 97، 98 ، وارتشاف الضرب 2 / 515 ، ومنعه آخرون ، ينظر النكت 1 / 445 ولسان العرب (ب ع ض) 7 / 119 .

^(٣) سورة آل عمران ، الآية : 97 .

^(٤) غرر الدرر 2 / 798 ، 799 بتصرف يسير .

القول الأول: أن (مَنْ) موصولة ، وهي فاعل (حجّ) .

وذهب إلى هذا القول ابن ^(١) السيّد وابن ^(٢) الناظم في أحد قوليّه ، وعزاه أبو ^(٣) حيان إلى البصريين ، وذكره العكبري ^(٤) وابن ^(٥) هشام دون أن ينسباه لأحد .

فأصحاب هذا القول يرون أن (حج) مصدر مضاف إلى مفعوله وهو (البيت) ، وأن (مَنْ) هي الفاعل ، والتقدير : والله على الناس أن يحجّ البيت من استطاع منهم ^(٦) .

وأبطل ابن عنقاء هذا الرأي بأنه يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن يستطيعهم يحج كل سنة ^(٧) .

القول الثاني: أن (مَنْ) مصدرية في حيّز النصب بإضمار فعل ، أي : أعني من استطاع .

وقد ذكر هذا الرأي أبو ^(٨) السعود دون أن يعزوه لأحد .

القول الثالث: أن (مَنْ) موصولة وهي خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هم من استطاع إليه سبيلاً .

وأورد هذا القول العكبري ^(٩) وأبو السعود ^(١) دون أن يعزواه لأحد .

^(١) ينظر رأيه في التصريح 638/3 ، وغرر الدرر 799/2 .

^(٢) شرح الألفية 395 .

^(٣) البحر المحيط 12/3 .

^(٤) إملاء مامن به الرحمن 144/1 .

^(٥) شرح قطر الندى 309 .

^(٦) ينظر التصريح 638/3 ، وغرر الدرر 799/2 .

^(٧) ينظر البحر المحيط 12/3 ، والتصريح 638/3 ، وغرر الدرر 799/2 .

^(٨) إرشاد العقل السليم 61/2 .

^(٩) المتبع 419/2 .

القول الرابع: أن (مَنْ) موصولة وهي بدل كل من كل .

وذهب إلى هذا الرأي ابن^(٢) برهان .

واستدلّ على ذلك بأن المراد بالناس المستطيع ، وفسّر ابن عنقاء ذلك بأن (الناس) عامٌّ أريد به خاصٌّ ؛ لأن الله تعالى لا يكلف الحج من لا يستطيع ، ثم ذكر أن الكلام هنا ليس فيه حذف ؛ لأن بدل المطابقة لا يحتاج إلى ضمير للربط^(٣).

القول الخامس: أن (مَنْ) شرطية ، وهي مبتدأ ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير: من استطاع فليحجّ هو .

وأيّد ابن^(٤) عنقاء هذا القول ، ونُسب إلى الكسائي^(٥) .

وضُعمُف هذا القول بأن الكلام تامّ فلا حاجة لدعوى الحذف^(٦) غير أن ابن عنقاء قوّاه بأمرين : أحدهما : لفظي وهو مجيء الشرط بعده في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ وكأنه لحظ تقابل معنى الشرطين ، والآخر : معنوي وهو حسن المعنى ؛ لأن المراد أن الناس يلزمهم عموماً إحياء البيت كل سنة بالحج ، وهو فرض كفاية ، ويلزم المستطيع خصوصاً أن يحجّ بنفسه وهو فرض عين والأمر

^(١) إرشاد العقل السليم 61 / 2 .

^(٢) شرح اللمع 231 / 1 .

^(٣) ينظر غرر الدرر 799 / 2 .

^(٤) غرر الدرر 799 / 2 .

^(٥) ممن نسب إليه مكّي في مشكل إعراب القرآن 148 ، وابن عطية في المحرر الوجيز 333 ، وابن هشام في شرح قطر

الندى 309 ، ومغني اللبيب 189 / 2 ، والأهدل في الكواكب الدرية 575 .

^(٦) ينظر التصريح 638 / 3 ، وغرر الدرر 799 / 2 ، والكواكب الدرية 757 .

كذلك^(١) .

القول السادس : أن (مَنْ) موصولة ، وهي بدل بعض من كل وهو الناس .

وذهب إلى هذا القول سيبويه^(٢) ، والمبرد^(٣) وابن^(٤) السراج وابن^(٥) جني وغيرهم^(٦) .

وحكى ابن عنقاء علة هذا القول وهو أن الحج لم يجب على جميع الناس ، وإنما أوجبه الله تعالى على من يستطيع منهم فـ(الناس) عامٌ مخصوصة بـ(من استطاع) ، والرابط محذوف ، أي : من استطاع منهم ، لأن بدل البعض والاشتمال لابدّ لهما من ضمير يربطهما بالمبدل منه^(٧) .

^(١) ينظر غرر الدرر 2 / 799 .

^(٢) الكتاب 1 / 75 ، 76 .

^(٣) المقتضب 1 / 165 ، 4 / 296 .

^(٤) الأصول 2 / 47 .

^(٥) اللمع مع شرح ابن الخباز 274 .

^(٦) ينظر مثلاً مشكل إعراب القرآن 148 ، والفوائد والقواعد 372 ، وتبصرة المبتدي 75 ، وشرح اللمع للواسطي 111 ، والبيان للشريف الكوفي 293 ، والكشاف 185 ، والحرر الوجيز 333 ، وأسرار العربية 157 ، وأنوار التتزيل 68 ، واللباب للعكبري 1 / 413 ، والمتبع 2 / 419 ، وإملاء مامن به الرحمن 1 / 144 ، وتوجيه اللمع 278 ، وشرح المفصل لابن يعيش 2 / 258 ، وشرح الجمل لابن عصفور 1 / 352 ، والمقرب مع شرح ابن النحاس 2 / 782 ، وشرح التسهيل لابن مالك 3 / 337 ، وشرح الألفية لابن الناظم 395 ، والبحر المحيط 3 / 12 ، وتوضيح المقاصد 3 / 153 ، وأوضح المسالك 3 / 357 ، وشرح قطر الندى 309 ، ومعني اللبيب 2 / 189 ، والمقاصد الشافية 5 / 194 ، والتصريح 3 / 637 ، ومجيب الندا 484 ، وتفسير الثعالبي 1 / 291 ، والكواكب الدرية 575 ، والقولة الشافية 98 ، وإرشاد العقل السليم 2 / 61 .

^(٧) ينظر غرر الدرر 2 / 799 .

وقد حُذِفَ الضمير الراجع من البديل إلى المبدل منه ؛ للعلم به وزوال اللبس فيه ^(١)
خصوصاً أنه قد أظهر الضمير في الآية الأخرى ^(٢) وذلك في قول الله
سبحانه: ﴿وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ^(٣) .

* التعقيب :

قوى ابن عنقاء مذهب إليه الكسائي ، وهو أن (مَنْ) شرطية مبتدأ ، واستدلّ على ذلك بدليل لفظي ومعنوي كما سبق ، والحقيقة أن هذه الأقوال كلها محتملة ماعدا الأول ^(٤) منها فهو مرجوح ؛ لأن إضافة المصدر إلى المفعول ورفع الفاعل به قليل في كلام العرب " ولا يكاد يُحفظ إلا في الشعر حتى عدّه بعضهم أنه لا يجوز إلا في الشعر " ^(٥)

وإذا أردنا أن نرجّح واحداً من هذه الأقوال فأقواها وأرجحها القول الأخير وهو أن (مَنْ) موصولة بدل بعض من كل ، وقد بينّ الزمخشري السرّ البلاغي في جعل (مَنْ) بدلاً وجعله في ضريين من التأكيد ، أحدهما : أن البديل تشنية للمراد وتكرار له ، والثاني: الإيضاح بعد الإبهام والتفصيل بعد الإجمال ، فقد ذكر سبحانه الناس إجمالاً ثم أوضح المراد فقال : من استطاع ^(٦) .

^(١) ينظر الفوائد والقواعد 372 ، والبيان للشريف الكوفي 293 ، وشرح الجمل لابن عصفور 352/1 ، وشرح=

التسهيل لابن مالك 3/337 .

^(٢) ينظر الفوائد والقواعد 372 .

^(٣) سورة البقرة ، الآية : 126 .

^(٤) وهو القول بأن (من) فاعل .

^(٥) البحر المحيط 3/12 .

^(٦) ينظر الكشف 185 .

(12) وقوع الجملة الطلبية خبراً

قال ابن عنقاء : " ومنع ابن الأنباري وقوع الطلب خبراً ... وابن السراج ما لم يُؤول على حذف القول ... وهو غلطٌ منهم نشأ من التباس خبر المبتدأ بالخبر مقابل الإنشاء" ^(١) .

* المناقشة :

أشار ابن عنقاء إلى أن بعض النحويين خلطوا بين خبر المبتدأ من جهة والخبر الذي هو ضد الإنشاء من جهة أخرى ، فظنّوا أن خبر المبتدأ _ إذا جاء جملة _ لا يناسبه إلا الجملة الخبرية التي تقابل الإنشائية وعدّ ذلك غلطاً منهم ^(٢) ، ومهما يكن من أمر فإن للنحويين قولين في وقوع الجملة الطلبية خبراً سأفصح عنهما في الآتي وهما :

القول الأول : أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها خبراً .

وذهب إلى هذا القول أبو بكر بن الأنباري ^(٣) وابن ^(٤) السراج .

واستدل لهذا القول بما يأتي :

أولاً : أن الجملة الطلبية لا تحتل الصدق والكذب ، والخبر حقه ذلك ^(٥) .

ثانياً : أن الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ مؤوَّلة بالمفرد ، فإذا قلت : (زيدٌ أبوه قائمٌ) كان

^(١) نزهة الأنبات 8 / ب ، وينظر غرر الدرر 596 / 2 ، 597 .

^(٢) ينظر نزهة الأنبات 8 / ب .

^(٣) ينظر رأيه في همع الهوامع 14 / 2 .

^(٤) ينظر الأصول 72 / 1 .

^(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 309 / 1 .

التقدير : (زيدٌ قائم الأب) ، ولو قلت : (زيدٌ يقوم) كان التقدير (زيدٌ قائمٌ)
بخلاف الجملة الإنشائية فإنه لا يصحُّ تأويلها بمفرد ؛ إذ لو أوّلت نحو : (زيدٌ اضربه)
بقولك : (زيدٌ مضروبٌ) لذهب معنى الطلب ^(١) .

وعلى هذا إذا وُجد في الكلام ما ظاهره أن الجملة الطلبية وقعت خبراً نحو : (زيدٌ
اضربه) فإنها تُحمل على إضمار القول والتقدير: (زيدٌ أقول لك : اضربه) ^(٢) .

القول الثاني : أن الجملة الطلبية يصح وقوعها خبراً .

وهو اختيار ابن ^(٣) عنقاء ، وإليه ذهب سيويه ^(٤) وابن عصفور وابن ^(٥) مالك
وأبو ^(٦) حيان وابن ^(٧) هشام والشاطبي ^(٨) والكافيجي ^(٩) والسيوطي ^(١٠) .

واستدل أصحاب هذا القول بأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً ، والمفرد لا يحتمل
الصدق والكذب ، فالجملة الواقعة موقعه حقيقةً بآلٍ يُشترط احتمالها للصدق

^(١) ينظر المقاصد الشافية 1/ 626 .

^(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 1/ 329 .

^(٣) نزهة الأثبات 8 / ب ، وغرر الدرر 2/ 596 _ 597 .

^(٤) الكتاب 1/ 138 .

^(٥) شرح الجمل 1/ 329 .

^(٦) شرح التسهيل 1/ 310 .

^(٧) ارتشاف الضرب 2/ 49 .

^(٨) مغني اللبيب 2/ 42 .

^(٩) المقاصد الشافية 1/ 627 .

^(١٠) شرح قواعد الإعراب 584 . والكافيجي هو : محمد بن سليمان بن سعد الرومي البرعمي ، اشتهر بمصر ولازمه
السيوطي أربع عشرة سنة ، عرف بالكافيجي لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو ، توفي سنة 879هـ . ينظر بغية الوعاة

117/1 ، والأعلام 6/ 150 .

^(١١) همع الهوامع 2/ 14 .

والكذب؛ لأنها ستنبؤ عن شيء لا يحتملها^(١) .

قلت : قد قال ابن عنقاء في (إغراب المنحة)^(٢) : " قاعدة : كل جملة حلت محلّ مفرد كان لها محلّ حسب ذلك المفرد " وقال في (الجواب السامي)^(٣) : " وهكذا كل جملة لها محل من الإعراب فإنما ذاك لحلّوها محل المفرد ، وكل جملة لا محل لها فما ذاك إلا لعدم حلّوها محلّه " وهذا أمر يتطلّب أن تُؤوّل جملة الطلب بالمفرد حينما تقع خبراً ، وقد عُلِمَ أن أصحاب القول الأول منعوا تأويهاها بالمفرد ؛ لأن معنى الطلب حينئذٍ سيذهب ، لكن لابن عنقاء أن يُجيب بأن وقوع الخبر مفرداً طلبياً ثابت باتفاق ، نحو : (كيف أنت ؟) فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع ، ومع ذلك فقد سُمِعَ^(٤) في قول الشاعر :

قُلْتُ مَنْ عَيْلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُوُ صَالِيًا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ^(٥)

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الثاني فذهب إلى صحة وقوع الجملة الطلبية خبراً ، وعدّ ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من قبيل الخلط ، فقد التبس عليهم خبر المبتدأ بالخبر الذي يقابل الإنشاء ، وما ذهب إليه ابن عنقاء هو الراجح لثبوت ذلك سماعاً وقياساً ، وأما ما اختاره أصحاب القول الأول فيمكن الإجابة عنه بما يأتي :

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 310/1 .

(٢) 2 / أ .

(٣) الجواب السامي 86 ، وينظر إعراب المنحة 2 / أ .

(٤) ينظر المقاصد الشافية 627/1 .

(٥) البيت من بحر الخفيف ، وهو منسوب لرجل من طيء ، وتجدّه في شرح التسهيل 310/1 ، والمقاصد الشافية 1/

627 ، وبلا نسبة في همع الهوامع 14/2 ، والشاهد فيه : (من عيل صبره كيف يسلو) فقد جاءت جملة (كيف يسلو) خبراً مع كونها إنشائية .

أولاً : أن قولهم يستلزم أن نقدّر قولاً محذوفاً مع كل خبر إنشائي ، وهذا فيه من التكلف ما لا يخفى .

ثانياً : لو اشترط في الجملة الواقعة خبراً احتمالها للصدق أو الكذب للزم من ذلك أن تكون واقعةً موقع ما لا يحتملها إذ المفرد لا يحتملها ^(١) .

^(١) ينظر المقاصد الشافية 627 /1 .

(13) الخلاف في الظرف ^(١) إذا وقع خبراً

قال ابن عنقاء : : والأصح وفقاً لأكثر المتأخرين أن الخبر ونحوه في الحقيقة إنما هو المتعلق المحذوف نفسه فقط ، ونسبة الأمر إلى الظرف مجاز " ^(٢) والأصح ... أن الظرف متعلق بكون عام وفقاً للجمهور ، أي لا مانع كائن لعطائك ^(٣) ، وأن ذلك المحذوف وحده هو الخبر حقيقة ، ونسبة الأمر إلى الظرف مجاز وفقاً لابن مالك وأكثر المتأخرين كابن هشام والأسيوطي والأزهري وشيخ شيوخنا الفاكهي تبعاً للسيرافي وابن كيسان وآخرين ... وقيل الخبر : هو مجموع الظرف ومتعلقة وكل واحد منهما جزء الخبر ، واختاره الرضي والسيد عبد الله " ^(٤) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في الظرف الواقع خبراً نحو : (زيد عندك) ، هل الظرف هو الخبر أو متعلقه ؟ على أقوال :

القول الأول : أن الظرف هو الخبر أصالة ، ولا متعلق له البته ، وليس هناك حذف .

ونُسب هذا القول إلى سيبويه ^(٥)

^(١) ويجري مجراه الجار والمجرور .

^(٢) التشنيف 6 / أ .

^(٣) يشير بذلك إلى قوله ﷺ " لا مانع لما أعطيت " .

^(٤) الجواب السامي 107 ، 109 .

^(٥) ذكر ابن عنقاء أن ابن خروف نسب إلى سيبويه هذا القول . الجواب السامي 108 ، وقد تحرّيت صحة هذه النسبة إلى سيبويه فتبين لي أن من نسب إليه هذا القول استشف ذلك من خلال أمثلة سيبويه لما وقع فيه الظرف خبراً ، نحو : (القتال يوم الجمعة) ، و (الهلال الليلة) فكان سيبويه يطرح هذه الأمثلة دون أن يشير إلى أن للظرف متعلقاً ، أو يقول إن ثمة حذفاً ، ينظر الكتاب 418/1 . في حين نجد ابن السراج حينما مثل بـ (القتال يوم الجمعة) أشار إلى أن الظرف له متعلق وأن هذا المتعلق محذوف وأنه هو الخبر ، ينظر الأصول 63/1 .

والكسائي^(١) والفراء^(٢) وهشام^(٣) وابن^(٤) السراج وابن^(٥) أبي العافية وابن^(٦)
طاهر وابن^(٧) خروف والفخر الرازي^(٨) والتقي السبكي^(٩) .

ولم أجد لهذا القول أدلة .

القول الثاني : أن الظرف هو الخبر وحده مع تعلُّقه بمحذوف .

وحُكي هذا القول عن الفارسي^(١٠) وإليه ذهب ابن^(١١) جني .

واستُدلَّ لهذا القول بأن الظرف تضمّن معنى صادقاً على المبتدأ فصَحَّ وقوعه خبراً
عنه^(١٢) ، ولأن المتعلّق لما ألزم حذفه ونُقِلَ ضميره للظرف صار نسياً منسياً ، فلا يُنسب

^(١) ينظر ارتشاف الضرب 54 /2 .

^(٢) ينظر السابق .

^(٣) ينظر السابق .

^(٤) نسب إليه هذا القول ابن عنقاء في الجواب السامي 108 ، وما في كتاب الأصول لابن السراج مغايراً لما نُسب إليه ،
فقد قال : " وأما الظروف من الزمان فنحو قولك : (القتالُ يومَ الجمعة) ، و (الشخصُ يومَ الخميس) ، كأنك
قلت : القتالُ مستقرٌّ يومَ الجمعة أو وقع في يوم الجمعة ، والشخصُ واقعٌ في يوم الخميس ، فتُحذف الخبر وتُقيم
الظرف مقام المحذوف " الأصول 63 /1 ، فقد جعل ابن السراج المتعلّق المحذوف هو الخبر ، وجعل الظرف نائباً منابه ،
فهو بذلك موافق لما ذهب إليه أصحاب القول الثالث .

^(٥) ينظر ارتشاف الضرب 54 /2 .

^(٦) ينظر الجواب السامي 108 .

^(٧) ينظر السابق .

^(٨) ينظر السابق .

^(٩) ينظر السابق .

^(١٠) ينظر همع الهوامع 22 /2 .

^(١١) اللمع مع شرح الشریف الكوفي 109 ، 111 .

^(١٢) ينظر التصريح 534 /1 ، والجواب السامي 109 .

إليه شيء^(١) .

القول الثالث : أن الظرف متعلقٌ بمحذوف وجوباً ، وذلك المحذوف هو وحده الخبر ونسبة الأمر إلى الظرف مجاز .

وهو اختيار ابن^(٢) عنقاء وذهب إلى هذا القول ثعلب^(٣) وابن^(٤) كيسان وابن^(٥) السراج والسيرافي^(٦) والثمانيني^(٧) والسيوطي^(٨) وابن^(٩) يعيش وابن^(١٠) مالك مالك وابنه^(١١) والمرادي^(١٢) وابن^(١٣) هشام والسيوطي^(١٤) والأزهري^(١٥) والفاكهي^(١٦) وغيرهم من الجمهور^(١٧) .

فهؤلاء يرون أن الظرف معمولٌ للخبر ونائب عنه ، وأن التقدير في (زيد عندك) :

^(١) ينظر همع الهوامع 22 / 2 .

^(٢) التشنيف 6 / أ ، والجواب السامي 107 .

^(٣) ينظر السابق 108 .

^(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 318 / 1 .

^(٥) الأصول 63 / 1 .

^(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 318 / 1 .

^(٧) الفوائد والقواعد 170 .

^(٨) المتبع 233 / 1 .

^(٩) شرح المفصل 231 / 1 .

^(١٠) شرح التسهيل 318 / 1 .

^(١١) شرح الألفية 79 .

^(١٢) توضيح المقاصد 168 / 1 .

^(١٣) أوضح المسالك 182 / 1 .

^(١٤) همع الهوامع 22 / 2 .

^(١٥) التصريح 535 / 1 .

^(١٦) مجيب الندا 191 .

^(١٧) ينظر الجواب السامي 107 .

زيدٌ استقرَّ^(١) عندك ، فحُذِفَ الخبر (استقرَّ) وأُقيمَ الظرف مقامه إيجازاً لما في الظرف
الظرف من الدلالة عليه ؛ لأن المراد بالاستقرار استقراراً مطلقاً ، لا استقراراً خاصاً ، ولو
كان المراد بـ (زيدٌ عندك) أنه جالس أو قائم لم يَجْزُ الحذف ؛ لأن الظرف لا يدلُّ عليه
(٢) .

القول الرابع : أن الظرف ومتعلقه هما الخبر ، وكل واحد منهما جزء الخبر .

وذهب إلى هذا القول الرضي^(٣) والسيد عبد الله^(٤) .

ولما كان الظرف ومتعلقه هما الخبر عند أصحاب هذا القول حُذِفَ بعض الخبر وهو
المتعلِّق وأُقيمَ البعض الآخر مقامه وهو الظرف وسموه باسم الخبر^(٥) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء قول الجمهور فذهب إلى أن الظرف متعلِّق بمحذوف وجوباً ،
وذلك المحذوف هو وحده الخبر ، والحقيقة أن كُلَّ الأقوال التي ذُكرت قوياً باستثناء
الأول منها إذ القول بأن الظرف ليس له متعلِّق فيه بشيء ، لأن الظرف منصوب فهو
إذاً معمول ، والمعمول يحتاج إلى عامل وهو المتعلِّق .

وإذا أردنا أن نرجِّح واحداً من هذه الآراء فأرجحها القول الأخير وهو أن الظرف
مع متعلقه خبر ، ودليل ذلك أنك إذا قلت : (زيدٌ عندك) كان التقدير : (زيد

(١) بعض النحويين يجعل المتعلق فعلاً وبعضهم يجعله اسماً وفي ذلك خلاف طويل ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك 1 / 315 وما بعدها .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 1 / 231 .

(٣) شرح الكافية ق 1 ج 1 / 275 .

(٤) المشهور بنقره كار ، ينظر العباب في شرح اللباب 624 ، 625 .

(٥) ينظر السابق 624 .

استقرّ عندك) فتكون الجملة الفعلية المكوّنة من الفعل والفاعل والظرف في محل رفع خبر ، ثم حُذِفَ الفعل وناب عنه معموله وهو الظرف ، ونظير ذلك قولك : (ما زيدٌ إلا ضرباً) فـ (ضرباً) مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : ما زيد إلا يضرب ضرباً ، والجملة الفعلية المكوّنة من الفعل والفاعل والمفعول المطلق في محل رفع خبر ، ثم حُذِفَ الفعل ، وناب عنه معموله وهو المصدر .

ويمكن أن يكون التقدير : (زيدٌ مستقر عندك) فيكون (مستقرّ) هو الخبر ، و (عندك) متعلّق به .

(14) تعدّد الأخبار لمبتدأ واحد دون عاطف

أعرب ابن عنقاء قوله تعالى : ﴿ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ... ﴾ ^(١) ثم قال : وجملة ﴿ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ... إلخ ﴾ إما خبر بعد خبر ، بناءً على جواز تعدد الخبر مطلقاً وهو الصحيح ووفقاً للجمهور ، أو على جواز تعدده من جنس بأن يكونا جملتين _ كما هنا _ أو ظرفين أو مفردين _ ، لا من جنسين كمفرد وجملة وعليه الفارسي " ^(٢) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في جواز تعدّد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال :

القول الأول : أنه يُمنع تعدّد الأخبار مطلقاً إلا بعاطف .

وذهب إلى هذا القول ابن ^(٣) عصفور وكثير من المغاربة ^(٤) وإذا ورد عندهم شيء من ذلك نحو : (زيد شاعر كاتب) فإنهم يؤولونه بما يأتي :
أولاً : أن يكون الأول هو الخبر والثاني صفة له ^(٥) .

ثانياً : أن يكون الأول خبر المبتدأ والثاني خبر لمبتدأ محذوف ^(٦) ، والتقدير : (زيد شاعر هو كاتب) .

^(١) ﴿ ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنٌ نَاعَسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ... ﴾ سورة آل عمران ، الآية : 154 .

^(٢) كشف المهم 42 ، وينظر غرر الدرر 2/ 615 .

^(٣) شرح الجمل 1/ 343 ، والمقرب مع شرح ابن النحاس 1/ 363 .

^(٤) ينظر مع الهوامع 2/ 53 .

^(٥) ينظر مع الهوامع 2/ 53 .

^(٦) ينظر التعليقة لابن النحاس 1/ 363 .

ثالثاً : أن يكون المبتدأ جامعاً للصفتين لا الإخبار بكلٍّ منهما على انفراد ، والتقدير : (زيد جامعٌ لصفتي الشعر والكتابة) ^(١) .

القول الثاني : أنه يجوز فيما كان المعنى منها واحداً .

وُنُسب هذا القول إلى ابن ^(٢) الطراوة وابن ^(٣) عصفور ، وأورده السيوطي ^(٤) دون أن ينسبه لأحد .

وَمِثْلُ لَذَلِكَ بِنَحْوِ : (الرِّمَانُ حَلْوٌ حَامِضٌ) فَمَعْنَى الْخَبَرِيَّةِ هُنَا وَاحِدٌ ، وَهُوَ (مُزٌّ)^(٥).

وإذا ورد خبران بمعنيين مختلفين فلا بُدَّ من العطف ، فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قُدِّر لكل واحد مبتدأ آخر ^(٦)، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ (14) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ ^(٧). أي : هو الودود ، هو ذو العرش ، هو المجيد .

القول الثالث : أنه يجوز تعدّد الخبر إذا كان من جنس واحد كأن يكونا مفردين ، أو ظرفين أو جملةين .

وذهب إلى هَذَا القول

(¹) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 342/1 ، والتصريح 582/1 .

(٢) ينظر المقاصد الشافعية 2/ 130 .

(٣) نسبة إليه الشاطبي في المقاصد الشافية 131/2 ، و ابن عصفور شرح الجمل 343/1 _ كما سبق _ لا يقرُّ بتعدد الأخبار مطلقاً دون عاطف ، وإذا رأى الأخبار اتفقت في المعنى جعلها خبراً واحداً ، فإذا قيل : (هذا حلٌّ حامضٌ) كان المعنى عنده (مز) .

(٤) جمع الهوامع 54/2 .

(٥) ينظر السابق .

(٦) ينظر شرح ابن عقيل للألفية 1/ 132 .

(٧) سورة البروج ، الآية : 14 ، 15 .

الفارسي^(١) .

فمثال تعددهما مفردين : (زيد شاعر كاتب)^(٢) .

ومثال تعددهما جملتين : (زيدٌ أبوه قائمٌ أخوه خارجٌ)^(٣) .

ومثال تعددهما ظرفين : (زيدٌ عندك تحت الشجرة) .

القول الرابع : أنه يجوز تعدد الخبر مطلقاً .

وهو اختيار ابن^(٤) عنقاء ، وهو المفهوم من كلام سيبويه^(٥) إذ جَوَّز تعدد الخبر ولم
ولم يقيده بشيء ، وتابعه في ذلك المبرد^(٦) وابن^(٧) السراج وغيرهم^(٨) من جمهور^(٩)

^(١) ذكر ذلك ابن النازم في شرح الألفية 90 ، والمرادي في توضيح المقاصد 176/1 ، والأشتموني في شرحه للألفية مع حاشية الصبان 326/1 .

^(٢) ينظر هـ مع الهوامع 53/2 .

^(٣) ينظر السابق .

^(٤) كشف الهم 42 ، وغرر الدرر 615/2 .

^(٥) الكتاب 83/2 ، 91/2 .

^(٦) المقتضب 307/4 .

^(٧) الأصول 151/1 ، 63/2 .

^(٨) ينظر مثلاً : التخمير 276/1 ، وشرح المفصل لابن يعيش 249/1 ، وشرح التسهيل لابن مالك 326/1 ، وشرح الألفية لابن النازم 90 ، وشرح الكافية للرضي ق 1 / 301 ، ومغني اللبيب 255/2 ، والمقاصد الشافية 2/130 ، 132 ، وشرح الألفية للمكودي 54 ، وتعليق الفرائد 129/3 ، وفتح الرب 219 ، وشرح الأشتموني للألفية مع حاشية الصبان 326/1 ، ووجدتُ بعض المعربين والمفسرين من خلال إعراباتهم يجوزون تعدد الأخبار مفردةً مع اختلاف معانيها وكذلك تعددها وإن لم تكن من جنس واحد ، ينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي 594 ، والكشاف 1001 ، والإملاء 82/1 ، 129/1 ، وأنوار التنزيل 162 ، 391 ، ومدارك التنزيل 11/4 ، 75/4 ، والبحر المحيط 161/1 ، 683/1 ، والبحر المديد 321/1 ، واللباب للحنبلي 259/2 ، 294 ، وإرشاد العقل السليم 183/1 ، 214/8 ، وروح المعاني 39/4 ، والتحرير والتنوير 369/7 ، 163/29 ، وروح البيان 101/2 ، 315/2 .

جمهور^(١) النحويين .

فيجوز عند ابن عنقاء تعدد الأخبار سواء اتفقت إفراداً ، نحو : قوله^(٢) تعالى : ﴿ وَهُوَ
وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (14) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾
وقول الشاعر :

مَنْ يَكُ ذَابَتْ فِهَذَا بَنِي مُقِيطٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي^(٣)

وقول الشاعر :

أَتَرْضَى بَأَنَا لَمْ تَجِفْ دِمَاؤُنَا وَهَذَا عَرُوسُ بِالْيِمَامَةِ خَالِدُ^(٤)

أو جملةً ، نحو : قوله^(٥) تعالى : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ
وَلَا نَوْمٌ ﴾^(٦)، وقوله تعالى : ﴿ الْم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾^(٧)
أو اختلفت ، نحو : (زيدٌ قاعدٌ ضحك) والعكس^(٨) .

وسواء كانت الأخبار في معنى واحد نحو : (هذا حلٌّ حامضٌ) أم لم تكن كذلك ،

^(١) همع الهوامع 52/2 .

^(٢) ينظر المرشد في القواعد 76 .

^(٣) البيت من بحر الرجز ، وهو لرؤية ، وتجده بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور 343/1 ، وشرح التسهيل 1/326 ، وجمع الهوامع 52/2 ، والشاهد فيه : (فهذا بني مقيط مصيف مشتي) ، إذ تعددت الأخبار لمبتدأ واحد مع اتفاقها إفراداً وروي البيت في شرح التسهيل (من كان ...) والبتّ (هو ضرب من اللباس ، ينظر مقاييس اللغة 1/169 ، ولسان العرب (ب ت ت) 6/2 .

^(٤) البيت من بحر الطويل ولم أقف على قائله ، وتجده بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور 344/1 ، والشاهد فيه : (وهذا عروس ... خالد) ووجه الشاهد فيه كالسابق .

^(٥) ينظر المقاصد الشافية 133/2 .

^(٦) سورة البقرة ، الآية : 255 .

^(٧) سورة البقرة ، الآية : 1 ، 2 .

^(٨) ينظر التصريح 582/1 .

نحو : (زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ) ^(١) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء قول الجمهور ، فجوّز تعدّد الأخبار مطلقاً ، وجعل من ذلك جملة : ﴿ يَظُنُّونَ بِاللّٰهِ ... ﴾ ، وما ذهب إليه هو الراجح قياساً على النعت فكما يجوز تعدّد النعوت يجوز تعدّد الأخبار .

أما الأقوال الأخرى فيمكن أن يُجاب عنها بما يأتي :

أولاً : ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من منع تعدد الأخبار يقتضي — على قولهم — أن يُخرّج ما ورد منه : إمّا بأن يكون الثاني من الخبرين صفةً للأول ، وهذا يُنافي غرض المتكلم إذ قد يقصد الإخبار لا النعت .

وإمّا بأن يُقدّر لكل خبر مبتدأ ، وهذا فيه ضربٌ من التكلف .

وإمّا بأن يكون المبتدأ جامعاً لما بعده من الصفات وهذا فيه تأويل وخروج عن الظاهر إذ الظاهر أن الأخبار متعدّدة كما في الأمثلة السابقة .

ثانياً : قصر جواز تعدّد الأخبار فيما كان المعنى واحداً يستلزم تقدير مبتدأ لكل خبر في أيّ مثال ورد في لسان العرب جاءت فيه الأخبار متعدّدة ، مختلفة المعاني .

ثالثاً : اشتراط اتحاد جنس الأخبار لتعدّها — كما قال الفارسي — يُردّ بالسماع ، فقد ثبت تعدّد الأخبار مع اختلاف أخبارها .

^(١) ينظر التصريح 582/1 .

(15) المحل الإعرابي لجملة: ﴿ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾^(١)

قال ابن عنقاء عن الجملة السابقة بعد أن أعربها خبراً: "واعلم أن هذا أحسن — إن لم يتعين — من قول الكشاف^(٢) وغيره إن جملة ﴿ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ... إلخ ﴾ صفة لطائفة ؛ لأنك أيها العارف المنصف إذا أنعمت النظر ، وأمعت الفكر^(٣) مع حسن الفهم وصفاء الذهن وجدت المعنى على الخبر أحسن جداً منه على النعت إذا لم يكن عليه ليس إلا فتأمل وعلى الصفة هي المسوغة للابتداء بالنكرة ، والخبر إما جملة ﴿ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ... إلخ ﴾ بنفسها ولا حذف ، وإما ظرف محذوف ، أي: وفيكم ، أو بينكم ، أو معكم ، أو منكم ، أو ثم طائفة ... إلخ ، وإما جملة محذوفة ؛ لدلالة ما قبله ، أي : لم يغشّهم النعاس ، أو لم يترّل عليهم الأمانة " ^(٤).

* المناقشة :

تعددت آراء العلماء في إعراب الجملة في قوله تعالى : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ بين كونها صفة أو خبراً على التفصيل الآتي :

القول الأول : أن الجملة في محل رفع صفة لـ (طائفة) .

^(١) في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ سورة آل عمران ، الآية : 154 .

^(٢) 201 .

^(٣) لفظة ابن عنقاء (أمعت الفكر) جاء عنها في القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب من عام 1934 _ 1987م ص184 " يشيع في استعمال المعاصرين مثل قولهم : (أمعت النظر في الأمر) متعدياً بنفسه ، والمثبت في المعجمات أن (أمعن) فعل لازم يتعدى بالحرف ، واللجنة تُجيز ذلك الاستعمال ؛ لوروده في نصين من الشعر الجاهلي ، إمّا على أن الاسم مفعول به ، وإمّا على أن الاسم منصوب على نزع الخافض ، ويُضاف إلى ذلك أن من المثبت في المعجمات (أنعم النظر في معنى أمعن في النظر) ، ومن المحتمل أن يكون بين الفعلين قلب مكاني " ^(٤) كشف المهم 44 .

ومال إلى هذا القول الزمخشري^(١) وابن^(٢) عطية
وذهب إليه العكبري^(٣) في أحد قوليهِ وأبو حيان^(٤) وابن^(٥) عاشور وجوزّه أبو
السعود.

وبناءً على هذا الرأي تكون هذه الجملة هي المسوغة للابتداء بالنكرة (طائفة) ،
وخبرها إمّا جملة ﴿يَظُنُّونَ بِاللّٰهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾^(٧) ، وإمّا أنّ الخبر محذوف دلّ عليه
ما قبله ، والتقدير : (لم يغشّهم النعاس ، أو لم يتزلّ عليهم الأمانة)^(٨) ، أو أن تقديره : ثمّ
ثمّ ، أو فيكم ، أو بينكم ، أو معكم ، أو منكم طائفة^(٩) ، واعتُرض على هذا التقدير
بأنه يقتضي دخول المنافقين في الخطاب بإنزال الأمانة^(١٠) الواردة في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ
أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ
أَنْفُسُهُمْ﴾

القول الثاني : أن الجملة في محل رفع خبر لـ (طائفة) .

^(١) الكشف 201 .

^(٢) المحرر الوجيز 371 ، 372 .

^(٣) إملاء مامنّ به الرحمن 154 / 1 .

^(٤) البحر المحيط 3 / 95 .

^(٥) التحرير والتنوير 134 / 4 . وابن عاشور هو : محمد الطاهر بن عاشور ، رئيس المفتين المالكيين بتونس وشيخ
جامع الزيتونة ، له مصنفات من أشهرها مقاصد الشريعة الإسلامية ، توفي سنة 1393 . الأعلام 6 / 174 هـ .

^(٦) إرشاد العقل السليم 101 / 2 . وأبو السعود هو : محمد بن صالح السباعي المصري الشافعي ، عارف بالتفسير له
حاشية على تفسير الجلالين ، توفي سنة 1268 هـ . ينظر الأعلام 6 / 164 .

^(٧) ينظر إملاء مامنّ به الرحمن 154 / 1 ، وكشف الهم 44 .

^(٨) ينظر كشف الهم 44 .

^(٩) ينظر إرشاد العقل السليم 101 / 2 ، وكشف الهم 44 .

^(١٠) ينظر إرشاد العقل السليم 101 / 2 .

وهو اختيار ابن^(١) عنقاء ، وقدمه العكبري^(٢) على القول السابق ، وجوّزه أبو^(٣) السعود ، وقال به آخرون^(٤)

وإذا كانت جملة ﴿ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ هي الخير فإن النكرة (طائفة) تحتاج إلى مسوّغ للابتداء بها ، وقد جعل ابن عنقاء المسوّغ للابتداء بها: إمّا اعتمادها على واو الحال^(٥) ، وقد ورد ذلك في قول الشاعر :

سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُجَيَّاكِ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ^(٦)

وإمّا أنها موصوفة بوصف محذوف ، أي : (وطائفة منكم) ، أو (وطائفة أخرى) وقد جعل ابن عنقاء هذا التقدير الأخير أحسن من سابقه ؛ لما فيه من فصل المنافقين عن المؤمنين من كل وجه ، إذ المراد بهذه الطائفة هم المنافقون ، وبالأولى المؤمنون^(٧) .

وإمّا أن الموضع موضع تفصيل وتنويع ؛ فإن الله تعالى نوّعهم إلى فريقين : مؤمنين همهم الدين وما يتعلّق به ، ومنافقين همهم أنفسهم فقط^(٨) ، وقد جاء التفصيل مسوّغاً للابتداء بالنكرة في قول الشاعر :

^(١) كشف المهم 44 .

^(٢) إملأء مامنّ به الرحمن 154/1 .

^(٣) إرشاد العقل السليم 101/2 .

^(٤) ينظر اللباب للحنبلي 613/5 ، وروح المعاني 4/94 .

^(٥) ينظر كشف المهم 27 .

^(٦) البيت من بحر الطويل ، ولم أقف على قائله ، وتجده بلا نسبة في شرح ابن عقيل 116/1 ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 48/2 ، وبلا نسبة في اللباب للحنبلي 613/5 ، والشاهد : (ونجم قد أضاء) فقد جاء الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد واو الحال .

^(٧) ينظر كشف المهم 27 .

^(٨) ينظر السابق .

إذا ما بكى من خلفها انصرفت لهُ بشقٍّ وشقٍّ عندنا لم يُحوّل^(١)

* التعقيب :

أعرب ابن عنقاء جملة ﴿ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ خيراً ، ورجّحه على غيره ؛ لحسن المعنى به ، إذ المراد الإخبار عن هذه الطائفة بأنه ليس بهم همّ إلا همّ أنفسهم وأنهم لم يكثرثوا بهم الرسول ﷺ ولا المسلمين ، ولذلك أوقعتهم أنفسهم وما حلّ بهم من الهموم والأشجان في التشاكي والشكوك^(٢).

^(١) البيت من بحر الطويل ، وهو لامرئ القيس ، وتجده في ديوانه 22 ، وبلا نسبة في رصف المباني 382 ، وبلا نسبة في اللباب للحنبلي 613 / 5 ، ونفح الطيب 520 / 5 ، وروايته في الديوان (... بشقٍّ وتحتي شقّها لم يُحوّل) وعليه لا شاهد في البيت ، والشاهد في الرواية المذكورة في المتن : (وشق عندنا) فقد جاء الابتداء بالنكرة ؛ لأن المقام مقام تفصيل .

^(٢) ينظر الكشف 200 .

(16) ضمير الفصل : اسم أو حرف ؟

قال ابن عنقاء عن ضمير الفصل : " هو صيغة ضمير مرفوع منفصل يقع بين المبتدأ والخبر أو بين ما هما أصله نحو : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ ^(١) ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ ﴾ ^(٢) ... وهو حرف .

وقيل : اسم لا محل له ، وقيل : محله بحسب ما بعده " ^(٣) .

وقال أيضاً : " ضمير الفصل ... الأصح أنه اسم وأنه لا محلّ له " ^(٤) .

* المناقشة :

ذكر ابن عنقاء أن النحويين اختلفوا في ضمير الفصل ^(٥) : أحرف هو أم اسم ؟ على قولين :

القول الأول : أنه حرف .

وهو اختيار ابن عنقاء في (غرر الدرر) ^(٦) وصححه ابن ^(٧) عصفور ، ونسبه إلى أكثر البصريين ^(٨) .

وقد عدّ ابن عنقاء ضمير الفصل حرفاً جاء على صيغة ضمير منفصل مرفوع ، ولعل السبب الذي أُلجأه إلى القول بحرفيته هو أنه يرى خلوه من علامات الأسماء والأفعال ،

^(١) سورة آل عمران ، الآية : 62 .

^(٢) سورة الصافات ، الآية : 165 .

^(٣) غرر الدرر 2 / 651 ، 652 .

^(٤) التشنيف 33 / أ .

^(٥) ويُسمّى بالعماد ، ينظر الإنصاف 2 / 707 .

^(٦) 2 / 651 ، 652 .

^(٧) شرح الجمل 2 / 65

^(٨) ينظر السابق .

ومن هنا كان عنده حرفاً .

القول الثاني : أنه اسم وهو اختيار ابن عنقاء في (التشنيف) ^(١) .

وللنحويين في إعرابه مذهبان:

المذهب الأول : أنه لا محل له من الإعراب .

وهو اختيار ابن عنقاء ^(٢) ، ولعلّ الذي دفعه إلى اختيار هذا الرأي ما نصّ عليه سيبويه في كتابه ^(٣) وهو " أن ما كان فصلاً لا يُغَيَّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر ، وذلك قولك : حسبت زيداً هو خيراً منك ، وكان عبدُ الله هو الظريفَ " وعُزي هذا القول إلى مذهب البصريين ^(٤) ، واستدلّ لهم بأن ضمير الفصل ما ما جيء به إلا لمعنى ، وهو الفصل بين النعت والخبر ، فلذلك سُمِّي فصلاً ^(٥) .

المذهب الثاني : أن له محلاً من الإعراب .

وانقسم هؤلاء إلى فريقين :

— فريق يرى أن حكمه حكم ما قبله ؛ لأنه توكيد له ، فأنت إذا قلت : (جاء زيد نفسه) كان (نفسه) تابعاً لـ (زيد) في الإعراب ، فكذلك العماد في قولك (زيد هو العاقل) يجب أن يكون تابعاً لما قبله في الإعراب .

^(١) 33 / أ .

^(٢) التشنيف 33 / أ .

^(٣) 390 / 2 .

^(٤) ينظر الإنصاف 707 / 2 ، والمحزر الوجيز 52 ، والبحر المديد 490 / 7 ، وفتح القدير 38 / 1 .

^(٥) ينظر الإنصاف 706 / 2 .

وُنُسب هذا القول إلى الفراء ^(١) ، وعزاه ابن الأنباري إلى بعض الكوفيين ^(٢) .
ويُلاحظ أن ابن عنقاء في نصّه السابق أورد رأي الفريق الآتي ، و لم ينصّ على رأي
هذا الفريق مع أن سيبويه أشار إليه في كتابه ، ولعلّ السبب في تركه إياه هو شدة
ضعفه في نظره حتى كأنه لم يقلّ به أحد ؛ يدلّ على ذلك أن سيبويه حينما أورد قوله
تعالى : ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ ^(٣) قال :
" قد زعم ناسٌ أن (هو) ها هنا صفة (أي : توكيد) فكيف يكون صفةً ، وليس من
الدنيا عربيٌّ يجعلها ها هنا صفةً للمظهر ، ولو كان كذلك لجاز (مررت بعبدِ الله هو
نفسه) فـ(هو) ها هنا مستكرهة لا يتكلّم بها العرب ؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم"
^(٤) .

— وفريق يرى أن حكمه حكم ما بعده ؛ لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد ، فوجب
أن يكون حكمه مثل حكمه ، فضمير الفصل مرفوع في نحو : (إن زيدا هو القائم) ؛
لأن ما بعده مرفوع ، وضمير الفصل منصوب في نحو : (كنت أنت القائم) لأن ما
بعده منصوب .

وُنُسب هذا القول إلى الكسائي ^(٥) ، وعزاه الأنباري إلى بعض الكوفيين
أيضاً ^(٦) .

^(١) نسبه إليه أبو حيان في ارتشاف الضرب 494 / 1 .

^(٢) ينظر الإنصاف 706 / 2 .

^(٣) سورة سبأ ، الآية : 6 .

^(٤) الكتاب 2 / 390 .

^(٥) من نسبه إليه أبو حيان في ارتشاف الضرب 494 / 1 .

^(٦) ينظر الإنصاف 707 / 2 .

واعترض على هذا القول بأنه لا تعلّق له مع ما بعده ؛ لأنه كناية عما قبله فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد ؟ ^(١) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الأول في غرر الدرر ، فذهب إلى أن ضمير الفصل حرف جاء على صيغة ضمير منفصل مرفوع مع أنه قال باسميته في التشنيف ولعله تراجع عن رأيه وعدل عنه آخذاً في ذلك برأي سيبويه ، والأظهر أن القول باسميته هو الأقرب إلى الصواب _ كما قال في التشنيف _ لصلاحيته للإسناد ، فأنت إذا تأملت التركيب الذي ضمّن فيه هذا الضمير نحو : (زيد هو الكريم) تلحظ أن (زيد) مبتدأ ويصلح أن يكون (هو) مبتدأً ثانياً ، و (الكريم) خبر له والجملة خبر لـ (زيد) ، وحينما أورد الزمخشري قوله تعالى : ﴿ **أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ ^(٢) أعرب (أولئك) مبتدأ وجوّز أن يكون (هو) مبتدأً ثانياً والمفلحون خبره ، والجملة خبر (أولئك) ^(٣) ، بل سبقه إلى ذلك سيبويه فقد قال " جعل ناسٌ كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمتزلة اسمٍ مبتدأ وما بعده مبنيٌّ عليه... فمن ذلك أن رؤية كان يقول : أظن زيداً هو خير منك " ^(٤) ويشهد لذلك أن قوله تعالى : ﴿ **وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ** ﴾ ^(٥) قرئت ^(٦) برفع (الظالمون) لتكون خبراً عن (هو) ، وهذا يدلّ على صلاحيته (هم) للإسناد ،

^(١) ينظر السابق .

^(٢) سورة البقرة ، الآية : 5 .

^(٣) الكشف 40 / وينظر إملاء مامنّ به الرحمن 14 / 1 .

^(٤) الكتاب 392 / 2 .

^(٥) سورة الزخرف ، الآية : 76 .

^(٦) هي قراءة عبد الله بن مسعود وأبي زيد ، ينظر البحر المحيط 8 / 27 .

والإسناد علامة من علامات الاسم . والله أعلم .

(17) العامل في الاسم المرفوع بعد (كان)

قال ابن عنقاء : " ارفع بـ (كان) المبتدأ غير الرفع الذي كان له على الصحيح .

وسمّه اسماً لها لا مبتدأ "^(١) وقال : " (كان زيدٌ ذا بصر) : ... (كان) فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، و (زيد) اسمها مرفوع بها ، لا بما كان مرفوعاً به قبل دخولها خلافاً لأكثر الكوفيين ، ولا بشبهه بالفاعل خلافاً للفراء "^(٢) .

* المناقشة :

ذكر ابن عنقاء أن النحويين اختلفوا في المرفوع بعد (كان) : ما العامل فيه ؟ على قولين:

القول الأول : أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها .

ونُسب هذا القول إلى أكثر الكوفيين^(٣).

فهم يرون أن (كان) لا تعمل في المرفوع شيئاً^(٤) ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً مرفوعاً به قبل دخولها ، فإذا قيل : (كان زيدٌ قائماً) ، فالأصل : (زيدٌ قائمٌ) والعامل في (زيد) هو قائم ؛ لأن الخبر عندهم هو الرفع للمبتدأ .

واعترض على هذا الرأي بأنه يلزم منه أن يكون الفعل ناصباً غير رافع ،

^(١) غر الدرر 620/2 ، وينظر إغراب المنحة 7 / ب ، وكشف المهم 57 ، ونزهة الأثبات 9 / أ.

^(٢) السابق 621/2 .

^(٣) نسبه إليهم أبوحيان في الارتشاف 72/2 ، والأزهري في التصريح 588/1 ، والصبان في حاشيته على شرح الأشموني 332/1 .

^(٤) ينظر التصريح 588/1 .

وهذا لا نظير له^(١) .

القول الثاني: أنه مرفوع بـ (كان) .

وهو اختيار ابن^(٢) عنقاء ، وذهب إليه الكسائي^(٣) سيويوه^(٤) والمبرد^(٥) وابن جني^(٦) والصيمري^(٧) وكثير من النحويين^(٨) .

فأصحاب هذا القول يرون أن (كان) فعل^(٩) أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كـ (ضرب زيداً عمرأً)^(١٠) ، ويكون الاسم الذي بعدها مرفوعاً

^(١) ينظر حاشية الصبان 1 / 333 .

^(٢) غر الدرر 2 / 620 ، 621 ، وكشف المهم 57 .

^(٣) ينظر مجالس العلماء 195 .

^(٤) الكتاب 45 / 1 .

^(٥) المقتضب 86 / 4 .

^(٦) اللمع مع شرح ابن الخباز 134 .

^(٧) تبصرة المبتدي 94 .

^(٨) ينظر شرح اللمع للواسطي 39 ، وشرح ملح الإعراب للحريري 211 ، والأنموذج 28 ، والمفصل مع شرح ابن يعيش 4 / 335 ، وأسرار العربية 88 ، واللباب للعكبري 1 / 166 ، وتوجيه اللمع 135 ، وشرح المفصل لابن يعيش 4 / 336 ، وشرح الجمل لابن عصفور 1 / 360 ، وشرح التسهيل لابن مالك 1 / 337 ، وشرح الألفية لابن الناظم 192 ، وتوضيح المقاصد 1 / 177 ، وشرح شذور الذهب 211 ، وشرح الألفية لابن عقيل 1 / 136 ، والمقاصد الشافية 2 / 136 ، وشرح الألفية للمكودي 55 ، والتصريح 1 / 587 ، والمقدمة الأزهرية 40 ، وجمع الهوامع 2 / 62 ، وشرح الألفية مع حاشية الصبان للأشموني 1 / 332 ، وشرح الألفية لابن طولون 1 / 199 ، ومجيب الندا 205 ، والكواكب الدرية 196 ، وشرح الكفراوي على متن الآجرومية 71 ، ومفاتيح العربية 129 .

^(٩) من نافلة القول: ذكر الأنباري أن بعض النحويين لم يعدّ (كان) وأحواتها أفعالاً بل حروفاً ، واستدلوا على ذلك بأنها لاتدلّ على المصدر ، ثم ردّ عليهم بأن المصدر يكون في الأفعال الحقيقية ، أما هذه الأفعال فليست حقيقية ، ولذلك

سُميت بالأفعال الناقصة أو أفعال العبارة ، ثم ذكر أدلة على أنها أفعال كاتصالها بتاء الفاعل ، ينظر أسرار العربية 88 .

^(١٠) ينظر اللباب 1 / 166 . والتصريح 1 / 587 .

بها لشبيهه بالفاعل^(١) ويُسمى اسمها أو فاعلاً مجازاً^(٢)

واستدل أصحاب هذا القول باتصال الضمائر بـ (كان) ، فهي لا تتصل إلا بالعامل^(٣) .

القول الثالث : أنه مرفوع على أنه شبيه بالفاعل.

ونسب ابن^(٤) عنقاء هذا القول إلى الفراء ، والواقع أن الفراء لا يختلف كلامه عما رآه البصريون أصحاب القول السابق إلا من جهة المصطلحات^(٥) ، فهو يرى أن (كان) لها مرفوع ومنصوب يدلّ على ذلك قوله " بنية (كان) على أن يكون لها مرفوع ومنصوب "^(٦) وحينما أورد جملة (والله غفور رحيم) قال : "فإذا أدخلت عليه _ (أي: الله) (الله) _ (كان) ارتفع بها "^(٧) ثم إنّ كون اسمها شبيهاً بالفاعل ليس إعراباً ، وإنما هو العلة في رفعه كما قال أصحاب القول السابق ، كما أن شبه خبرها بالمفعول هو العلة في نصبه^(٨) .

*** التعقيب :**

اختار ابن عنقاء القول الثاني وهو قول الجمهور ، فهو يرى أن ما بعد كان مرفوعٌ بها ،

^(١) ينظر أوضح المسالك 1 / 209 .

^(٢) ينظر أوضح المسالك 1 / 209 ، وحاشية الصبان 1 / 331 ، والكواكب الدرية 196 .

^(٣) ينظر همع الهوامع 2 / 63 .

^(٤) نسبه هذا الرأي إليه غرر الدرر 2 / 620 اعتماداً على ما نسبه غيره من العلماء إليه كأبي حيان في ارتشاف

الضرب 2 / 72 ، والأزهري فيو التصريح 1 / 588 ، والسيوطي في همع الهوامع 2 / 62 .

^(٥) أفادني بذلك فضيلة الدكتور مصطفى خليل خاطر .

^(٦) معاني القرآن 1 / 134 .

^(٧) السابق 1 / 21 .

^(٨) ينظر أوضح المسالك 1 / 209 .

ولم يأخذ بمانسبه إلى الفراء : إنه شبيه بالفاعل ، و يُلاحظ مما سبق أن الكوفيين نُسب إليهم القول بأن اسم كان مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، وقد تبين أن الكسائي والفراء — وهما رأس المذهب الكوفي — متفقان مع ما ذهب إليه الجمهور مما يجعلني أطرح سؤالاً : هل ما ذكره ابن عنقاء في هذه المسألة من خلاف حقيقيٍّ أو وهميٍّ؟!

ولو سلمنا بأن الرأي الأول للكوفيين فأقول: إن ما ذهبوا إليه لا يتم ، إذ لو كان الخبر رافعاً للمبتدأ لكان للخبر في التقديم رتبة أصلية لأن الأصل في العامل أن يتقدم على معموله^(١) .

(١) ينظر شرح التسهيل 2/ 272 .

(18) (ليس) فعل أو حرف؟

قال ابن عنقاء : " وبها (أي : بناء التأنيث الساكنة) استُدل على أن (عسى وليس) أفعالٌ ؛ لأنك تقول : (عست هندُ أن تفلح ، وليست مفلحة) خلافاً لمن زعم ... حرفية ... (عسى وليس) كابن السراج " ^(١)

* المناقشة :

اختلف النحويون في (ليس) : أفعُلٌ هي أم حرف ؛ على قولين :

القول الأول : أن (ليس) حرف مثل (ما) النافية .

ونُسب هذا القول إلى الكسائي ^(٢) وإلى ابن ^(٣) السراج ، وإليه ذهب الفارسي ^(٤) في أحد قوليهِ وابن ^(٥) شقير .

واستدل أصحاب هذا القول على حرفيتها بما يأتي :

أولاً : بالسماع ، فقد حكى سيبويه عن العرب قولهم : " ليس الطيبُ إلا المسكُ " ^(٦)

^(١) غرر الدرر 1/ 177 ، 178 .

^(٢) نسبه إليه ابن فارس في الصحاح 174 .

^(٣) نسبه إليه ابن عنقاء في غرر الدرر 1/ 178 ، وما في كتاب الأصول لابن السراج يخالف ذلك إذ يقول : فأما (ليس) فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك : (لست) كما تقول (ضربت) الأصول 82/1 .

^(٤) الإيضاح 134 .

^(٥) ينظر رأيه في مغني اللبيب 1/ 307 ، 308 . وابن شقير هو : أحمد بن الحسن ، توفي سنة 317 هـ . ينظر بغية

الوعاة 2/ 378 ، والأعلام 3/ 170 .

^(٦) الكتاب 1/ 71 .

فـ (ليس) هنا مثل (ما) النافية ، ولما انتقض النفي بـ (إلا) رُفِعَ (الطيب والمسك) ، فأُهمِلت كما تُهمَل (ما) في قولك : (ما زيدٌ إلا قائمٌ) .

ثانياً : أن الفعل موضوع على إثبات الحدث والزمان ، و (ليس) لا تدلّ على واحد منهما ، وإنما تنفيهما ، فهي بذلك مثل (ما) النافية^(١) .

ثالثاً : أن (ليس) ليست على أحد أبنية الفعل الثلاثة ، وهي (فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ)^(٢)

رابعاً : أن (ليس) لا يصح أن تكون صلةً لـ (ما) المصدرية ، كقولك : (ما أحسن ما ليس زيدٌ قائماً) ، ولو كانت فعلاً لصح أن تكون صلةً لـ (ما)^(٣) .

خامساً : أن (ليس) غير متصرفة ، فدلّ ذلك على أنها ليست بفعل^(٤) .

سادساً : أنها لا تدخل عليها (قد)^(٥) .

القول الثاني : أن (ليس) فعل .

وهو اختيار ابن^(٦) عنقاء وإليه ذهب سيبويه^(٧) وابن^(٨) جني

^(١) ينظر التبيين 311 .

^(٢) ينظر السابق .

^(٣) ينظر السابق .

^(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 366/4 .

^(٥) ينظر حاشية شرح ابن عقيل 135/1 .

^(٦) غرر الدرر 177/1 ، 178 .

^(٧) الكتاب 70/1 .

^(٨) اللمع 39 .

جني

والحريري^(١) وكثير من النحويين^(٢) .

واستدل أصحاب هذا القول على فعليتها بما يأتي :

أولاً : اتصالها بقاء الفاعل وبقاء التأنيث الساكنة^(٣) .

ثانياً : أنها تتحمل الضمير كما أن الفعل يتحمل الضمير ، نحو : (زيدٌ ليس قائماً) ، فيستكنّ الضمير في (ليس) ولا يكون ذلك في (ما)^(٤) .

ثالثاً : أن (ليس) لا يُبطل عملها دخول (إلا) في خبرها ، فيُقال : (ليس زيدٌ إلا قائماً) ، ولا يكون ذلك في (ما) فلا يُقال : (ما زيدٌ إلا قائماً)^(٥) .

*** التعقيب :**

1_ يرى ابن عنقاء أن (ليس) فعلٌ ، واستدلّ على ذلك باتصالها بقاء التأنيث

^(١) شرح ملحّة الإعراب 211 .

^(٢) ينظر مثلاً : شرح اللمع للواسطي 39 ، وتبصرة المبتدي 94 ، والأنموذج 28 ، والتبيين 309 ، وتوجيه اللمع 135 ، وشرح المفصل لابن يعيش 366/4 ، وشرح الجزولية للشلوين 772/2 ، وشرح التسهيل لابن مالك 1/333 ، وشرح الألفية لابن الناظم 128 ، والتذيل والتكميل 64/1 ، وتقريب المقرب 53 ، وأوضح المسالك 1/23 ، وشرح شذور الذهب ، وشرح قطر الندى 126 ، وشرح جمل الزجاجي 128 ، ومغني اللبيب 307/1 ، وشرح الألفية لابن عقيل 136/1 ، والمساعد 248/1 ، والمقاصد الشافية 146/2 ، وشرح الألفية للمكودي 1/194 ، وتعليق الفرائد 17/3 ، والأشباه والنظائر 58/2 ، وجمع الهوامع 79/1 ، والتصريح 175/1 ، والمقدمة الأزهرية 40 ، وشرح الألفية لابن طولون 203/1 ، ومجيب الندا 205 ، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي للألفية 1/94 ، والكواكب الدرية 1/199 .

^(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 366/4 ، وأوضح المسالك 23/1 ، والتصريح 175/1 .

^(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 366/4 .

^(٥) ينظر السابق.

الساكنة.

2_ ماذهب إليه ابن عنقاء من القول بفعلية (ليس) هو القول الراجح لما ذكره من اتصالها بتاء التانيث الساكنة إضافةً إلى اتصالها بتاء الفاعل ، أما ماذهب إليه أصحاب القول الأول من أن (ليس) حرف مثل (ما) النافية فيمكن أن يُجاب عنهم بما يأتي :
أولاً : استدلالهم بالسماع فيما حكاه سيبويه عن العرب لا حجة فيه ؛ لأنه شاذ^(١) ، أو لأن في (ليس) ضمير الشأن ، والتقدير : ليس الشأن الطيبُ إلا المسك ، فإن قيل : يلزم من ذلك دخول (إلا) بين المبتدأ والخبر، وليس حكم (إلا) كذلك ، والجواب عن هذا بأن مافي الشعر والشذوذ يحتمل ذلك ، وقد ثبت أن هذا المثال شاذ^(٢) .

ثانياً : وأما قولهم : إن الفعل موضوع على إثبات الحدث ... إلخ فهذا ليس على إطلاقه ؛ لأن من الأفعال مايدلّ على النفي فقط ، مثل : (ترك ، وكُفَّ عنه) ، وهي أفعال بلا خلاف^(٣) .

ثالثاً : وأما قولهم : أن (ليس) ليست على أحد أبنية الفعل الثلاثة ... إلخ فالجواب عن ذلك أن أصلها (لَيْسَ) بالكسر^(٤) ، لكنها سُكِّنَتْ كما كان ذلك في قولهم : (صَيْدُ البعير) ، فإن أصله (صَيْد) ، ولزم التسكين في (ليس) لما أشبهت الحروف ، وصارت في اللفظ مثل (ليت)^(٥) .

رابعاً : وأما قولهم : إن (ليس) لا يصح أن تكون صلة لـ (ما) ... إلخ

(١) ينظر التبيين 311 .

(٢) ينظر السابق 312 .

(٣) ينظر السابق 314 .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 367/4 .

(٥) ينظر الإيضاح (الحاشية) 134 ، وجمع الهوامع 79/2 .

فلائها وُضعت على النفي كالحروف ، فلا يكون منها مصدر ، وهي مع ذلك فعل حقيقي^(١) .

خامساً : وأما قولهم : إنها غير متصرفة فالجواب عن ذلك أن عدم تصرفها لا ينفي كونها فعلاً ، ففعل التعجب لا يتصرف ، وكذلك (عسى وحبذا) ، وهي مع ذلك أفعال^(٢) .

سادساً : وأما قولهم : إنها لا تدخل عليها (قد) فالجواب عن ذلك أن فعل التعجب و(عسى وحبذا) أفعال ، ومع ذلك لا تدخل عليها (قد)^(٣) .

^(١) ينظر التبيين 314 .

^(٢) ينظر السابق 314 .

^(٣) ينظر السابق .

(19) حكم نصب خبر (ما) الحجازية مع دخول (إلا) عليه

قال ابن عنقاء : " من الحروف في النفي والجمود والعمل (ما) الحجازية بشرط ...
ألا يقترن على الصحيح خبرها ... بـ (إلا) ... كـ ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ ^(١) ، ﴿ مَا
هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ ^(٢) " ^(٣) .

*المناقشة :

اختلف النحويون في (ما) الحجازية إذا توسطت (إلا) بين اسمها وخبرها : هل يصحّ
نصب خبرها أو لا ؟ تعددت آراؤهم في ذلك على أقوال :
القول الأول : أنه يصحّ نصب خبرها مطلقاً .

ومن ذهب إلى هذا القول يونس ^(٤) وابن مالك ^(٥) .

واستدلّا على ذلك بالسماع ، فمن ذلك قول الشاعر :

وما الدهرُ إلا منجنوناً بأهلهِ وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعذَّباً ^(٦)

^(١) سورة يوسف ، الآية : 31 .

^(٢) سورة المجادلة ، الآية : 2 .

^(٣) غرر الدرر 2/ 644 .

^(٤) ينظر رأيه في شرح التسهيل لابن مالك 1/ 373 ، والتصريح 1/ 649 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 1/ 366 .

^(٥) شرح التسهيل 1/ 374 .

^(٦) البيت من بحر الطويل ، وهو لأحد بني سعد ، وتجده بلا نسبة في اللباب للعكبري 1/ 176 ، وبلا نسبة في توجيه اللمع 146 ، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 1/ 374 ، وبلا نسبة في شرح الألفية لابن الناظم 104 ، وبلا

كما استُدلَّ لهذا القول بقول الشاعر :

وما حقُّ الذي يَعْتُوْهُمَاراً وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلَّا نَكَالاً^(١)

القول الثاني : أنه يجوز نصبه بشرط كون الخبر وصفاً ، نحو : (ما زيدٌ إلاقائماً) .

ونُسب هذا القول إلى الفراء^(٢) .

القول الثالث : أنه يجوز نصب خبرها بشرط كون الخبر مشبَّهاً به ، نحو : (ما زيدٌ إلا أسداً) .

ونُسب^(٣) هذا القول إلى بقية الكوفيين^(٤) .

القول الرابع : أنه لا يصحّ نصب خبرها .

وذهب إلى هذا القول سيبويه^(٥) والفراسي^(٦) والوراق^(٧) والثمانيني^(٨)

نسبة في الإرشاد للكيشي 160 ، وبلا نسبة في رصف المباني 379 ، وبلا نسبة في أوضح المسالك 248/1 ، وشرح شواهد المغني للسيوطي 219 ، وروايته في توجيه اللمع (... وما طالبٌ) والشاهد فيه : (وما الدهر إلا منجنوناً) ، و (وما صاحب الحاجات إلا معذباً) فقد نصبت (ما) الحجازية (منجنوناً ومعذباً) مع دخول (إلا) عليهما ، والمنجنون هو الدولار الذي يدور .

^(١) البيت من بحر الوافر ، وهو للمغلس بن لقيط الأسدي ، وتجده في شرح التسهيل لابن مالك 374/1 ، وشرح الألفية لابن الناظم 104 ، وبلا نسبة في همع الهوامع 111/2 ، والشاهد فيه : (ما حق ... إلا نكالا) ووجه الاستشهاد فيه كالسابق .

^(٢) ممن نسبه إليه الأزهرى في التصريح 649/1 .

^(٣) ممن نسبه إليهم أبوحيان في ارتشاف الضرب 104/2 ، والأزهرى في التصريح 650/1 .

^(٤) لم أجد دليلاً لهذا القول ، ولا للسابق .

^(٥) الكتاب 59/1 .

^(٦) الإيضاح 146 .

^(٧) العلل في النحو 131 .

وغيرهم^(٢) .

فأصحاب هذا القول يرون إبطال عمل (ما) الحجازية إذا دخلت (إلا) على خبرها ، ويجب رفعه حينئذٍ ، وعلّلوا ذلك بما يأتي :

أولاً : أن (ما) إنما عملت لأنها أشبهت (ليس) من جهة المعنى وهو النفي ، و (إلا) تُبطل معنى النفي ، فزالت المشابهة ، وإذا زالت المشابهة وجب ألا تعمل^(٣) ، ولم يبطل عمل (ليس) إذا انتقض نفيها بـ (إلا) ؛ لأنها الأصل^(٤) .

ثانياً : أن (ما) أشبهت (ليس) من جهتين والجهتان :

دخولها على الاسم ، والثانية أنها تفيد النفي ، فإذا انتقض نفي (ما) بـ (إلا) لم تشبه (ما) (ليس) حينئذٍ إلا في جهة واحدة وهي دخولها على الاسم ، والسبب الواحد لا يؤثر في إعطاء حكم المشبه به المشبه كما في باب الممنوع من الصرف^(٥) .

(١) الفوائد والقواعد 226 .

(٢) ينظر مثلاً : تبصرة المبتدي 103 ، وشرح اللمع للواسطي 45 ، وشرح ملحّة الإعراب للحريري 218 ، والبيان للشريف الكوفي 155 ، وأسرار العربية 91 ، واللباب للعكبري 175/1 ، والمتبع 272/1 ، وترشيح العلل 149 ، وتوجيه اللمع 146 ، وشرح المفصل لابن يعيش 268/1 ، وشرح الألفية لابن الناظم 104 ، واللباب للإسفرائيني 117 ، والإرشاد للكيشي 159 ، وشرح المقرب لابن النحاس 240/1 ، ورصف المباني 378 ، وتوضيح المقاصد 187/1 ، وأوضح المسالك 248/1 ، وشرح شذور الذهب 221 ، وشرح قطر الندى لابن هشام أيضاً 143 ، وشرح الألفية لابن عقيل 154/1 ، والمقاصد الشافية 220/2 ، وشرح الألفية للمكودي 61 ، وجمع الهوامع 2/110 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 365/1 ، وشرح الألفية لابن طولون 221/1 ، ومجيب النداء 231 .

(٣) ينظر العلل للوراق 131 ، وأسرار العربية 91 ، واللباب للعكبري 175/1 ، وشرح المفصل لابن يعيش 1/268 ، وشرح الألفية لابن الناظم 104 ، والإرشاد للكيشي 160 .

(٤) ينظر أسرار العربية 91 ، واللباب للعكبري 175/1 .

(٥) ينظر الإرشاد 160 .

ولم يرتضِ هؤلاء ما استشهد به أصحاب الرأي الأول ، ووصفوا ما استدّلوا به من السماع بأنه من قبيل الشذوذ^(١) وخرّجوا استدلالهم بقول الشاعر :

وما الدهرُ إلا منجنوناً بأهله وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعذّباً

بما يأتي :

أولاً : أن (منجنوناً ، ومعذباً) منصوبان على أنهما مفعولان به ، والخبر محذوف تقديره : وما الدهرُ إلا يشبه منجنوناً ، وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذباً^(٢) .

ثانياً : أن (منجنوناً ومعذباً) منصوبان على المصدر^(٣) ، ونائبان عن فعل تقديره (وما الدهرُ إلا يدور دوران منجنون) و (ما صاحب الحاجات إلا يُعذّب تعذيباً)^(٤) ؛ لأن (مُفَعَّلًا) من (فَعَّل) بمتزلة (تَفْعِيل)^(٥) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾^(٦) .

ويمكن أن يصدق هذا التوجيه الثاني على قول الشاعر :

ويسرقُ ليله إلا نکالا

ويكون التقدير : (ينكل نکالا) .

وردّ ابن مالك على هذه التخريجات بأنها تكلف لا داعي له ، ورجّح أن يكون

(١) ينظر الباب 1/ 176 .

(٢) ينظر المقاصد الشافية 2/ 220 .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 1/ 374 ، والإرشاد للكيشي 161 ، ووصف المباني 378 ، وأوضح المسالك 1/ 249 .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 1/ 374 ، ووصف المباني 378 ، 379 .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 1/ 374 .

(٦) سورة سبأ ، الآية : 19 .

المنصوبان في البيت السابق خبرين لـ (ما)^(١).

*التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الرابع ، وما ذهب إليه هو الراجح ؛ لأن نصب (ما) الحجازية الخبرَ مع دخول (إلا) عليه لا يقتضي بُعد شبه (ما) بـ (ليس) من حيث النفي فقط ، بل يؤدي إلى بُعد آخر ، وهو عدم دخول الباء في خبرها^(٢) ، فلا يُقال : (ما زال زيد إلا بقاءم).

^(١) ينظر شرح التسهيل 374/1 .

^(٢) عدم دخول الباء في خبرها هو تعليل الكوفيين في منع نصب (ما) الخبر إذا دخلت عليه (إلا) ، ينظر الإنصاف 165/1 .

(20) إعمال (لا) النافية عمل (ليس)

جوّز ابن عنقاء قراءة قوله ﷺ : (لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت) ^(١) بأوجه منها: "... ولا معطٍ لما منعت " ثم قال : " مانع : مبني خبره الظرف و (لا) الثانية حجازية ، أي : عاملة عمل (ليس) ، فترفع الاسم وتنصب الخبر ، و (معط) اسمها مرفوع بها ، والظرف خبرها ، فيتعلق بعام واجب الحذف ، أي : لا مانع كائن لما أعطيت ، ولا معطٍ حاصلاً لما منعت ، لكن عمل (لا) هذه قليل جداً حتى منعه الأخفش والمبرد وخصه ابن هشام كأكثر المغاربة بالشعر ، والأصح وفقاً لابن مالك وغيره أنها لا تختص به ، والغالب حذف خبرها حتى زعم الزجاج — لما لم يظفر به — أنها لا تعمل إلا في الاسم فقط ، وأنها مع اسمها في محل رفع بالابتداء ، والخبر المحذوف مرفوع ، وبعضهم أنه منصوب لكن يلزم حذفه أبداً ، وبعضهم أنه لم يحفظ فيه النصب ملفوظاً به ، ويردُّ على جميعهم ورودُ السماع بذكره منصوباً ، قال :

تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

وقال :

نَصْرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرُ خَاذِلٍ فَبُوتَ حِصْنًا بِالْكَوَا حَصِينَا

وقال :

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مُضِيْنَ لَهَا لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الْجِرَانُ جِيرَانَا

وقال :

^(١) سبق تخريج الحديث في التمهيد (آثاره).

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سَوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاخِيَا
وينبغي أن يُقال : إن كان خبرها كوناً عاماً وجب حذفه ، أو كوناً خاصاً ولا دليل
عليه وجب ذكره ، أو وعليه دليل جاز الأمران " (١) .

* المناقشة :

تضاربت أقوال النحويون في عمل (لا) النافية عمل (ليس) فجوّزه بعضهم ،
وخصه بعضهم في الشعر، ومنعه آخرون بالكلية كما هو مبين في الأقوال الآتية :
القول الأول : أنها لا تعمل عمل ليس .

ونسب ابن عنقاء هذا القول إلى المبرد وما في كتاب (المقتضب) للمبرد يُخالف ما
عزاه ابن عنقاء إليه ، فهو يقول : " وقد تُجعل (لا) بمثالة (ليس) ؛ لاجتماعهما في
المعنى، ولا تعمل إلا في النكرة ، فتقول : (لا رجلٌ أفضل منك) ، ولا تفصل بينها وبين
ما تعمل فيه " (٢) فهو إذاً يرى أنها تعمل عمل (ليس) كما في القول الثالث الآتي.
كما نسب ابن عنقاء هذا القول إلى الأخفش وما في (معاني القرآن) يخالف ذلك ،
فقد جوّز الأخفش الإعمال بشرط التنكير ، يدلُّ على ذلك أنه حينما تعرّض لقوله
تعالى : ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾ (٣) قال : " أدخل (لا) لمعنى النفي
، ولكن لا يُنصب ما بعدها إلا أن يكون نكرة " (٤)
وذهب إلى هذا القول الدماميني (٥).

(١) الجواب السامي 154 ، 155 ، وينظر التشنيف 23 / أ ، وعر الدرر 2 / 644 .

(٢) المقتضب 4 / 382 .

(٣) سورة يس ، الآية : 40 .

(٤) معاني القرآن 2 / 488 .

(٥) تعليق الفرائد 3 / 255 .

واستدل لهذا القول : بـ أن (لا) حرف ، وليست بفعل ، فالمرفوع بعدها في نحو :
(لا رجلٌ قائماً) مبتدأ ، والمنصوب على إضممار فعل^(١) .

القول الثاني : أنها تعمل في الاسم خاصة ثم هي والاسم في موضع مبتدأ .

ونُسب هذا القول إلى الزجاج^(٢) وابن^(٣) الباذش .

واستدل لهذا القول بما يأتي :

أولاً : أنه لم يُسمع النصب في خبرها ملفوظاً به ، وإنما ثبت اسمها فقط
مرفوعاً^(٤) كما في نحو قول الشاعر :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ^(٥)

ونُسب هذا الاستدلال للزجاج^(٦) .

ثانياً : أن (لا) في نحو : (لا رجلٌ في الدار) تُحمل على موجبها في نحو : (هل من
رجل في الدار ؟) فكما أن موجبها وهو (رجل) عملت فيه (من) الجارة وحده
وأزالت عمل الابتداء وهي مع الاسم في موضع رفع مبتدأ ، فكذلك عملت (لا) فيه

(١) ينظر المقاصد الشافية 2/ 244 .

(٢) نسبه إليه السيوطي في همع الهوامع 2/ 119 ، وابن عنقاء في الجواب السامي 155 .

(٣) نسبه إليه الشاطبي في المقاصد الشافية 2/ 244 .

(٤) ينظر المقاصد الشافية 2/ 244 ، وهمع الهوامع 2/ 119 ، والجواب السامي 155 .

(٥) البيت من بحر الكامل الجزوء ، وهو لسعد بن مالك ، وتجدّه في الكتاب 1/ 58 ، وبلا نسبة في المقتضب 4/

360 ، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 1/ 376 ، وبلا نسبة في تعليق الفرائد 3/ 255 ، وبلا نسبة في نظم

الفرائد 172 ، وروايته في الكتاب : (من فرّ) ، والشاهد فيه : (لا براخُ) فقد جاء اسم (لا) عند أصحاب هذا

القول ملفوظاً به دون الخبر مما يدلّ على أنها تعمل في الاسم فقط .

(٦) ينظر همع الهوامع 2/ 119 .

الرفع وكانت معه في موضع رفع مبتدأ .

ونُسب هذا الاستدلال إلى ابن البادش^(١).

القول الثالث : أنها تعمل عمل (ليس) فترفع المبتدأ وتنصب الخبر^(٢) .

ورؤية أصحاب هذا القول على مذاهب :

المذهب الأول : أنها تعمل عمل ليس بقلة .

وهذا مذهب ابن^(٣) هشام .

المذهب الثاني : أنها تعمل في الشعر .

وهذا مذهب ابن^(٤) الحاجب ، وعزاه ابن^(٥) عنقاء إلى أكثر المغاربة .

المذهب الثالث : أنها لا تختص بالشعر بل تعمل كما تعمل (ليس) .

وهو اختيار ابن^(٦) عنقاء ، وإليه ذهب سييويه^(٧) والمبرد^(٨) والوراق^(٩) والشماني^(١٠)

(١) _____ وَاَبِ(١٠)

(¹) ينظر المقاصد الشافعية 2/ 244 ، 245 .

(^٢) اشترط لعمل (لا) عمل (ليس) شروطاً بعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه ، منها : أن يكون معمولاًها نكرتين، وألا يتقدم خبرها على اسمها وألا يفصل بين اسمها وخبرها ، ينظر التصريح 656/1 — 658 .

(٣) أوضح المسالك 1/ 255 .

(٤) الإيضاح 398 / 1 .

(٥) الجواب السامي 155 .

(٦) الجواب السامي 155 ، والتشيف 23 / أ ، وغرر الدرر 644/2 .

(٧) الكتاب 2/300 .

(٨) المقتضب 382/4 .

(٩) العلم في النحو 256 .

(١٠) الفوائد والقواعد 242 .

وابن^(٢) يعيش وابن^(٣) عصفور وابن^(٤) مالك وابن^(٥) الناظم وابن^(٦) النحاس
والمرادي^(٧) والشاطبي^(٨) والسيوطي^(٩) والأشموني^(١٠)، وغيرهم^(١١)،
ونُسب هذا القول إلى البصريين^(١٢).

ولم يقر أصحاب هذا القول بما استدل به أصحاب القول الأول والثاني ، فردوا عليهم بما يأتي :

أولاً : ما استدللّ به أصحاب القول الأول :

أُجِيبُ عَنْ أَدْلَتِهِمْ بِمَا يَأْتِي :

1_ أن كونها حرفاً غيرُ مانع من العمل كما لم يكن مانعاً في (ما) التي هي موافقٌ

(١) الأُمالي 1/282 ، 377 .

(٢) شرح المفصل 1/ 269 .

(٣) شرح الجمل 412/2 .

(٤) شرح التسهيل 1/ 376 .

(٥) شرح الألفية 107 .

(٦) التعليقة (شرح المقرب) 428 / 1 .

(٧) توضيح المقاصد 1/ 189 .

(^٨) المقاصد الشافية 2/ 244.

(٩) الفرائد الجديدة 1/ 257 .

(١٠) شرحه للألفية مع حاشية الصبان 372/1.

(¹¹) ينظر حروف المعاني لحسن كمال 115 .

(١٢) نسبه إليهم السيوطي في الفرائد الجديدة 1/ 257 .

عليها^(١) .

2_ أن السماع بإظهار الاسم مرفوعاً ، والخبر منصوباً كأنه يُعَيَّنُ الإعمال ^(٢) ، كما في البيت الذي أورده ابن عنقاء :

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً ولا وَزُرُ مَّا قَضَى اللهُ واقياً^(٣)

فهذا الشاهد ونحوه لا يمكن تقدير الخبر فيه إلا على تكلف لا داعي إليه .

3_ أنها لو كانت غير عاملة للزم تكريرها مع النكرات كما يلزم تكريرها مع المعارف ، فكما تقول : (لا زيدٌ في الدار ولا عمرو) كذلك تقول : (لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ)^(٤) .

ثانياً : ما استدل به أصحاب القول الثاني :

أُجيب عن أدلتهم بما يأتي :

1_ ما ذكروه من أنه لم يُسمع النصب في خبرها ملفوظاً به ردّه ابن ^(٥) عنقاء بأن الخبر الخبر ذُكر في السماع منصوباً ، فمن ذلك:
قول الشاعر :

^(١) ينظر المقاصد الشافية 244 / 2 .

^(٢) ينظر المقاصد الشافية 245 / 2 .

^(٣) البيت من بحر الطويل ، ولم أقف على قائله ، وتجده في الأمالي في لغة الأدب 3 / 28 ، و بلا نسبة في مغني اللبيب 1 / 256 ، وتعليق الفرائد 3 / 255 ، والمقاصد الشافية 2 / 243 ، وجمع الهوامع 2 / 119 ، وجمهرة خطب العرب 2 / 368 ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 141 ، وإحياء النحو 31 ، والشاهد فيه (فلا شيء ... باقياً ، ولاوزر ... واقياً) فقد عملت (لا) في الموضعين عمل (ليس) .

^(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 1 / 269 ، والمقاصد الشافية 2 / 245 .

^(٥) الجواب السامي 155 .

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً ولا وَزَرَ مِمَّا قضى اللهُ واقياً^(١)

وقول الشاعر :

نصرْتُكَ إذْ لا صاحبٌ غيرَ خاذلٍ فَبَوَّتَ حصناً بالكُماةِ حصيناً^(٢)

وقول الشاعر :

أنكرْتُها بعد أعوامٍ مضيْن لها لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيراناً^(٣)

وقول الشاعر :

وحَلَّتْ سوادُ القلبِ لا أنا باغياً سواها ولا في حُبِّها مُتراخياً^(٤)

ويُلاحظ أن (لا) عملت في هذا البيت و البيت السابق في المعارف ، وعملها في المعارف أمر مختلف فيه كما ذكر ابن عنقاء في الجواب السامي^(٥) ، وإيراد ابن عنقاء هذين البيتين يوحي بأنه يجوزُ إعمال (لا) في المعرفة لكنه مالم يترك حتى خرج البيت الثاني في موضع آخر بأن أصله : (لا كنت باغياً) ، فحُذفت (كان) فانفصل الضمير ، وأعجب له : كيف يستدل به أولاً على أن (لا) عاملة عمل (ليس) ثم يأتي في

(١) سبق تخريجه .

(٢) البيت من بحر الطويل، ولم أقف على قائله، وتجدده بلا نسبة في مغني اللبيب 1 / 256، والجواب السامي 155، والشاهد فيه: (لا صاحبٌ غيرَ خاذلٍ) فقد عملت (لا) عمل (ليس) وفيه ردُّ على من قال إن خبرها لم يُلفظ به منصوباً. (٣) البيت من بحر البسيط ، ولم أقف على قائله ، وتجدده بلا نسبة في شرح شذور الذهب لابن هشام 223 ، والشاهد: (لا الدار داراً ولا الجيران جيراناً) ووجه الاستشهاد فيه كسابقه .

(٤) البيت من بحر الطويل ، وهو للنابغة الجعدي ، وتجدده في ديوانه 171 ، وتجدده في مغني اللبيب 1 / 256 ، وشرح الألفية لابن عقيل 1 / 160 ، والمقاصد الشافية 2 / 243 ، والتصريح 1 / 656 ، والأشباه والنظائر 4 / 208 ، وجمع الهوامع 2 / 120 ، والجواب السامي 155 ، وروايته في التصريح والجواب السامي (ولا في حبها ...) وروايته في المقاصد الشافية : (... ولا في حبها متباغياً) والشاهد فيه : (لا أنا باغياً) ووجه الاستشهاد كالسابق .

موضع آخر ويخرّجه على أن (لا) فيه ليست عاملة !!

2_ أما استدلالهم بأن (لا) تُحمل على موجبها فهذا ليس دليلاً قاطعاً ؛ لأنه يلزم أن يكون جواب الكلام في العمل أو غيره مثل الكلام ، بل قد يكون الكلام على وجه ، وجوابه على وجه آخر ، فمن ذلك قولك : (لن يقوم) جواب لـ (سيقوم) ولم يتوافقا في العمل ولا في جعل الأداة مع الفعل كالجزم ، ومن ذلك (لم يقم) في جواب (قام) فخولف بين الأفعال ، وهذا كثير^(١) .

وقد قاس ابن^(٢) عنقاء خبر (لا) النافية على خبر (لولا) الشرطية ؛ فإن كان خبرها كوناً عاماً وجب حذفه ، وإن كان كوناً خاصاً ولا دليل عليه وجب ذكره ، وإن كان كوناً خاصاً وعليه دليل جاز الذكر والحذف ومثل لما كان كوناً عاماً^(٣) : بنحو (لا معطٍ لما منعت) أي : لا معطٍ حاصلاً لما منعت^(٤) ، وأشار أيضاً إلى أن بعض النحويين ذهب إلى أن خبرها المنصوب يلزم حذفه أبداً ، وردّ عليهم^(٥) بذكره في الشواهد السابقة .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء أن (لا) النافية للوحدة تعمل عمل (ليس) فترفع المبتدأ وتنصب

(١) ينظر المقاصد الشافية 2/ 245 .

(٢) ينظر الجواب السامي 154 ، 155 .

(٣) ينظر السابق 155 .

(٤) ذكر النحويون أمثلة لحذف خبر (لولا) الشرطية ، فمثال ما كان واجب الذكر لكونه كوناً خاصاً ولا دليل عليه: " لولا زيد سالما ماسلم " ومثال ما جاز ذكره وحذفه لكونه كوناً خاصاً وعليه دليل : (لولا أنصار زيد حموه لم ينج) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 1/ 276 ، وابن عنقاء مثل لحذف خبر (لا) النافية وجوباً لكونه كوناً عاماً ، ولم يمثل لما بقي ، وبالقياس على (لولا) يمكن أن تمثل فنقول لما وجب ذكر خبره لكونه كوناً خاصاً ولا دليل عليه (لا رجلٌ سالمك) ، ونقول لما جاز حذف خبره لكونه كوناً خاصاً وعليه دليل : (لا أنصارٌ يحمونك) .

الخبر ، وردّ على من خالف ذلك بالسماع ، وماذهب إليه ابن عنقاء من إعمال (لا)
هو الراجع حملاً لها على (ما) النافية ، وتنظيراً لها بلا النافية للجنس ، فكما أن (لا)
النافية للجنس تنصب المبتدأ وترفع الخبر فما المانع من أن تعمل (لا) النافية العكس
فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ؟

(21) إعمال (لات)

ذكر ابن عنقاء من المرفوعات خبر : " (لات) عند الأخفش فإن وليها منصوب فهو اسمها وحُذِفَ الخبر ، أي : (لات حينَ مناصٍ حينٌ لهم) أو مرفوع فهو خبرها وحُذِفَ الاسم ، أي : (لات الحينَ حينُ مناص) ^(١) .

والصحيح أنها ملحقة بـ (ليس) فأوليتها منصوب فقد حُذِفَ اسمها ، أو مرفوع فقد حُذِفَ خبرها " ^(٢) .

*المناقشة :

اختلف النحويون في إعمال (لات) على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنه لا عمل لها .

وُنُسِبَ هذا القول إلى الأخفش ^(٣) .

وعليه فإن وليها منصوب فهو مفعول به لفعل محذوف ^(٤) كما في قراءة النصب ^(٥) في قوله تعالى : ﴿لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ^(٦) والتقدير : (ولا أرى حينَ مناص) ^(١) وإن

^(١) يُلاحظ أن ابن عنقاء أسند (أل) في التقدير إلى لفظ (حين) و (لا) النافية للجنس لا تعمل إلا في النكرات

فكذلك ما شُبِّهَ بها نحو (لات)

^(٢) غرر الدرر 394/1 .

^(٣) ينظر التصريح 660/1 ، وسيأتي تحقيق القول في هذه النسبة .

^(٤) ينظر الكشف 918 .

^(٥) هي قراءة الجمهور ، ينظر معجم القراءات 76 / 8 ، والبحر المحيط 367 / 7 .

^(٦) سورة ص ، الآية : 3 .

وليها مرفوع فهو مبتدأ حُذِف خبره كما في قراءة ^(٢) الرفع، والتقدير : (ولات حينٌ مناصٍ حاصلٌ لهم ^(٣)) .

القول الثاني : أنها تعمل عمل (إن) فت نصب المبتدأ وترفع الخبر .

وُنُسب هذا القول إلى الأخفش ^(٤) أيضاً ، و (لات) عند من قال بهذا القول هي (لا) النافية للجنس زيدت عليها التاء وخصّصت بنفي الأحيان ، وعليه فإنّ لديها منصوب فهو اسمها والخبر محذوف ، أي : (ولات حينٌ مناصٍ حينٌ لهم) ، وإنّ لديها مرفوع فهو خبرها والاسم محذوف ^(٥) .

واستدل لهذا القول بأنّ التي لنفي الجنس هي الكثيرة في الاستعمال ، ونُفي أن تكون المشبهة بـ (ليس) ؛ لأنّ هذه الأخرى لا تكون إلا في الشعر فوجب أن يُحمل القرآن على الوجه الصحيح ^(٦) .

^(١) ينظر الكشف 918 .

^(٢) هي قراءة عيسى بن عمر ، ينظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، 130129 ، والبحر المحيط 7/ 367 ، 368 .

^(٣) ينظر الكشف 918 .

^(٤) نسب هذا القول إليه ابن عنقاء في غرر الدرر 1/ 394 ، تبعاً لبعض العلماء كالأعلم في النكت 1/ 194 ، والعكبري في الإملاء 2/ 209 ، وابن يعيش في شرح المفصل 1/ 270 ، وأبو حيان في البحر المحيط 7/ 367 ، والآلوسي في روح المعاني 3/ 163 ، وما في معاني القرآن للأخفش 2/ 492 ، يخالف ذلك فهو يراها عاملةً عمل (ليس) ، وفي ذلك يقول حينما أورد قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ : " ... شبهوا (لات) بـ (ليس) ، ورفع بعضهم (ولات حينٌ مناص) فجعله في قوله مثل (ليس) ، كأنه قال : (ليس أحدٌ) وأضمر الخبر " .

^(٥) ينظر غرر الدرر 1/ 394 .

^(٦) ينظر الإيضاح لابن الحاجب 1/ 399 ، 400 .

القول الثالث : أنها تعمل عمل (ليس) فترفع المبتدأ وتنصب الخبر .

وهو اختيار ابن^(١) عنقاء ، وإلى هذا القول ذهب الخليل^(٢) وسيبويه^(٣) وغيرهما من جمهور^(٤) النحويين^(٥) .

وعليه فإن وليها منصوب فهو خبرها والاسم محذوف وهذا هو الكثير ، والمعنى :
ليس الحين حينَ مناص ، وإن وليها مرفوع فهو اسمها والخبر محذوف ، والمعنى : ليس
حينَ مناصٍ حيناً لهم^(٦) .

واستدل لهذا القول بأن (لات) جرت مجرى الفعل في لحاق التاء فوجب أن تكون
المشبهة بالفعل (ليس) ليقوى دخول التاء^(٧) .

*** التعقيب :**

اختار ابن عنقاء القول الثالث فجعل (لات) عاملةً الرفع في المبتدأ والنصب في
الخبر، وما ذهب إليه هو الراجح فـ (لات) هي المشبهة بـ (ليس) زیدت عليها
التاء كما زیدت على (رُبَّ) ، وتغيّر بذلك حكمها فلم تدخل إلا على الأحيان ، ولم

^(١) غرر الدرر 394/1 .

^(٢) ينظر الكشف 918 .

^(٣) الكتاب 57/1 .

^(٤) ينظر التصريح 661/1 .

^(٥) ينظر شرح الكتاب للسيرا في 324/1 ، وجامع البيان للطبري 146/21 ، ومشكل إعراب القرآن 576 ،
وشرح اللمع للواسطي 56 ، والكشاف 918 ، وإملاء مامن به الرحمن 209/2 ، واللباب للعكبري 179/1 ،
وشرح المفصل لابن يعيش 269/1 ، 270 ، والإيضاح لابن الحاجب 400/1 ، وشرح الألفية لابن النازم 108 ،
ورصف المباني 334 ، وارتشاف الضرب 111/2 ، وتوضيح المقاصد 190/1 ، ومغني اللبيب 271/1 ، والمقاصد
الشافية 250/2 ، واللباب للحنبلي 367/16 ، وإرشاد العقل السليم 214/7 .

^(٦) ينظر التصريح 661/1 .

^(٧) ينظر الإيضاح لابن الحاجب 399/1 ، 400 .

يبرز إلا أحد مقتضياتها إما الاسم وإما الخبر ، وامتنع بروزهما جميعاً ^(١) ؛ والقول بأنها لا تعمل قول غير متجه لأن إعمالها مجمع عليه عند العرب كما ذكر ذلك بعض المحققين ^(٢)؛ أمّا القول بأن عملها مثل عمل (إن) فلم أقف على من تكلم به ، وإنما نسبه ابن عنقاء تبعاً لبعض النحويين إلى الأخفش وقد مرّ تحقيق الكلام في هذه النسبة .

^(١) ينظر الكشف 918 .

^(٢) ينظر التصريح 661 / 1 .

(22) (عسى) فعل أو حرف؟

قال ابن عنقاء : "...أفعال المقاربة ...أقسام : لرجاء الخبر ، وهو (عسى)"^(١)

وقال : " ومثلها (أي: لعل) : (عسى) إذا اتصل بها ضمير نصب كـ(عساني أقوم ، وعسانا قيام) و:

.... عساها نارُ كأسٍ

والأصل أن يتصل بها ضمير الرفع كـ(عسيت وعسانا)"^(٢)

وقال : " ومثله(أي : لعل) على الأصح (عسى) الناصبة للضمير المتصل فقط... وقد كثر حذف خبرها ... نحو :

..... تنازعني لعلي أو عساني"^(٣)

* المناقشة :

اختلف النحويون في (عسى) أفعلٌ هي أم حرف^(٤) ؟

تعددت آراؤهم في ذلك على أقوال :

القول الأول : أنها حرف مطلقاً .

^(١) غرر الدرر 1/ 639 .

^(٢) السابق 1/ 649 .

^(٣) السابق 1/ 671 ، 672 .

^(٤) مما يلفت النظر أن بعض النحويين ذكر أن العلماء اختلفوا في (عسى) : أفعلٌ هي أم حرف ؟ ثم أثبت في موضع آخر أنهم اتفقوا بالإجماع على فعليتها ، ومن هؤلاء ابن الأنباري الذي أشار إلى الخلاف حولها في أسرار العربية: 82 قائلاً: "وقد حُكي عن ابن السراج أنه حرف ، وهو قول شاذ لا يُعرج عليه ، والصحيح أنه فعل " ثم أثبت اتفاق العلماء بالإجماع على فعليتها في الإنصاف 1/ 138 قائلاً : " فإننا أجمعنا على أن (ليس ، وعسى) فعلان "

وذهب إلى هذا القول ابن^(١) السراج ، ونُقل عن ثعلب^(٢) .

واستدل لهذا القول بما يأتي :

أولاً : عدم تصرف (عسى) تصرف الأفعال^(٣) .

ثانياً : أنها بمعنى (لعل) و(لعل) حرف كـ(عسى)^(٤) .

القول الثاني : أنها فعل مطلقاً .

وذهب إلى ذلك الفراء^(٥) والمبرد^(٦) والفارسي^(٧) وابن^(٨) الأنباري وغيرهم^(٩) .

واستدل أصحاب هذا القول على ذلك بما يأتي :

أولاً : اتصالها بتاء الفاعل ، نحو : (عسيتُ وغسيتَ وعسيتَ وعسيتما وعسيتم

^(١) ينظر أسرار العربية 82 ، وارتشاف الضرب 118/2 ، والجنى الداني 434 ، وأوضح المسالك 291/1 ، ومغني اللبيب 170/1 ، ولم أجد هذا الرأي عند ابن السراج في كتابه الأصول .

^(٢) ينظر تذكرة النحاة / 524 ، وارتشاف الضرب 118/2 ، والجنى الداني 434 ، ومغني اللبيب 170/1 .

^(٣) ينظر همع الهوامع 135 / 1 .

^(٤) ينظر النحو الوفي 1 / 222 .

^(٥) معاني القرآن 2 / 350 .

^(٦) المقتضب 3 / 71 .

^(٧) الإيضاح 166 .

^(٨) أسرار العربية 82 ، والإنصاف 183/1 .

^(٩) ينظر مثلاً: الباب 191/1 ، (الفصول الخمسون) 181 ، و شرح المفصل لابن يعيش 373/4 ، والإيضاح

لابن الحاجب 90/2 ، و شرح التسهيل 384/1 ، و شرح الألفية لابن الناظم 110 ، و البسيط 767/2 ، و

توضيح المقاصد 193/1 ، والجنى الداني 434 ، و الدر المصون 526/1 ، و مغني اللبيب 170/1 ، و شرح

الألفية لابن عقيل 16/1 ، و شرح الألفية للمكودي 64 ، و شرح الألفية لابن طولون 245/1 و الكواكب الدرية 1/

وعسيتين^(١) .

ثانياً : اتصالها بتاء التأنيث الساكنة ، نحو : (عست)^(٢) .

ثالثاً : انقلاب لامها عند إسنادها إلى ضمير^(٣) .

وعلى هذا الرأي يكون الضمير في نحو(عساك قائم) خبراً مقدماً كما يقول المبرد^(٤)

ورد عليه ابن مالك بأنه إذا لم يجوز وقوع الخبر ضمير نصب منفصلاً بعد (عسى) في نحو (عسى أن تفعلَ إياك) فمن باب أولى ألا يجوز تقديمه في نحو :ك أن تفعلَ ؛ إذ ما لم يجوز في الحالة الأصلية فمن باب أولى ألا يجوز في الحالة الفرعية^(٥) .

القول الثالث : أنها فعل إلا إذا دخلت على ضمير نصب متصل^(٦) فإنها تكون حينئذٍ حرفاً، نحو قول الشاعر:

ولي نفسٌ تنازعني إذا ما أقولُ لها لعلي أو عساني^(٧)

^(١) ينظر شرح ابن عقيل 1/ 165 .

^(٢) ينظر أسرار العربية 82

^(٣) ينظر شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة 2 / 898 .

^(٤) ينظر المقتضب 2/ 73 .

^(٥) ينظر شرح التسهيل 1/ 398

^(٦) وقد اختلف في محل هذا الضمير؛ فسيبويه والمبرد بريان أنه منصوب غير أن سيبويه يجعله اسماً لـ(عسى)

الحرفية، والمبرد يجعله خبراً مقدماً لـ(عسى) الفعلية ، والأخفش يرى أن ضمير النصب جاء مكان ضمير الرفع،

بنظر الارتشاف 2/ 124

^(٧) البيت من بحر الطويل ، وهو لعمران بن حطان وتجدّه في الكتاب 2/ 375 ، وبلا نسبة في المفتضب 3/ 72 ،

وبلا نسبة في الخصائص 2/ 267 ، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 2/ 166 ، وبلا نسبة في أوضح المسالك

1/ 296 ، والتصريح 2/ 17 . ورواية البيت في الكتاب :

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني

وروايته في المفتضب :

وقول الشاعر :

فقلتُ : عساها نارُ كأسٍ وعليها تشكَّى فآتي نحوها فأعودُها^(١)

وهو اختبار ابن عنقاء^(٢) ، وذهب إليه سيبويه إذ يقول : " وأما قولهم : (عساك) فالكاف منصوبة ... والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك : (ني)"^(٣)

وتبعه ابن هشام في الأوضح^(٤) ، والأزهري^(٥)

واستدلوا على ذلك بأن (عسى) صارت بمعنى (لعل) في الترجي والإشفاق ، فحُمِلت عليها في عملها^(٦) كما حُمِلت (لعل) على (عسى) في إدخال (أن) في خبرها كقوله **لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض**^(٧)

ورد ابن مالك على هذا القول بأنه يستلزم حمل فعل على حرف في الغمل ولا نظير

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تخالفني لعلِّي أو عساني

والشاهد فيه (عساني) ، فقد اتصل ضمير النصب بـ(عسى) فصارت حرفاً مثل (لعل) .

^(١) البيت من بحر الطويل ، وهو لضخر بن العود الحضرمي ، وتجده بلا نسبة الجني الداني 437 ، وبلا نسبة في أوضح

المسالك 294/1 ، وبلا نسبة في معني اللبيب 172/1 ، والتصريح 17/2 . والشاهد فيه : (علها) ، فقد اتصل

ضمير النصب بـ(عسى) ، فنصبته ، ورفعت ما بعده على أنه خبر ، فدل ذلك على أنها تعمل عمل (إن) .

^(٢) ينظر غرر الدرر 1/639 ، 671 .

^(٣) الكتاب 2/375

^(٤) 1/294 .

^(٥) التصريح 2/16

^(٦) ينظر التصريح 2/16 ، والأشثوني مع حاشية الصبان 1/392

^(٧) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الأفضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة 5/129 . واستدل به الأزهري

في التصريح 2/16

لذلك ، كما أنه يقتضي اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد ^(١) .

* التعقيب :

1_ اختار ابن عنقاء القول الثالث ؛ فهو يرى أن (عسى) تكون فعلاً إلا إذا اتصل بها ضمير نصب متصل فإنها تكون حينئذٍ حرفاً يعمل عمل (إن) ، ومثل لذلك بأبيات شعرية ، وما اختاره هو القول الراجح .

ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أن (عسى) حرف مطلقاً فيه نظر ؛ لأن ما أوردوه من أدلة لا تعدو أن تكون علامات معنوية لا يُعول عليها في الحكم على الكلمة بأنها اسم أو فعل أو حرف ، ثم إن بعض ما ذكره من علامات غير دقيق فمثلاً قولهم : إن (عسى) جامدة ، وهذا يعني أنها حرف مطلقاً : قول لا يُطمأن إليه ؛ لأن الجمود ليس علامة للحرف فقط بل يشترك فيها الفعل أيضاً فكلمة (دع) لا تتصرف ، ومع ذلك هي فعل .

2_ ما رآه أصحاب القول الثاني من أن (عسى) فعل مطلقاً فيه نظر أيضاً ، إذ لو كان الأمر كذلك لاقتصرت على الخبر دون الاسم في قول الشاعر (...لعلي أو عساني) ولا نظير لذلك ^(٢) ، وقولهم : إن (عسى) فعل بدليل انقلاب لامها باءً عند الإسناد : قول لا يلزم منه أن تكون فعلاً ؛ لأن كلمة (إلى) مثلاً تنقلب لامها عند إسنادها إلى ضمير نحو (إليك) ، ومع ذلك هي حرف .

3_ ما ذكره ابن مالك من أن القول الثالث يجعل (عسى) بين الفعل والحرف يمكن أن يجاب عنه بأن اشتراك الكلمة بين الفعل والحرف له نظير في العربية ؛ فكلمة (عدا) مثلاً تكون فعلاً إذا كان ما بعدها منصوباً ، وتكون حرفاً إذا كان ما بعدها مجروراً ،

^(١) ينظر شرح التسهيل 398/1 .

^(٢) ينظر حاشية محيي الدين على أوضح المسالك 1/ 294 .

ونظيرها (عسى) ؛ فهي حرف إذا أتى بعدها ضمير نصب ، وفعل فيما عدا ذلك .
وقوله : إنه يستلزم حمل فعل على حرف ، ولا نظير لذلك يمكن أن يجاب عنه بأنه قد
ثبت من السماع مجيء خبر (عسى) مرفوعاً في قول الشاعر (... عساها نارُ كأسٍ ...)
وهذا يدل على أنها عاملة عمل (إن).

(23) عامل الرفع في خبر (إن)

قال ابن عنقاء : " تنصب (إن) ... المبتدأ ويُسمَّى اسماً لها بعد ما كان يُسمى مبتدأ ،

والخبر ترفعه غير الرفع الأول على الصحيح ويُعرب خبراً لها بعد ما كان يُسمى خبر
المبتدأ ، كـ (إنَّ زيداً ذو نظر) فـ (إنَّ) حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر و
(زيداً) اسمها منصوب بها ، و (ذو) خبرها مرفوع بها ، لا بما كان مرفوعاً به قبل
دخولها خلافاً للكوفيين والسهيلي (١) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في عامل الرفع في خبر (إنَّ) على قولين :

القول الأول : أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول (إنَّ) .

وذهب إلى هذا القول الفراء (٢) ، وتبعه السهيلي (٣) ، ونُسب هذا القول إلى
الكوفيين (٤) .

فهؤلاء يرون أنَّ (إنَّ) وأخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر ، وإنما الخبر مرفوع بما
كان مرفوعاً به قبل دخولها ، أي : أنه مرفوع بالمبتدأ (٥) .

ومنعوا أن يكون رافع الخبر هو (إنَّ) لأسباب وهي :

أولاً : أنَّ (إنَّ) فرْعٌ عن الفعل في العمل فلا تعمل عمله ؛ لأن الفرع أضعف من

(١) غرر الدرر 647/2 ، وينظر كشف المهم 50 .

(٢) معاني القرآن 212/1 ، وجاء فيه "وكان نصب (إنَّ) نصباً ضعيفاً ؛ وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره"

(٣) نتائج الفكر 242 ، 243 .

(٤) نسبته إليهم ابن الأنباري في أسرار العربية 94 ، والإنصاف 176/1 ، وابن الخباز في توجيه اللمع 148 ،

والعكبري في اللباب 210/1 ، وذكر ابن عنتقاء في كشف المهم 51 أنه عُزي للكوفيين أقوال أخرى ، وهي : أن

رافع الخبر اسمها ، أو الابتداء الذي أزاله الناسخ ، أو خبرية المبتدأ .

(٥) ينظر أسرار العربية 94 .

الأصل ، فينبغي ألا تعمل في الخبر حتى لا يتساوى الفرع بالأصل ^(١) .
ثانياً : أنه يدخل على خبر (إن) ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به ^(٢) ، كما قال الشاعر :

لا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا

إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا ^(٣)

فالمضارع (أَهْلِكَ) نُصِبَ بعد (إِذْنُ) ^(٤) مع أن (إِذْنُ) لم تتصدّر في الكلام هنا بل سُبِقَتْ بـ (إِنِّي) ، وهذا يدلّ على ضعف (إن) إذ لم تُؤثّر على عمل (إِذْنُ) .
ثالثاً : أنه لو اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها ، كقولهم : (إنَّ بك يكفُّ زيدٌ) فلم تعمل (إن) الرفع في (زيد) في هذا المثال لوجود (يكفُّ) ^(٥) .
القول الثاني : أن الخبر مرفوع بـ (إن) .

وهو اختيار ابن ^(٦) عنقاء ، وذهب إلى هذا القول سيبويه ^(٧) والمبرد ^(٨)
وابن ^(١) السراج والفارسي ^(٢) وابن ^(٣) جني وغيرهم ^(٤) ، ونُسب هذا القول إلى

^(١) ينظر الإنصاف 176 / 1 .

^(٢) ينظر اللباب للعكري 211 / 1 .

^(٣) البيت من بحر الرجز ، ولم أقف على قائله ، وتجده بلا نسبة في الإنصاف 177 / 1 ، واللباب 211 / 1 ، ورصف المباني 514 ، ومغني اللبيب 43 ، وسبق ذكر الشاهد ووجه الاستشهاد في المتن ، والشطير : الغريب ، ينظر اللسان (ش ط ر) 407 / 4 .

^(٤) ينظر اللباب 211 / 1 .

^(٥) ينظر الإنصاف 177 / 1 .

^(٦) غرر الدرر 647 / 2 ، وكشف المهم 50 .

^(٧) الكتاب 131 / 2 .

^(٨) المقتضب 108 ، 109 .

البصريين^(٥) .

فهؤلاء يرون أن (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ لأنها قويت مشابقتها للفعل لفظاً ومعنى ، والمشاكلة بينهما من وجوه^(٦) :

الأول : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح ، و **الثاني :** أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم ، و **الثالث :** أنها تدخلها نون الوقاية كما أن الفعل تدخله نون الوقاية ، و **الرابع :** أن فيها معنى الفعل ، فمعنى (إن) : أوكد .
واستدل أصحاب هذا القول لرأيهم بما يأتي :

أولاً : أن (إن) وأخواتها تعمل في الاسم الأول لأنها تقتضيه ، وينتج عن ذلك أنها تعمل في الخبر لأنها تقتضيه أيضاً ، ومثلها (ظن) فهي نصبت المفعول الأول ، لاقتضاءها إياه ثم عملت في المفعول الثاني أيضاً لأنها تقتضيه ، وقد كانا قبل ذلك مرفوعين^(٧) .

^(١) الأصول 1/ 230 .

^(٢) الإيضاح 150 .

^(٣) اللمع مع شرح ابن الخباز 147 .

^(٤) ينظر مثلاً : العلل في النحو للوراق 110 ، والفوائد والقواعد 229 وتبصرة المبتدي 107 ، وشرح اللمع للواسطي 47 ، وشرح ملح الإعراب للحريري 207 ، والبيان للشريف الكوفي 157 ، وأسرار العربية 94 ، والإنصاف 1/ 185 ، واللباب للعكبري 1/ 210 ، والمتبع 1/ 277 ، وترشيح العلل 139 ، وتوجيه اللمع 148 ، وشرح المفصل لابن يعيش 1/ 254 ، 255 ، وشرح الجمل لابن عصفور 1/ 417 ، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 8 ، واللباب للإسفراييني 73 ، وشرح الألفية لابن الناظم 117 ، والإرشاد للكيشي 165 ، والتعليقة لابن النحاس 1/ 441 ، ورفض المباني 199 ، وارتشاف الضرب 2/ 128 ، وتوضيح المقاصد 1/ 200 ، ومغني اللبيب 1/ 59 ، وشرح الألفية لابن عقيل 1/ 178 ، والمقاصد الشافية 2/ 308 ، وكاشف الخصاصة 75 ، والمقدمة الأزهرية 42 .

^(٥) ممن نسبه إليهم ابن الأنباري في الإنصاف 1/ 176 .

^(٦) تنظر هذه الوجوه في تبصرة المبتدي 107 ، والبيان للشريف الكوفي 157 ، والمقتضب في معرفة لغة العرب 63 .

^(٧) ينظر اللباب 1/ 210 .

ثانياً : أن خبر (إنّ) مرفوع ، ولأبْد له من رافع ، ولا يجوز أن يرتفع بغير (إنّ) لأنه لا عامل غيرها ، والذي كان قبل دخول (إنّ) هو المبتدأ ، وقد بطل الابتداء بدخول الناسخ ، ولهذا لا يعمل الخبر هنا في الاسم لأن (إنّ) عملت فيه ، ولذلك لا يعمل المبتدأ هنا أيضاً في الخبر^(١) .

ثالثاً : أن لـ (إنّ) وأخواتها شبهاً بـ (كان) الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوساً^(٢) .

ولم يقر أصحاب هذا القول بما ذكره أصحاب القول الأول فردّوا عليهم بما يأتي :

أولاً : ما ذهبوا إليه من أن رفع الخبر بـ (إنّ) يؤدي إلى تسويتها بالفعل فيكون في ذلك تسوية بين الأصل والفرع يضعف باسم الفاعل فهو لم يعمل إلا لأنه أشبه الفعل ، ومع ذلك عمل عمله ، وكان له مرفوع ومنصوب كالفعل ، يُقال مثلاً : (زيدٌ ضاربٌ عمراً) كما يقول : زيدٌ يضرب أبوه عمراً^(٣) .

ثانياً : استدلالهم بقول الشاعر :

إني إذن أهلك أو أطيرا

أجابوا عنه بثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه شاذ ، فلا يكون فيه حجة^(٤) .

الوجه الثاني : أن خبر (إنّ) محذوف والتقدير : إني أذلّ إذن أهلك ، وحذف الخبر

(١) ينظر الباب للعكري 211/1 ، وتوجيه اللمع 148 ، والمقاصد الشافية 308/2 .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 8/2 ، وسبل المنظوم 102 ، وشرح الألفية لابن الناظم 117 ، وشرح الألفية لابن عقيل 178/1 ، والتصريح 8/2 .

(٣) ينظر أسرار العربية 94 .

(٤) ينظر الباب 211/1 .

لأن الفعل الثاني يدلّ عليه ، وعلى هذا التخرّيج لا تكون (إذن) دخلت على خبر (إن)^(١) .

الوجه الثالث : أن قوله (إذن أهلك أو أطير) في موضع الخبر كقولك : (إني لن أذهب) فشُبّهت (إذن) بـ (لن)^(٢) .

والعجيب أن كثيراً من النحويين أوردوا هذا البيت في مصنفاتهم ليكون دليلاً للكوفيين، غير أن الفراء وهو من يُمثّل النحو الكوفي لم يورد هذا البيت في المعاني لقصد الاحتجاج به على عدم رفع الخبر بـ (إن) بل أوردّه ليبين أن (إنّ) إذا وقعت بعدها (إذن) ووقع بعد (إذن) مضارع جاز في المضارع نصب والرفع ، وعدّ كل واحد منهما لغةً من لغات العرب^(٣) .

ثالثاً : استدلالهم بقول العرب : (إنّ بك يكفلُ زيدٌ) خرّج على أن اسم (إنّ) مضمّر ، والتقدير : إنه بك يكفلُ زيدٌ^(٤) ، كما قال الشاعر :

إنّ منّ لامٍ في بني بنتٍ حسّاً ن أَلَمُهُ وأَعَصِهِ في الخُطُوبِ^(٥)

*** التعقيب :**

اختار ابن عنقاء أن تكون (إنّ) هي عاملة الرفع في خبرها ، فكان بذلك موافقاً

^(١) ينظر الإنصاف 1/ 179 .

^(٢) ينظر السابق .

^(٣) ينظر معاني القرآن 1/ 191 .

^(٤) ينظر الإنصاف 1/ 179 .

^(٥) البيت من بحر الخفيف ، وهو للأعشى ، وتجده في ديوانه 27 ، والكتاب 3/ 72 ، والإنصاف 1/ 180 ، وبلا نسبة في مغني اللبيب 2/ 261 ، وروايته في الديوان (من يلمني على بني ابنة ...) والشاهد في الرواية المذكورة في المتن : (إن من لام) فـ (من) الشرطية لا يصح أن تكون اسماً لـ (إنّ) لأن لها الصدارة في الكلام ، ولهذا تعيّن أن يكون = اسم (إنّ) مضمراً ، والتقدير : إنه من لام ...

للبصريين ، وما ذهب إليه هو الراجح ، فـ (إنّ) كما تنصب المبتدأ فإنها أيضاً ترفع الخبر ؛ لأنه ليس هناك عامل يعمل في المبتدأ ولا يعمل في الخبر ، فهي مثل (كان) و (ظن) و (لا) النافية للجنس ، وليس هناك تسوية بينها وبين الفعل فالفرعية حصلت من خلال وجوب تقديم المنصوب على المرفوع^(١) .

(24) (كَأَنَّ) بسيطة أو مركبة؟

قال ابن عنقاء : " (كَأَنَّ) بالتشديد ... الأصح أنه حرف بسيط لا مركب " ^(٢)

^(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 1/ 255 .

^(٢) غرر الدرر 2/ 649 .

* المناقشة :

اختلف النحويون في (كَأَنَّ) أبسيطة هي أم مركبة ^(١) ؟ على قولين :

القول الأول : أنها مركبة .

وذهب إلى هذا القول الخليل ^(٢) وسيبويه ^(٣) وابن جني ^(٤) والزمخشري ^(٥) وكثير من النحويين ^(٦) ، وعلى رأسهم الخليل وسيبويه .

فهؤلاء يرون أن (كَأَنَّ) مركبة من كاف التشبيه و (إِنَّ) ، فقولك : (كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ) أصلها : إِنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ ، فالكاف تشبيهه صريح ، ولما أُريد الاهتمام بالتشبيه الذي عُقِدَتْ من أجله الجملة أُزيلت الكاف من وسط الجملة ، وقُدِّمَتْ إلى أولها ؛ لإفراط العناية بالتشبيه ^(٧) ، ولما أُدخلت الكاف على (إِنَّ) وجب فتحها ؛ لأن (إِنَّ) المكسورة لا تدخل عليها حروف الجر ^(٨) .

^(١) ذكر ابن هشام في المغني 1/ 209 ، أن ابن الخباز وغيره ادعوا الإجماع على أن (كَأَنَّ) مركبة ، وثبوت الخلاف في هذه المسألة ينقض ماذهبوا إليه .

^(٢) ينظر رأيه في الكتاب 2 / 151 .

^(٣) السابق .

^(٤) سر الصناعة 1 / 313 .

^(٥) المفصل مع شرح ابن يعيش 4 / 563 .

^(٦) ينظر مثلاً : اللباب للعكبري 1 / 205 ، وتوجيه اللمع 149 ، وشرح المفصل لابن يعيش 4 / 564 ، وشرح الجمل لابن عصفور 1 / 454 ، وشرح التسهيل 2 / 6 ، وشرح الألفية لابن الناظم 116 ، وتوضيح المقاصد 1 / 200 ، وأوضح المسالك 1 / 293 ، والمقاصد الشافية 2 / 313 ، والتصريح 2 / 11 ، وجمع الهوامع 2 / 148 ، وشرح الأئتموني مع حاشية الصبان 1 / 401 .

^(٧) ينظر سر الصناعة 1 / 313 ، واللباب 1 / 205 ، وشرح المفصل لابن يعيش 4 / 564 ، وشرح الألفية لابن الناظم 116 .

^(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 4 / 564 .

ونظر أصحاب هذا القول (كَأَنَّ) بـ (كذا وكأي) ، فكما أن الكاف رُكبت مع هاتين اللفظتين فكذلك الكاف رُكبت مع (إِنَّ)^(١) .

وقد جعل أصحاب هذا الرأي الكاف حرف جر غير زائد ، وليس لها متعلق ؛ لأنها أُزيلت عن الموضع الذي كان يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف^(٢) وقُدِّمت إلى أول الجملة فزال ما كان لها من التعلُّق بخبر (إِنَّ) المحذوف^(٣) ، وكون الكاف ليس لها متعلِّق أمرٌ لا لا يمنع من عملها قياساً على الكاف في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٤) فقد عملت الكاف الجرّ وليس لها متعلِّق^(٥) .

وُنُسب إلى الزجاج أن الكاف اسمٌ بمتزلة (مثل)^(٦) ، فلزمه أن يقدر له موضعاً ، فقدّره مبتدأً ، فاضطر أن يقدر لها خبراً ، فقدّر لها خبراً لم يُنطق به^(٧) ، فقال : معنى (كَأَنَّ زيدا أخوك) : مثلُ أخوةٍ زيدٍ إياك كَأَنَّ^(٨) .

القول الثاني : أنها بسيطة .

وهو اختيار ابن^(٩) عنقاء وممن ذهب إلى هذا القول المالقي^(١٠) وابن هشام في المغني^(١١)

^(١) ينظر الكتاب 151/2 ، والمفصل مع شرح ابن يعيش 564/4 .

^(٢) لأن أصل : (كَأَنَّ زيدا أسدٌ) : إن زيدا كالأسد ، فتكون الكاف ومجرورها قبل التقدم متعلقين بمحذوف خبر (إِنَّ) .

^(٣) ينظر سر الصناعة 313/1 ، وشرح المفصل لابن يعيش 564/4 ، ومغني اللبيب 210/1 .

^(٤) سورة الشورى ، الآية : 11 .

^(٥) ينظر سر الصناعة 313/1 ، وشرح المفصل لابن يعيش 564/4 .

^(٦) نسبه إليه ابن هشام في المغني 210/1 .

^(٧) الذي دعا الزجاج إلى أن يجعل الكاف اسماً في نحو : (كَأَنَّ زيدا أسدٌ) هو أنه لو جعلها حرفاً غير زائد لزم أن يكون لها متعلق ، وليس لها متعلق هنا ، فجعلها اسماً ، غير أنه وقع إشكالٌ آخر كما سبق ، ينظر مغني اللبيب 210/1 .

^(٨) ينظر مغني اللبيب 210/1 .

^(٩) غرر الدرر 649/2 .

المغني^(٢) واستدلوا على ذلك بما يأتي :

أولاً : أن الكاف إذا كانت داخلةً على (أن) لزم أن تكون مع ما بعدها في موضع مصدر مجرور بالكاف ، فترجع الجملة التامة إلى جزء جملة ، فيكون التقدير في (كأن زيداً قائمٌ) : كقيام زيدٍ ، فيحتاج إلى ما يُتمُّ الجملة ، و(كأن زيداً قائمٌ) كلام قائم بنفسه من غير ريب^(٣) .

ثانياً : أن (كأن) لا تتقدر بالتقديم والتأخير في بعض المواضع ، نحو : (كأن زيداً قام ، وكان زيداً في الدار ، وكان زيداً عندك ، وكان زيداً أبوه قائم) ، فلو سلّم بالتقديم والتأخير لكان الأصل : أن زيداً كقام ، وأن زيداً كفي الدار ، وأن زيداً كعندك ، وأن زيداً كأبوه قائمٌ ، وهذا لا يجوز ؛ لأن كاف التشبيه الجارة لا يصحّ دخولها إلا على الأسماء ، فدل ذلك على أنها ليست مركبة^(٤) .

* التعقيب :

يرى ابن عنقاء أن (كأن) بسيطة ، فوافق بذلك أصحاب القول الثاني ، وما ذهب إليه هو الراجح ؛ لأن الأصل في الألفاظ أن تكون بسيطة ولا ضرورة توجب التركيب^(٥) ، وما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أنها مركبة من الكاف و(أن) فيه نظر ؛ لأن الكاف حرف جر غير زائد يحتاج إلى متعلق ، وليس له متعلق في نحو : (كأن زيداً أسد) ، وقولهم : إن الكاف ليس لها متعلق كما أن الكاف في قوله تعالى :

(١) رصف المباني 285 .

(٢) 210/1 .

(٣) ينظر رصف المباني 285 0

(٤) ينظر السابق .

(٥) ينظر رصف المباني 285 .

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ليس لها متعلق يمكن أن يُجاب عنه بأن الكاف في هذه الآية حرف جر زائد ، والحروف الزائدة لا تحتاج إلى متعلق .

(25) إعمال (كأن) المخففة من الثقيلة

قال ابن عنقاء عن (كأن) : " وإذا خُفِّفَتْ فالأصحّ أن إعمالها واجب ، وأن اسمها يكون ضمير شأن أكثر ، ومضمراً آخر كثيراً ، ومظهراً قليلاً نحو :

..... كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم.

روي برفع (ظبية) على حذف الاسم ، أي : كأنها ظبية ، وبنصبها على حذف

الخبر، أي: كأن مكانها ظبية ، وبخفضها على أن الكاف حرف جر و(أن) زائدة...^(١) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في (كأن) المخففة من الثقيلة : هل يجوز إعمالها أو لا ؟

اختلف العلماء في ذلك على أقوال :

القول الأول : أنها لا تعمل .

ونُسب هذا القول إلى الكوفيين^(٢) ، وهو ظاهر كلام ابن^(٣) الشجري ، وصريح كلام ابن^(٤) الحاجب .

ولأصحاب هذا المذهب أن يقولوا : إن (كأن) المشددة تعمل قياساً على الفعل بجامع فتح الآخر وفي دلالتها المعنوية ، فإذا خُفِّفت قلَّت المشابهة وضعفت عن العمل، فأُهملت^(٥) .

القول الثاني : أنها تعمل وجوباً .

وهو اختيار ابن^(٦) عنقاء ، وقد اختلف أصحاب هذا القول في اسمها : هل يجوز مجيئه ظاهراً ؟ أو أنه يلزم الإضمار ؟ على مذهبين :
المذهب الأول : جواز مجيئه اسماً ظاهراً .

^(١) غرر الدرر 666/2_667 .

^(٢) ينظر ارتشاف الضرب 153/2 ، والمقاصد الشافية 407/2 ، وجمع الهوامع 187/2 .

^(٣) الأمل في الشجرية 237/1 .

^(٤) شرح الكافية : لابن جماعة 485 .

^(٥) أشار ابن يعيش إلى هذه العلة دون أن ينسبها إلى الكوفيين ، ينظر شرح المفصل 567/4 .

^(٦) غرر الدرر 666/2 ، 667 .

فكما أن اسم (كأن) يكون ضميراً فكذلك قد يأتي اسماً ظاهراً وقد تُسب هذا القول إلى سيبويه^(١) ، وذهب إليه الأخفش^(٢) ، وابن يعيش وابن^(٣) عصفور والمالقي^(٤) والشاطبي^(٥) وابن^(٦) الناظم وابن^(٧) هشام والأزهري^(٨) والأشموني^(٩) واستدل أصحاب هذا القول بالسماع ، فمن ذلك قول الشاعر :

ووجهٌ مُشرقٌ التحرِ كأنْ ثدييه حُفَّان^(١٠)

ورد برواية (ثدياه) وعلى هذه الرواية يكون اسم (كأن) ضمير الشأن وورد برواية النصب ، فيكون اسم (كأن) اسماً ظاهراً .
وقول الشاعر :

(١) نسبه إليه أبو حيان في الارتشاف 153/2 ، وهذه النسبة فيها نظر كما سيأتي .

(٢) معاني القرآن 370/2 .

(٣) شرح المفصل 567/4 .

(٤) شرح الجمل 437/1 .

(٥) رصف المباني 286 .

(٦) المقاصد الشافية 407/2 .

(٧) شرح الألفية 132 .

(٨) شرح قطر الندى 157 .

(٩) التصريح 96/2 .

(١٠) شرح الألفية مع حاشية الصبان 432/1 .

(١١) البيت من بحر الهزج ، وقائله مجهول ، ينظر الكتاب 135/2 ، والأصول 274/1 ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس 379 ، وشرح عيون كتاب سيبويه 147 ، والإنصاف 197/1 ، وشرح المفصل لابن يعيش 567/4 ، والمقاصد الشافية 410/2 ، وشرح الألفية لابن الناظم 132 ، وجمع الهوامع 187/2 ، ويروى في شرح المفصل (ونحر مشرق ...) وشرح الألفية لابن الناظم : (ووجه مشرق اللون) والشاهد : (كأن ثدييه) حيث أعمل (كأن) المخففة في الاسم الظاهر .

ويوماً توافينا بوجهٍ مُقسَّمٍ كأنَّ ظبيةً تعطي إلى وارقِ السَّلم^(١)

المذهب الثاني : وجوب مجيئه ضميراً^(٢) .

وذهب إلى هذا سيبويه إذ يقول : " ومن قال : **﴿والخامسة أن غضب الله عليها﴾**^(٣) فكأنه قال : أنه غضب الله عليها ، لا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم ، فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بـ (كأن) إذا خففوا يريدون معنى (كأن) ، ولم يريدوا الإضمار ، وذلك قوله :

كأن وريديه رشاء خُلب^(٤)

وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى (أن) فلما اضطرت إلى التخفيف ولم تضر لم يغيّر

^(١) البيت من الطويل ، واختلف في قائله ، فُنسب إلى ابن حريم الشكري في الكتاب 134/2 ، والأصول 245/1 ، وإلى زيد بن أرقم في التصريح 97/2 ، وتجده بلا نسبة في توضيح المقاصد 247/1 ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه 198 ، والشاهد فيه : (كأن) ظبية حيث أعمل (كأن) في الاسم الظاهر والبيت فيه روايتان أخريان سبق ذكرها في كلام ابن عنقاء الذي جاء في صدر المسألة .

^(٢) مجيء اسم (كأن) ضميراً لاختلاف فيه بين أصحاب المذهب الأول من جهة وبين أصحاب المذهب الثاني من جهة أخرى ، إنما الخلاف في الجواز والوجوب ، فإذا علمنا أن اسم (كأن) يأتي على كلا القولين ضميراً فلا بد أن يُعلم أيضاً أن هذا الضمير إما أن يكون ضمير شأن ، وإما أن يكون ضميراً عائداً مع مذكور ، وقد ذكر بعضهم أنه يكون ضمير شأن كثيراً وضمير عائداً على مذكور قليلاً ، ومن هؤلاء الأشثوني في شرح الألفية 432/1 ، في حين لم يفضل بعضهم أحد الضميرين على الآخر ، ومن هؤلاء الدماميني في تعليق الفرائد 75/4 .

^(٣) سورة النور الآية: 9 والقراء بالتخفيف هي قراءة نافع ينظر السبعة 282 .

^(٤) البيت من مشطور الرجز وهو لرؤبة وتجده بلا نسبة في الإنصاف 198/1 ، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 567/4 ، وبلا نسبة في رصف المبابي 286 ، وبلا نسبة في الجنى الداني 523 ، وبلا نسبة في التصريح 96/2 .

ذلك أن تنصب بها ، كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله^(١) .

وذهب إلى هذا الرأي ابن^(٢) مالك وابن^(٣) عقيل والأسيوطي^(٤)

فهؤلاء يرون أن مجيء اسمها ظاهراً خاص بالشعر ، واستدل أصحاب هذا القول على ذلك بأن (كأن) أصلها (أن) دخلت عليها كاف التشبيه ، و(أن) لا تدخل على الظاهر فكذلك (كأن)^(٥) .

القول الثالث : أنه يجوز إعمالها ويجوز إهمالها .

وذهب إلى هذا القول الزمخشري^(٦)

والجامي^(٧)، وغيرهما^(٨) واستدل أصحاب هذا القول بالسماع ، فقد ورد قول الشاعر :

:

^(١) الكتاب 3/163، 164 .

^(٢) شرح التسهيل 2/39 .

^(٣) شرح الألفية 1/197 .

^(٤) الفرائد الجديدة 1/285 .

^(٥) ينظر الكتاب 3/163، 164 .

^(٦) يقول الزمخشري : " وتخفف فيبطل عملها ... ومنهم من يعملها " (المفصل مع شرح ابن يعيش 4/565) وفهم منه ابن يعيش أن (كأن) تكون عاملة دائماً ، وفسر قوله : " وتخفف فيبطل عملها " : بأنها يبطل عملها في الظاهر فقط ينظر شرح المفصل 4/567) ولم يرتض الدمامي هذا التفسير من ابن يعيش قائلاً : " وفيه ما لا يخفى " (تعليق الفرائد) 4/76 .

^(٧) الفوائد الضيائية 2/350 . والجامي : هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي نسبة إلى (جام) ولاية بخرسان ،

اشتغل بالعلوم العقلية والشرعية وتأثر بأهل التصوف ، له مؤلفات بالعربية والفارسية ، توفي سنة 898 هـ ، ينظر

شذرات الذهب 9/543 ، والبدر الطالع 1/327 ، والأعلام 3/296 .

^(٨) ينظر الإقليد 4/1747 .

... كَأَنْ تُدِيهَ حَقَان

بروايتين : الرفع على الإهمال ، والنصب على الإعمال .

وقول الشاعر:

..... كَأَنْ ظِيَّةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

وردت كلمة (ظبية) بروايتين : الرفع على الإهمال ، والنصب على الإعمال .

كما قاس أصحاب هذا القول (كأن) على (إن) فكما أن (إن) المخففة تعمل وتهمل فكذلك (كأن) ؛ لأن أصلها (إن) دخلت عليها الكاف ^(١).

* التعقيب :

1_ اختار ابن عنقاء القول الثاني ، وهو أن (كان) المخففة تعمل وجوباً، وجعل اسمها ضمير شأن كثيراً ، ومضمرأ عائداً على مذكور قليلاً ، واسماً ظاهراً أقل

2_ القول بالأعمال وجوباً هو القول الراجح ، وما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أنها لا تعمل فيه نظر ؛ إذ كيف لا تعمل وقد ثبتت النصوص الصريحة من السماع بإعمالها؟! وأما قولهم : إن شبه (كأن) بالفعل قد ضعف بالتخفيف فهذه العلة لا تبطل عملها ؛ لأنه مازال شبهها بالفعل قوياً ؛ فهي مبنية على السكون كما أن فعل الأمر مبني على السكون ، وهي على ثلاثة أحرف كما أن الفعل الماضي على ثلاثة أحرف ، إضافة إلى أنها بمعنى الفعل (أشبه).

3_ المذهب الذي يرى جواز مجيء اسمها ظاهراً هو المذهب الأقوى ؛ لورود ذلك في السماع، وأما ما استدلل به أصحاب المذهب الثاني _ من أن (كأن) أصلها (أن) دخلت عليها كاف التشبيه و(أن) لا تدخل على ظاهر فكذلك (كأن) _ فيه نظر إذ لا دليل على

^(١) ينظر السابق 4/ 1747 .

أن (كأن) مركبة ، والأصل في الأشياء أن تكون بسيطة.

4_ القول بجواز إعمال (كأن) المخففة وجواز إلغائها لا يتم أيضاً ؛ لأنه قد ثبت اسم (كأن) ظاهراً، وإذا لم يظهر فهذا لا يعني أنها مهملة بل يعني أن اسمها مضمّر فتكون حينئذٍ عاملة ، وقولهم : إن (كأن) أصلها (إن) دخلت عليها الكاف يضعف من ناحيتين :
أ_ ما ذكر سابقاً وهو أن الأصل في الأشياء أن تكون بسيطة.

ب_ أن الهمزة في (كأن) مفتوحة فكيف يقال : إن أصلها (إن) ؟

(26) علة بناء اسم (لا) النافية للجنس

قال ابن عنقاء : وفي علة بنائه (أي : اسم (لا)) أقوال :

1 _ لتضمنة معنى (من) الاستغراقية أي : المفيدة للتنقيص على العموم ؛ فإن (لا

رجل) جواب في التقدير لمن قال : هل من رجل في الدار ؟ فكان الجواب ذكرها في الجواب بأن يُقال : (لا من رجل) ليطابق الجواب السؤال ، إلا أنه استغني عنها بذكرها في السؤال ، فضُمَّ الاسم معناها ، وهذا ما صحَّحه ابن عصفور وجماعة وجزم به أبو حيان والفاكهي وكثير من المحققين ، ويدلُّ له ظهورها في نحو قوله :

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

واعترض بأن المضمَّن معنى (مِنْ) هو (لا) ، ولهذا أفادت الاستغراق لا اسمُها ، فلا موجب لبنائه . ويُجاب بأن هذه دعوى لا دليل عليها ، بل قام الدليل على خلافها ؛ لأن إعرابه عند بروز (مِنْ) في الضرورة دليل ظاهر في أن بناءه عند فقدها إنما هو لتضمُّنه معناها مع أن تضمين حرف من غير حرف الجر معنى حرفه مما لم يُعهَدْ . وقد يُقال : يلزم على هذا أنما مع اسمها المعرب لا تكون نصًّا في استغراق جميع أفراد الجنس واللازم باطل ، فالملزوم كذلك . ويُجاب بأنها في نفسها موضوعة للنص على الاستغراق فلا يزال مدلولها ، وأما تضمين اسمها المبني معنى الاستغراق فأمر زائد على ذلك مؤكِّد لمفادها لا أنه هو المفيد للاستغراق فعلى هذا المعنى الاستغراق في المبني أقوى منه في المعرب . نعم ، لك أن تقول : ما الدليل على أن (لا) في البيت المذكور هي (لا) التبرئة ؟ إن قيل : هو دلالتها على الاستغراق نصًّا . قلنا : النكرة في سياق النفي تعم ، وإذا زيدت عليها (مِنْ) حينئذٍ أفادت التنصيص على العموم والاستغراق ، كما في ﴿ مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ ^(١) ، ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ ^(٢) هذا موجودٌ هنا ، فلا حاجة إلى دعوى أن (لا) هي المفيدة لذلك . وإن قيل : هو حذف الخبر ؛ لأن خبر (لا) هو الغالب حذفه .

(١) سورة المائدة ، الآية : 73 .

(٢) سورة فاطر ، الآية : 3 .

قلنا : حذف خبر المبتدأ أيضاً لقرينة لفظية أو معنوية جائز مطلقاً ، فليكن المجرور مرفوع المحل بالابتداء ، لا منصوب المحل بـ (لا) ، بل قد يمكن رفعه بـ (لا) على أنها حجازية ؛ لأن حذف خبرها غالب ، ولم نَرَ من منع اقتران اسمها بـ (مِنْ) هذه ، وقول أبي حيان : " أكثر من أجاز إعمالها شرط ألا يُفصل بينها وبين مرفوعها" ^(١) محمول على الفصل بالخبر ونحوه

2 _ لتضمنه معنى (مِنْ) الجنسية ، هكذا قاله السيوطي في (شرح الألفية) ^(٢) وهو مشكل جداً ؛ لأنهم إنما يطلقون الجنسية على التي لبيان الجنس ، وهي لابد أن يصحبها اسم مبهم يكون مجرورها بياناً له نحو : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(٣) ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(٤) ... وهذا مفقودٌ هنا فلا يصح أن تكون جنسية البتة اللهم إلا أن يكون أراد بها الاستغراقية وإنما سماها جنسية مجازاً لإفادتها التنصيص على استغراق الجنس ، وهذا هو الظاهر لكن كان ينبغي له اجتناب هذه العبارة لغرابتها في الاصطلاح .

3 _ لتضمنه معنى (أَل) التي لاستغراق الجنس ، وهي التي يصلح حلول لفظ (كل) محلها حقيقةً نحو ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ ^(٥)

﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ ^(٦) أي كلُّ إنسان ، أمّا التي يحلّ لفظ (كل) محلها مجازاً ، فهي لاستغراق خصائص الجنس ، أي : صفاته ، نحو : (أنت الرجل) أي : كل

^(١) بتصرف من ارتشاف الضرب 110/2 .

^(٢) واسمه : (المطالع السعيدة في شرح نظم الفريدة) .

^(٣) سورة البقرة ، الآية : 106 .

^(٤) سورة الأعراف ، الآية : 132 .

^(٥) سورة النساء ، الآية ، 28 .

^(٦) سورة العصر ، الآية : 2 .

رجل ، بمعنى أنه اجتمع فيك ما تفرّق في غيرك من صفات الرجوليّة لبلوغك الكمال فيها، ولا اعتداد برجولية غيرك ؛ لنقصانها ...

4 _ لأنه رُكّب مع (لا) تركيب أحد عشر ، فُبني معها على الفتح ، وهذا ما جزم به ابن مالك وكثير من المتأخرين منهم كابن عقيل ... ويدلّ له على ما قالوه أنه إذا فُصل عنها أُعرب . ويُجاب بأن إعرابه مع الانفصال إنما يدلّ على تركيبه مع الاتصال " ^(١) ثم قال : " ... الأصح في علة بنائه تضمنه معنى (من) الاستغراقية ، فهو مستقل بنفسه لعدم التركيب " ^(٢) .

* المناقشة :

تعدّدت آراء النحويين في اسم (لا) النافية للجنس : فقال بعضهم : إنه معرب ، وقال آخرون : إنه مبني .

ولن تكون مناقشة هذه المسألة عن آراء العلماء في كونه مبنياً أو معرباً ، فقد عقد ابن الأنباري في الإنصاف ^(٣) مبحثاً لهذه المسألة ضمّنه الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وإنما سأتناول علة البناء انطلاقاً مما أورده ابن عنقاء في نصّه السابق ، فقد ذكر للنحويين في علة البناء أقوالاً :

القول الأول : تضمّن اسم (لا) النافية للجنس معنى (من) الاستغراقية .

وهو اختيار ابن ^(٤) عنقاء ، وبذلك قال الخليل ^(٥) وسيبويه ^(١) في أحد

^(١) الجواب السامي 98 ، 99 ، 100 ، 101 ، 105 ، 106 .

^(٢) السابق 106 .

^(٣) 367 / 1 .

^(٤) الجواب السامي 106 .

^(٥) ينظر الكتاب 2 / 275 .

توجيهاته ، وابن^(٢) السراج وغيرهم^(٣) .

وقد نصّ ابن عنقاء على أن قولك (لارجل في الدار) جوابٌ في التقدير لمن سأل : هل من رجلٍ في الدار ؟ وكان الأصل أن تُذكر (مِن) في الجواب ، فيقال : (لا مِن رجل) حتى يُطابق الجوابُ السؤال لكنه استُغني عنها بذكرها في السؤال ، فلما ضُمّن الاسم معناها بُني^(٤) ، ولذلك تختص بالنكرات ؛ لشمولها ، ومن هنا لا يجوز أن تقول : (هل من زيدٍ في الدار) كما يجوز أن تقول : (هل زيدٌ في الدار ؟)^(٥) .

واستدلّ ابن عنقاء على تضمّن اسمها معنى (مِن) ظهورها في نحو قول الشاعر :

فقامَ يذودُ الناسَ عنها بسيفِهِ وقال ألا لا من سبيلٍ إلى هندٍ

فظهر (مِن) هنا دليل على تضمّنها حيث لم تبرز .

واعترض ابن الضائع بأن المضمّن معنى (مِن) إنما هو (لا) نفسها ولهذا أفادت الاستغراق لا اسمها فلا موجب لبنائه^(٦) .

(١) السابق .

(٢) الأصول 379/1 .

(٣) ينظر مثلاً : العلل للوراق 254 ، وأسرار العربية 136 ، واللباب للعكبري 230/1 ، وتوجيه اللمع 158 ، وشرح المفصل لابن يعيش 263/1 ، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب 241 ، وشرح الجمل لابن عصفور 407/2 ، ورصف المباني 336 ، والبحر المحيط 368/7 ، وارتشاف الضرب 165/2 ، ومغني اللبيب 254/1 ، وحاشية الشمني على مغني اللبيب 44/2 ، وشرح الألفية لابن عقيل 200/1 ، والمنهل الصافي 451/1 ، واللباب للحنبلي 265/1 ، ومجيب الندا 260 ، وروح المعاني 207/6 .

(٤) ينظر الجواب السامي 99 .

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 263/1 .

(٦) البيت من بحر الطويل ، ولم أقف على قائله ، وتجدّه بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 53/2 ، والمنهل الصافي = 256/1 ، واللباب للحنبلي 265/1 ، والجواب السامي 99 ، ووجه الاستشهاد مذكور في المتن .

وأجاب ابن عتقاء عن هذا الاعتراض بأمرين^(١) :

أولاً : أن هذه دعوى لا دليل عليها ، بل قام الدليل على خلافها ؛ لأن إعرابها عند بروز (من) في الضرورة دليل قوي في أن علة بنائه عند فقدانها إنما هو بسبب تضمّنه معناها .

ثانياً : أن تضمين (لا) معنى (من) لا يتم ؛ لأن تضمين حرف من غير حروف الجر معنى حرفه مما لم يُعهد .

وافترض ابن عتقاء أن يُعترض عليه بأنه يلزم من هذه العلة أن (لا) لا تكون نصّاً في استغراق جميع أفراد الجنس مع اسمها إذا كان معرباً نحو : (لا طالعاً جبلاً ظاهراً)^(٢) .

فأجاب عن ذلك بأن (لا) موضوعة في نفسها للنص على الاستغراق فلا يزال مدلولها باقياً ، وأما تضمين اسمها المبني معنى الاستغراق فأمرٌ زائدٌ مؤكّدٌ ومقوّ لمفادها لا أنه هو المفيد للاستغراق ، ويترتب على ذلك أن الاستغراق في المبني أقوى منه في المعرب^(٣) .

وإذا كان ابن عتقاء عدّ ظهور (من) في البيت السابق دليلاً ظاهراً لتضمينه معناها فقد وهن بعد ذلك الاستدلال به حينما فتح للمعترض باباً للسؤال في قوله : " نعم، لك أن تقول : ما الدليل على أن (لا) في البيت المذكور هي (لا) التبرئة ليدلّ لما ذكر ؟ " (٤)

(١) ينظر التصريح 120 / 2 .

(٢) ينظر الجواب السامي 99 .

(٣) ينظر السابق .

(٤) الجواب السامي 99 .

واقترض لذلك دليلين واعترض عليهما ^(١) :

أما الدليل الأول فهو : أن (لا) في البيت تدلّ على الاستغراق نصّاً .

واعترض على هذا الدليل بأن النكرة في سياق النفي تعمّ ، وإذا زيدت عليها (من) أفادت التنصيص على العموم والاستغراق كما في قوله تعالى : ﴿ مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ ^(٣) فالتنصيص على العموم والاستغراق موجودان في هاتين الآيتين فدلّ ذلك على أن (لا) ليست هي المفيدة لذلك .

وأما الدليل الثاني فهو : حذف الخبر ؛ لأن حذف خبر (لا) الغالب حذفه .

واعترض ابن عنقاء على هذا الدليل بأن خبر المبتدأ متى ما دلّ عليه دليل لفظي أو معنوي جاز حذفه مطلقاً فعلى هذا يمكن أن يكون المجرور في البيت وهو (سبيل) مبتدأ مرفوع المحل وخبره محذوف ، أو أن تكون (لا) حجازية و (سبيل) اسمها مرفوع محلاً والخبر مقدّر وحذف خبرها هو الغالب ، وليس هناك مانع من اقتران اسمها بـ (من) ، وما ذكره أبو ^(٤) حيان من أن أكثر من أجاز إعمالها شرط ألا يفصل بينها وبين مرفوعها محمول على الفصل بالخبر ونحوه ^(٥) .

وقد أشار ابن عنقاء إلى أن السيوطي في (شرح الألفية) اختار أن العلة في بناء اسم

^(١) ينظر السابق .

^(٢) سبق تخريجها .

^(٣) سبق تخريجها .

^(٤) ينظر ارتشاف الضرب 110 / 2 .

^(٥) ينظر الجواب السامي 100 .

(لا) هو تضمنه معنى (مِنْ) الجنسية ^(١) ، وردّ عليه بأن ذلك مشكل جداً ؛ لأن الجنسية إنما تُطلق على التي لبيان الجنس ^(٢) كما ذكر المالقي ^(٣) وغيره ^(٤) ، وهي لأبد أن يصحبها اسم مبهم يكون مجرورها بياناً له ^(٥) كقوله تعالى : **﴿ مَا نُنْسخُ مِنْ آيَةٍ ﴾** ^(٦) ، وقوله تعالى : **﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾** ^(٧) فـ (آية) بيان لـ (ما) و (مهما) . وعلامة الجنسية : أن يصحّ في المعرفة حلول (الذي هو) محلها ، وفي النكرة حلول (هو) محلها ^(٨) ، فمثال المعرفة قوله تعالى : **﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾** ^(٩) أي : اجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان ^(١٠) ، ومثال النكرة ، قوله تعالى : **﴿ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ ﴾** ^(١١) أي : حلوا أساور هي فضة ^(١٢) .

وما ذكره السيوطي مفقود في نحو : (لا رجل في الدار) ، لكن ابن عنقاء خرّج كلام السيوطي على أن مراده بها الاستغراقية وإنما سماها جنسية من قبيل المجاز ؛ لإفادتها التنصيص على استغراق الجنس ونقد السيوطي بقوله : " هذا هو الظاهر لكن كان

^(١) ينظر السابق.

^(٢) ينظر السابق .

^(٣) رصف المباني 388 .

^(٤) ينظر مغني اللبيب 1/ 133 .

^(٥) ينظر الجواب السامي 100 ، 101 .

^(٦) سبق تخريجها .

^(٧) سبق تخريجها .

^(٨) ينظر التصريح 3/ 21 .

^(٩) سورة الحج ، الآية : 30 .

^(١٠) ينظر التصريح 3/ 21 .

^(١١) سورة الإنسان ، الآية : 21 .

^(١٢) ينظر التصريح 3/ 21 ، والجواب السامي 101 .

ينبغي له اجتناب هذه العبارة لغرابتها في الاصطلاح " (١) .

القول الثاني : تضمنه معنى (أل) التي لاستغراق الجنس ، وهي التي يصلح حلول (كل) محلها كقوله تعالى : **﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾** (٢) .

وقد ذكر ابن عنقاء هذا القول دون أن ينسبه لأحد (٣) كما فعل السيوطي (٤) . واعتُرض عليه بأنه لو كان كذلك لصحّ وصفه بالمعرفة ، كما قيل : لقيته أمس الدابر (٥) .

القول الثالث : تركيبه مع (لا) تركيب (أحد عشر) .

وقال بذلك سيبويه (٦) وابن (٧) جني والجرجاني (٨) وابن (٩) مالك وابن (١٠) النحاس، والمرادي (١١) .

واستدلّ لهذا القول بأنه إذا فصل عنها أُعرب (١٢) .

وردّ ابن عنقاء على هذا الاستدلال بأن إعرابه في الانفصال إنما يدلّ على تركيبه مع

(١) الجواب السامي 101 .

(٢) سورة العصر ، الآية :2 .

(٣) ينظر الجواب السامي 101 .

(٤) همع الهوامع 199 /2 .

(٥) ينظر همع الهوامع 199 /2 .

(٦) الكتاب 274 /2 .

(٧) اللمع مع شرح ابن الخباز 157 ، والخصائص 517 /1 .

(٨) المقتصد 357 /4 .

(٩) التسهيل مع شرحه 53 /2 .

(١٠) التعليقة 621 /1 .

(١١) الجنى الداني 290 .

(١٢) ينظر همع الهوامع 199 /2 .

الاتصال ^(١) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الأول ، فالعلة عنده في بناء اسم (لا) النافية للجنس هو تضمنه معنى (من) الاستغراقية غير أنّا إذا رجعنا إلى كلام ابن عنقاء في (غرر الدرر) ^(٢) وجدناه يحصر سبب بناء الاسم في شبه الحرف فقط كالشبه الوضعي والمعنوي والافتقاري وغيرها ، وفي ذلك يقول : " انحصار سبب بناء الاسم في شبه الحرف فقط ... هو الصحيح " ^(٣) .

ولو تأملنا هذا الكلام وجدنا العلة الحقيقية في بناء اسم (لا) النافية للجنس هي شبهه بالحرف شبهاً افتقارياً حاصلاً بالتركيب ، وبيان ذلك أن التركيب هو ضمّ شيء إلى شيء آخر ، وجعله معه كالجاء منه ؛ وعلى ذلك فالذي يكون كالجاء من الشيء مفتقر إلى ذلك الشيء الذي جعل جزءاً منه ؛ لأنه لو لم يكن مفتقراً إليه لكان مستقلاً بنفسه غير مركّب معه واسم (لا) الآن موضوعٌ على أنه غير مستقلّ فلا بدّ أن يكون مفتقراً إلى (لا) ، فإذا قصد التركيب يجعله مفتقراً إلى ذلك الذي رُكّب معه ^(٤) .

(27) بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مثني أو جمع مذكر سالماً وإعرابه

قال ابن عنقاء عن اسم (لا) النافية للجنس " فيبنى المثني وجمع المذكر السالم وما ألحق

^(١) ينظر الجواب السامي 105 .

^(٢) 198 / 1 .

^(٣) السابق .

^(٤) ينظر المقاصد الشافية 2 / 422 ، 423 .

بهما على الياء نيابةً عن الفتحة بناءً على أن إعرابهما بالحروف ، وعلى فتحة مقدرة في الياء بناءً على أن إعرابهما مقدر في الحرف وهو الأصح " (١) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مثنى أو جمعاً مذكر سالماً : هل هو معرب أو مبني على قولين :

القول الأول : أنه معرب .

وذهب إلى هذا القول المبرد^(٢)، فهو يرى أنه معرب منصوب وعلامة نصبه الياء.

واحتجّ المبرد لذلك بأنه لم يعهد في الأسماء المثناة والمجموعة جمع مذكر سالماً تركيبها مع شيء آخر ، بل لم يُوجد في كلام العرب اسم مثنى أو مجموع جمع مذكر سالماً مبني؛ لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً كما لم يُوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمتزلة اسم واحد^(٣) .

وُنُسب إلى المبرد عللٌ أخرى في منع بناء اسم (لا) إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالماً، وهي :

أولاً : أن التثنية والجمع عارضا البناء^(٤) .

ثانياً : أن المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه ، والمعطوف عليه يُضارع

(١) غرر الدرر 1063/3 ، وينظر الجواب السامي 98 .

(٢) المقتضب 366/4 .

(٣) ينظر السابق .

(٤) ينظر التصريح 119/2 .

المضاف فيجب إعرابه ونصبه ^(١) .

ثالثاً : أن نون المثني والجمع كالتنوين الذي هو دليل الإعراب ^(٢) .

رابعاً : أنه لا يوجد شيء من الأسماء المركبة تُنِّي فيه الاسم الثاني وجمع ^(٣) .

القول الثاني : أنه مبني .

وهو اختيار ابن ^(٤) عنقاء ، وإلى هذا القول ذهب الخليل ^(٥) وسيبويه ^(٦) والمبرد ^(٧) وابن ^(٨) السراج والعكبري ^(٩) وابن ^(١٠) عصفور وابن ^(١١) مالك وابنه ^(١٢) والرضي ^(١٣) والمرادي ^(١٤) وابن ^(١٥) هشام والدمامي ^(١٦) والأزهري ^(١٧) والسيوطي ^(١) وغيرهم ^(٢) .

^(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 410/2 .

^(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ق 1 ج 2 / 817 .

^(٣) ينظر اللباب للعكبري 239/1 .

^(٤) غرر الدرر 1063/3 ، والجواب السامي 98 .

^(٥) ينظر الأصول لابن السراج 383/1 .

^(٦) الكتاب 274/2 .

^(٧) المقتضب 366/4 .

^(٨) الأصول 383/1 .

^(٩) اللباب 239/1 .

^(١٠) شرح الجمل 409/2 .

^(١١) شرح التسهيل 57/2 ، 58 .

^(١٢) شرح الألفية 134 .

^(١٣) شرح الكافية ق 1 ج 2 / 817 .

^(١٤) توضيح المقاصد 216/1 .

^(١٥) مغني اللبيب 254/1 .

^(١٦) تعليق الفرائد 100 ، 101 .

^(١٧) التصريح 19/2 .

واستدلوا على ذلك بأن علة البناء مازالت قائمة ^(٣) .

ومع أن المشهور عند أصحاب هذا القول أن علامة بناء المثني وجمع المذكر السالم هي الياء فقد خالفهم ابن عنقاء وجعل علامة بنائهما حركة مقدرة على الياء ، معللاً ذلك بأن علامتهما في الإعراب فتحة مقدرة على الياء فيجب أن يكونا كذلك حال البناء ، وقد قال ابن عنقاء هذا الرأي بناءً على أن الأسماء الستة والأمثلة الخمسة والمضارع المعتل الآخر تُعرب بحركات مقدرة ، وجعل مثلها المثني وجمع المذكر السالم فصار الحكم عنده مطرداً ، ومنع إعرابهما بالحروف ؛ لأن ذلك سيؤدي إلى عدم النظير ^(٤) ولما صار المثني والمجموع بالياء والنون اسمين لـ (لا) جعل علامة بنائهما حركة مقدرة على الياء وهي الفتحة كما كانا كذلك وهما معربان ^(٥) .

هذا ، ولم يقبل أصحاب هذا القول ما ذهب إليه المبرد من أن المثني وجمع المذكر السالم معربان إذا صاروا اسمين لـ (لا) ، وردُّوا على ما استدللَّ به من أن هذين النوعين من الأسماء يُبينان في نحو : (يا زيدان ويا زيدون) في النداء ولو كانا معربين لقليل : (يا زيدين ويا زيدين) ولم يقل بذلك أحد ^(٦) .

وأما ما نُسب إلى المبرد من علل أخرى في منع البناء فقد أبطلت بما يأتي :

أولاً : ما عُزي إليه من أن المثني والجمع عارضا البناء رُدَّ بأنه لو صحَّ للزم الإعراب في

^(١) همع الهوامع 199/2 .

^(٢) ينظر ارتشاف الضرب 165/2 .

^(٣) ينظر الباب للعكبري 239/1 ، وسبق ذكر الخلاف في علة بناء اسم (لا) ص 157 .

^(٤) ينظر غرر الدرر 348/1 ، 349 .

^(٥) ينظر السابق 3 / 1063 .

^(٦) ينظر التصريح 2 / 119 .

نحو : (يا زيدان ويا زيدون) ^(١) .

ثانياً : ما نُسب إليه من أن المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه وأن المعطوف عليه يُضارع المضاف فيجب إعرابه أجيب عنه بأن المعطوف عليه في باب (لا) مبني نحو : (لا رجل و امرأة) ^(٢) .

ثالثاً : ما نُسب إليه من أن المثنى والجمع كالتنوين الذي هو دليل الإعراب رُدَّ بأن النون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما رُدَّ بأن المثنى والجمع يُنيان في النداء مع وجود النون ، فيُقال : (يا زيدان ويا زيدون) ^(٣) .

رابعاً : ما نُسب إليه من أنه لا يوجد شيء من المركبات تُنِّي فيه الاسم الثاني أو جُمع أجيب عنه بأن المركَّب إذا سُمِّي به صحَّت تثنية الاسم الثاني وجمعه كما لو سُمِّي رجل بـ (حضرموت) فإنه يُقال في تثنيته وجمعه : (جاءني حضرموتان وحضرموتون) ^(٤) .

* التعقيب :

1_ اختار ابن عنقاء القول الثاني ، فجعل اسم (لا) مبنياً ، وخالف أصحاب هذا القول في علامة بناء المثنى وجمع المذكر السالم فجعلها فتحة مقدرة على الياء ، وما ذهب إليه يُعدُّ حكماً مبنياً على الاطراد ؛ لأنه يرى أن علامة الأسماء الستة والأمثلة الخمسة والمضارع المعتل الآخر حركات مقدرة ، وعدّ مثلها المثنى وجمع المذكر السالم . ولما صار اسمين لـ (لا) جعل علامة بنائهما حركة مقدرة على الياء .

^(١) ينظر مغني اللبيب 1/ 254 .

^(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ق 1 ج 2 / 817 .

^(٣) ينظر السابق .

^(٤) ينظر العلل في النحو للوراق 257 .

2_ ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من أن اسم (لا) مبني إذا صار مثني أو جمع مذكر سالماً هو الراجح ، وأما ما ذهب إليه المبرد من أنهما مبنيان ففيه نظر ؛ لأنه قد وافق الجمهور في بناء المنادى المثني أو المجموع بالواو والنون على ما يُرفع به فينبغي أن يقول ببنائهما هنا أو يقول بإعرابهما درءاً للتناقض^(١) .

(28) علامة بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان جمعاً بالآلف والتاء ذكر ابن عنقاء عدة أقوال في علامة بنائه قائلاً منها : " ... وقيل : يُبنى على الفتح ؛ لأن الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو (لا) واسمها وإنما حركة مجموعهما الفتح ، وعليه المازني والفارسي والرماني وأبو بكر الصقلي ورجّحه في المغني واستحسنه

(١) ينظر حاشية الشيخ محمد عبد الحميد على أوضح المسالك 2 / 12 .

الأزهري ، وهو جيد قياساً لما فيه من الفرق بين حركتي الإعراب والبناء ، وعليه إن أضيف ولو تقديرًا كُسِرَ ؛ لأنه معرب كـ (لا مسلمات لك) بناءً على الأصح أن أصله : (لا مسلما تك) ، فأقحمت اللام بين المتضايفين ... وقيل : يجوز الفتح والكسر بلا تنوين وهو الصحيح وبه ورد السماع وعليه الفتح أولى كما قال الفاكهي وغيره " (١) .

* المناقشة :

ذكر ابن عنقاء أن النحويين اختلفوا في علامة بناء ما جُمع بالألف والتاء إذا وقع اسماً لـ (لا) النافية للجنس على أقوال :

القول الأول : أنه يُبنى على الكسر مُنَوَّنًا .

وذهب إلى هذا القول ابن (٢) خروف ، وابن مالك في سبك المنظوم (٣) ، والإسفراييني (٤) .

واستدلوا على ذلك بأن تنوينه للإلحاق فهو كنون (مسلمين) لا كتنون (زيد) فلا ينافي البناء حينئذٍ (٥) .

القول الثاني : أنه يُبنى على الكسر دون تنوين .

وذهب إلى هذا القول الجمهور (٦) .

(١) الجواب السامي 97 ، وينظر غرر الدرر 1063/3 .

(٢) ينظر التصريح 116/2 .

(٣) ينظر السابق ، وسبك المنظوم أحد كتب ابن مالك ذكر ذلك صاحب فوات الوفيات 223/2 .

(٤) الباب 114 .

(٥) ينظر الجواب السامي 97 .

(٦) ينظر السابق 96 .

واستدلّوا على ذلك بأن الكسرة تكون علامة لنصبه فكذلك ينبغي أن تكون علامةً لبنائه^(١) ، ومنعوا التنوين ؛ لأنه ينافي البناء^(٢) .

القول الثالث : أنه يُبنى على الفتح دون تنوين .

واستحسن ابن^(٣) عنقاء هذا الرأي وذهب إليه المازني^(٤) ، ونُسب إلى الفارسي^(٥) وقاله الرماني^(٦) وابن^(٧) جني وأبو^(٨) بكر الصقلي ورجّحه ابن هشام في المغني^(٩) وحسنه وحسنه الأزهري^(١٠) وقاله السيوطي^(١١) .

وعلل أصحاب هذا القول رأيهم بما يأتي :

أولاً : أن الفتحة هي الحركة التي يستحقها الاسم مع التركيب^(١٢) .

ثانياً : ما ذكره ابن عنقاء من أن الفتحة تُفرّق بين حركتي البناء والإعراب ؛ لأن اسم (لا) إذا أُضيف أُعرب وصارت الكسرة علامةً للإعراب ، نحو : (لا مسلمات لك)

(١) ينظر همع الهوامع 200 / 2 .

(٢) ينظر الكتاب 274 / 2 .

(٣) ينظر الجواب السامي 97 .

(٤) ينظر الخصائص 497 / 2 .

(٥) نسبته إليه ابن عنقاء في الجواب السامي 97 ، ولم أجد الفارسي يتعرض لما نُسب إليه في كتابه الإيضاح العضدي (باب النفي بلا) 254 _ 260 .

(٦) معاني الحروف 81 .

(٧) الخصائص 497 / 2 .

(٨) ينظر الجواب السامي 97 .

(٩) 254 / 1 .

(١٠) التصريح 2 / 116 .

(١١) همع الهوامع 200 / 2 .

(١٢) مغني اللبيب 254 / 1 ، ورأيه في أوضح المسالك 10 / 2 أنه يُبنى على الكسر دون تنوين .

والأصل : (لا مسلماتك) فأقحمت اللام بين المتضايين^(١) ، وإذا فُتح عُلِمَ أنه مبني .

القول الرابع : أنه يجوز بناؤه على الفتح والكسر منوناً وغير منون .

وذكر ابن عنقاء هذا الرأي ولم ينسبه لأحد^(٢) .

القول الخامس : أنه يجوز بناؤه على الفتح والكسر دون تنوين .

ورجّح ابن^(٣) عنقاء هذا القول وجعل الفتح أولى ، وذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل^(٤) وابنه^(٥) ، والمرادي^(٦) والسيوطي^(٧) والفاكهي^(٨) .

ولما رجّحه ابن عنقاء أدلة من السماع ، فمن ذلك قول الشاعر :

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِي نَلْدُ وَلَا لِدَاتٍ لِلشَّيْبِ^(٩)

رُويت (لِدَاتِ) بالفتح والكسر^(١٠) .

^(١) الجواب السامي 97 .

^(٢) السابق .

^(٣) السابق .

^(٤) 55 / 2 .

^(٥) شرح الألفية 135 .

^(٦) توضيح المقاصد 216 / 1 .

^(٧) همع الهوامع 200 / 2 .

^(٨) مجيب النداء 260 .

^(٩) البيت من البحر البسيط ، وهو لسلامة بن جندل ، وتجدّه في شرح التسهيل 55 / 2 ، وبلا نسبة في توضيح المقاصد

216 / 1 ، وبلا نسبة في شرح الألفية لابن عقيل 201 / 1 ، وبلا نسبة في همع الهوامع 201 / 2 ، والشاهد فيه (لا

لِدَاتِ) فقد رُوي كسر اسم (لا) وفتحها هنا مما يدلّ على جواز الأمرين .

^(١٠) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 55 / 2 .

وقول الشاعر :

لا سَابِغَاتٍ وَلَا جَأَوَاءَ بَاسِلَةً تَقِيْ الْمُنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ^(١)

رُويَت (سَابِغَاتٍ) بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ^(٢) .

*** التعقيب :**

استحسن ابن عنقاء بناء اسم (لا) على الفتح دون تنوين إذا جُمع بالألف والتاء ، وعَلَّل ذلك بأن الفتحة تدلُّ على أنه مبني لا معرب ، ورجَّح بناءه على الفتح والكسر دون تنوين لورود الوجهين في السماع ثم جعل الفتح أولى ، وما ذهب إليه ابن عنقاء هو الراجح ، وأما القول بحصر البناء في الكسر أو في الفتح ففيه نظر ، إذ الفتح والكسر جائزان ، ومن فتح فله أن يُعَلَّل ذلك بأمرين :

الأول : أن الفتحة هي حركة البناء الأصلية .

والثاني : أن الجمع ثقيل ، والفتحة تعطيه الخفة .

ومن كسر فله أن يُعَلَّل ذلك بأن هذا الجمع يُنصب بالكسرة حال الإعراب فكذلك يُبنى عليها حال البناء .

ومجيء السماع بالوجهين يحسم الخلاف عند تعارض الأقيسة .

وأما التنوين فالأرجح أنه لا يجوز مع حركتي البناء ؛ لأنه لم يرد به سماع ، إضافةً إلى أن

^(١) البيت من البحر البسيط ، ولم أقف على قائله ، وتجده في شرح التسهيل لابن مالك 55/2 ، وشرح الألفية لابنه 135 ، وفتح رب البرية 50/2 ، والشاهد فيه : (لا سَابِغَاتٍ) ووجه الاستشهاد فيه كسابقه ، والسابغات : الدروع

الواسعة ، والجأواء : الكنيية ، ينظر مقاييس اللغة 99/3 ، والمعجم الوسيط 104/1 .

^(٢) ينظر شرح الألفية لابن النازم 135 .

هذا الجمع " لا يُنَوَّن في النداء " ^(١) فلا يُقال : (يا مسلماتِ) فكذاك ينبغي ألا يُنَوَّن هنا .

(29) إعراب قوله تعالى : ﴿ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنُّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ وحذف مفعولي (ظن) اقتصاراً

أعرب ابن عنقاء قوله تعالى : ﴿ ظَنُّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ ^(٢) قائلاً : " ﴿ ظَنُّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾

^(١) همع الهوامع 201 / 2 .

^(٢) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

مفعول مطلق ، و **﴿ غَيْرَ الْحَقِّ ﴾** مفعول (ظن) ^(١) ولا ثاني له البتة ؛ لا لحذف أو تزيل لها منزلة المتعدي لواحد ، أو استغناء به عن المفعولين ؛ بل لأن الظن إذا عدي بالحرف إلى اسم فلا يتعدى معه إلا إلى (أن) وصلتها ، أو إلى مفرد يشير إلى معنى جملة ، كما يشهد له الاستقراء ، تقول : " ظننت به أنه على الحق " أو " أنه يفعل الخير " و " ظننت به الحق أو الباطل " ، أو " الخير أو فعل الخير " أو " القيام مع الحق " ، ومنه الآية .

ولا تقول : " ظننت بزيد أخاه قائماً " وهذا من الفوائد الفرائد التي عشر عليها فكري الفاتر ولم أر من حام عليها ، وهو أحسن الوجوه في الآية ؛ على أنه قد يتوهم أنهما مفاعيل مطلقة في ذلك كله من حيث إن الظن نفس المظنون فتأمل " ^(٢) وقال : " **﴿ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾** مفعول مطلق نوعي منصوب بـ (ظن) " ^(٣) ثم استطرد قائلاً : واعلم أن (ظن) هذه مما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ... ولك حذفهما اقتصاراً _ بالقاف _ أي : لغير دليل ، على الأصح من أربعة مذاهب ، ومنعه ابن مالك كسيبويه والأخفش والجرمي مطلقاً والأعلم في العلم دون الظن وأبو ^(٤) العلاء إدريس في غير ما سُمع منه ، لا حذف أحدهما باتفاق " ^(٥)

* المناقشة :

تضمّن كلام ابن عنقاء مسألتين :

^(١) يقصد : يظنون.

^(٢) كشف المهم 37

^(٣) السابق 33 .

^(٤) هو إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي ، نحوي أديب مقريء ، سكن (سبتة) وأقرأ بها ، كان مشهوراً

بأدبه وفضله توفي سنة 647 هـ ينظر بغية الوعاة 1 / 436 .

^(٥) السابق 33 ، 34

أما المسألة الأولى : فهي إعراب (غير) و (ظن) في قوله تعالى : ﴿ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةُ ﴾ فرجح ابن عنقاء أن تكون (غير) مفعولاً به لـ (ظن) وليس لـ (ظن) مفعول ثانٍ ، وليس انعدام المفعول الثاني بسبب الحذف ، أو تزيل (ظن) منزلة المتعدي لواحد ، أو استغنائها بهذا المفعول عن المفعول الآخر ، بل السبب في ذلك أن الظن إذا تعدى بالحرف إلى اسم فلا يتعدى معه إلا إلى (أن) وصلتها كما في نحو (ظننت به أنه على الحق) ، أو (ظننت به أنه يفعل الخير) ، أو إلى مفرد يشير إلى معنى الجملة نحو : (ظننت به الحق) ، أو (ظننت به الباطل) ، أو ظننت به الخير أو فعل الخير (ومنه هذه الآية : ﴿ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ . ولا يصح أن يقال : (ظننت بزيد أخاه قائماً) إذ لم يشهد له الاستقراء^(١) .

وكثير من المعربين والمفسرين أحجموا عن إعراب هذه الآية : ﴿ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ لما قد يشوبها من إشكال ويلفها من غموض ، في حين وجدت ابن عنقاء جواز فيها ثلاثة عشر وجهاً إعرابياً في كتابه (كشف المهم)^(٢) أخذ واحداً منها عن الزمخشري دون أن يصرح باسمه ، وقد رجح منها هذا الوجه الذي ذكرته وجعله أقواها ، وحظي بانفراده به إذ لم يسبقه إليه أحد .

ووقفتُ على وجهين إعرابين آخرين ذكر ابن^(٣) عنقاء أحدهما : وهو إعراب الزمخشري والآخر : لم يذكره وهو للعكبري نقلهما بعض المعربين^(٤) واقتصروا عليهما ،

(١) ينظر كشف المهم 37 .

(٢) 37 _ 42 . وسيأتي ذكرها في الصفحة الآتية.

(٣) كشف المهم 38 .

(٤) ممن ذكر إعراب الزمخشري أبوحيان في البحر المحيط 95/3 ، والخبلي في اللباب 613/5 ، والسمين الحلبي في الدر المصون 447/3 ، وأبو السعود في إرشاد العقل 101/2 ، ومن ذكر إعراب العكبري الهمداني في الفريد 154 ، والسمين الحلبي في الدر المصون 447/3 .

فأما إعراب الزمخشري فهو أنه جعل ﴿ غَيْرَ الْحَقِّ ﴾ في حكم المصدر (المفعول المطلق) والتقدير : (يظنون بالله غير الظن الحق الذي يجب أن يُظن به) ، وجعل ﴿ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ بدلاً منه ، وجوّز أن يكون المعنى (يظنون بالله ظنّ الجاهلية) ويصير (غير الحق) تأكيداً لـ (يظنون) كما لو يُقال : (هذا القول لا قولك) فـ (لا قولك) تأكيد في المعنى لـ (القول) ^(١) .

وأما إعراب العكبري فهو أنه جعل ﴿ غَيْرَ الْحَقِّ ﴾ مفعولاً به أول ، و﴿ بِاللَّهِ ﴾ مفعولاً به ثانياً ، وعدّ ﴿ ظَنَّ ﴾ مصدرّاً (مفعولاً مطلقاً) أي : ظناً مثل ظن الجاهلية ^(٢) ، وقد تبع العكبري النحاس ^(٣) في إعراب ﴿ ظَنَّ ﴾ .

وأما الأوجه الإعرابية التي ذكرها ابن عنقاء في ﴿ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ بما ذكرته سابقاً فهي _ باختصار _ كالآتي :

1 _ (ظن الجاهلية) مفعول مطلق ، و (غير الحق) مفعول (ظن) ولا ثاني له البته .

2 _ (غير الحق) مفعول سدّ مسدّ المفعولين لتضمنه معنى الجملة ؛ إذ هو في معنى : (يظنون بالله أنه لا ينصر رسوله ﷺ) .

3 _ (غير الحق) مفعول بتنزيل (ظن) مترلة المتعدي إلى واحد لعدم اعتبار تعلقها بالثاني .

4 _ (غير الحق) مفعول أول ، وحذف مفعولها الثاني لدلالة المعنى ، أي : (يظنون غير الحق واقعاً) .

^(١) الكشف 200 .

^(٢) إملاء مامنّ به الرحمن 1/ 154 .

^(٣) إعراب القرآن 1/ 413 .

5 _ (ظن) لازمة ؛ لقطع النظر عن مفعوليها ، و (غير الحق) مفعول مطلق ، نعتاً لمصدر محذوف ، أي : (ظناً غير الظن الحق) ... و (ظن الجاهلية) بدل منه ، وهو إعراب الزمخشري كما سبق .

6 _ (ظن الجاهلية) مفعول مطلق نوعي ، و (غير الحق) مصدر مؤكد لمضمون الجملة ، فعامله محذوف ، أي : (يظنون بالله ظن الجاهلية ، يقولون قولاً غير القول الحق) أو (يزعمون زعماً غير زعم الحق) .

7 _ (ظن) متعدية إلى محذوف لدلالة السياق عليه ، أي : " يظنون بالله أنه لا ينصر المؤمنين) ، أو (أنه لا يتم لهم النصر) ؛ و (غير الحق) مصدر نوعي ، و (ظن الجاهلية) بدل منه .

8 _ (ظن الجاهلية) هو المصدر المنصوب بـ (ظن) ، و (غير الحق) مصدر لعامل محذوف استؤنف لتأكيد مضمون جملة الظن ، أي : (يظنون بالله أنه لا يتم نصره ظن الجاهلية يزعمون زعماً غير الحق)

9 _ (غير الحق) مفعول به ، أو مفعول مطلق ؛ و (ظن الجاهلية) حال منه بتأويله باسم مفعول مضاف إلى معموله ليتنكر ، لكن المعنى يرد هذا ؛ لأنه ينحل إلى قولنا : حال كون (غير الحق) مظنونة جاهليته... وليس كذلك .

10 _ (ظن الجاهلية) مفعول به لا مفعول مطلق ، وصح هذا لأن (الظن) هو (المظنون) ، و (غير الحق) حال منه مقدم عليه ، أي : حال كون ظنها مغايراً للحق .

11 _ هما مفعولا (ظن) بدليل أنك لو جعلتهما مبتدأ وخبراً ، فقلت : (غير الحق ظن الجاهلية) ، أو (ظن الجاهلية غير الحق) لصح ؛ إذ المعنى : أن الظن المغاير للحق هو من ظنون الجاهلية ، أو أن ظن الجاهلية مغاير للحق ، ولكن هذا لا يصح في الآية

الشريفة .

12 _ (ظن) لازمة ؛ لتضمنها معنى (شك) و (الباء) بمعنى : (في) ، أي : (

يشكون في الله) و (ظن الجاهلية) مفعول مطلق ، و (غير الحق) حال منه .

13 _ (ظن) متعد إلى واحد ... لتضمنه معنى : (توهم) ، و (الباء) للظرفية

أيضاً، أي : (يتوهمون في الله) ، و (غير الحق) مفعول به ، و (ظن الجاهلية) مفعول

مطلق ، أو نعت مقطوع .

وأما المسألة الثانية _ وقد جاءت استطراداً من ابن عنقاء حينما أعرب الآية

السابقة _ فهي تتعلق بمفعولي ﴿ ظن ﴾ هل يجوز حذفهما اقتصاراً أي لغير دليل أو لا ؟

اختلف النحويون في ذلك على أقوال :

القول الأول : الجواز مطلقاً .

وهو اختيار ابن عنقاء في (كشف المهم)^(١) ، و في (الجواب السامي) أتى برأي مغاير

إذ جعل من مزايا الفعل القلبي أنه اختُص " بجواز حذف مفعوليه أو أحدهما اختصاراً ، لا

اقتصاراً لأحدهما بالإجماع ، ولا لهما خلافاً للجمهور " ^(٢) .

ومن ذهب إلى هذا الرأي ابن ^(٣) السراج والصيمري ^(٤)

والزمخشري ^(٥) وابن ^(١) يعيش وابن ^(٢) عصفور .

^(١) 33.

^(٢) الجواب السامي 131 .

^(٣) الأصول 181/1 .

^(٤) تبصرة المبتدي 43 .

^(٥) المفصل مع شرح ابن يعيش 326/4 .

واستدلوا لرأيهم بالسماع^(٣) ، فمما جاء من أفعال العلم قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(٤) وقوله تعالى : ﴿ أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى ﴾^(٥) أي : يعلم ، والمعنى والله أعلم : (يعلم الأشياء كائنة) في الآية الأولى ، و (يرى ما يعتقده حقاً) في الآية الثانية ، ونحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام^(٦) .
ومما جاء في أفعال الظن قوله تعالى : ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾^(٧) وقولهم : " من يَسْمَعُ يَخْلُ " ^(٨) .

القول الثاني : الجواز في أفعال الظن دون أفعال العلم .

وذهب إلى هذا القول الأعلام الشنتمري^(٩) .

واستدل على ذلك بما يلي :

أولاً : كثرة السماع فيها^(١٠) .

^(١) شرح المفصل 327 / 4 .

^(٢) شرح الجمل 1 / 291 ، والمقرب مع شرح ابن النحاس 1 / 474 .

^(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 327 / 4 ، وشرح الجمل لابن عصفور 1 / 291 ، والتصريح 2 / 196 ، 197 ، وجمع الهوامع 2 / 225 .

^(٤) سورة البقرة ، الآية : 216 .

^(٥) سورة النجم ، الآية : 35 .

^(٦) التصريح 2 / 197 .

^(٧) سورة الفتح ، الآية : 12 .

^(٨) أحد أمثال العرب ، ورد في مجمع الأمثال 2 / 300 ، وورد أيضاً في شرح المفصل 4 / 427 ، وشرح الجمل لابن عصفور 1 / 291 ، والمقاصد الشافية 2 / 492 ، ومعناه : من يسمع يقع منه خيالة ، أي : من يسمع يقع منه ظن .

^(٩) ينظر رأيه في توضيح المقاصد 1 / 133 ، وجمع الهوامع 2 / 225 .

^(١٠) ينظر التصريح 2 / 198 .

ثانياً : أن كل كلام مبناه على الفائدة ، فإذا لم يكن هناك فائدة لم يُتكلم به ، وإذا قلت: (ظننت) كان كلاماً مفيداً ؛ لأن الإنسان قد يخلو من الظن فيفيدنا بقوله : (ظننت) أنه قد وقع منه ظنٌ ، وإذا قلت : (علمت) كان كلاماً غير مفيد ؛ لأنه معلومٌ أن الإنسان لا يخلو من علم إذ له أشياء يعلمها بالضرورة كعلمه مثلاً أن الاثنين أكثر من الواحد^(١) .

وردّ عليه ابن عصفور بأن ماذهب إليه فاسد ؛ لأنه يجوز أن تقول : (علمت) ، وتحذف المفعولين اقتصاراً ؛ لأن الكلام قد يُحمل على مافيه فائدة^(٢) .

القول الثالث : المنع مطلقاً .

وذهب إلى هذا القول سيبويه^(٣) والأخفش^(٤) والجرمي^(٥) وابن^(٦) طاهر وابن^(٧) خروف وابن^(٨) مالك .

واستدلوا على ذلك بما يأتي :

أولاً : أن العرب تُجري هذه الأفعال مُجرى القسم ، وتجري مفعولاتها مُجرى جواب القسم كما في قوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾^(٩) فأجريت (ظن)

^(١) ينظر أسرار العربية 98 ، وشرح الجمل 1 / 291 .

^(٢) ينظر شرح الجمل 1 / 291 .

^(٣) الكتاب 2 / 365 ، 366 ، 368 .

^(٤) وذلك في كتابه المسمى بالمسائل الصغرى كما ذكر ابن مالك في شرح التسهيل 2 / 74 .

^(٥) ينظر رأيه في التصريح 2 / 195 .

^(٦) ينظر رأيه في شرح التسهيل 2 / 74 .

^(٧) ينظر رأيه في همع الهوامع 2 / 225 .

^(٨) التسهيل مع شرحه 2 / 72 ، وفي الشرح جَوَزَ الحذف إذا حصلت فائدة 2 / 73 .

^(٩) سورة فصلت ، الآية : 48 .

مجرى (والله) كأنه قيل : (والله ما لهم من محيص) فكما لا يبقى القسم دون جواب فكذلك لا تبقى هذه الأفعال دون مفعولات^(١) .

وردّ ابن عصفور على هذه الحجة بأن العرب لا تضمّن معنا القسم على اللزوم فما الذي يمنع من حذف مفعولاتها إذا لم تتضمن معنى القسم في بعض الأحوال؟^(٢) .

ثانياً : أن العاقل لا يخلو من ظنٍّ أو علم ، فإذا قلت : (ظننت) أو (علمت) لم يكن هنال فائدة ؛ لأنك أخبرت المخاطب بما هو معلوم عنده^(٣) .

وردّ ابن يعيش على هذا الدليل بأن الفائدة حاصلة ؛ فإذا قلت : (ظننت) فقد أفدت المخاطب بأنه ليس عندك يقين ، وإذا قلت (علمت) فقد أخبرته أنه ليس عندك شك^(٤) .

القول الرابع : لا يجوز الحذف إلا فيما سُمع منها نحو : (ظن ، وخال ، وحسب) ولا يجوز فيما لا يُسمع .

وذهب إلى هذا القول أبو^(٥) العلاء إدريس .

ثم أشار ابن عنقاء إلى أنه لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين بالإجماع^(٦) وعُلل ذلك بأنه لا يجوز أن يُؤتى بمبتدأ دون خبر أو العكس قبل دخول الناسخ فكذلك بعده^(٧) .

^(١) ينظر أسرار العربية 98 ، والتصريح 196/2 .

^(٢) ينظر شرح الجمل 1/291 .

^(٣) ينظر أسرار العربية 98 .

^(٤) ينظر شرح المفصل 4/327 .

^(٥) ينظر رأيه في التصريح 198/2 ، وكشف المهم 34 .

^(٦) ينظر كشف المهم 34 ، وينظر المفعول به وأحكامه عند النحويين 29.

^(٧) ينظر التصريح 198/2 .

* التعقيب:

ذكر ابن عنقاء في إعراب قوله تعالى: ﴿غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةُ﴾ ثلاثة عشر وجهاً إعرابياً في كتابه كشف الهم رَجَّحَ منها أن تكون (غير) مفعولاً به لـ (ظن) لا ثاني له ، ويكون (ظن) بدلاً من (غير) ثم استطرد في الحديث عن خلاف العلماء في حذف مفعولي (ظن) أو إحدى أخواتها اقتصاراً فذكر أن للعلماء أربعة مذاهب اختار منها الجواز مطلقاً مع أنه في الجواب السامي منع حذف أحد المفعولين اقتصاراً لاتفاق العلماء على منع ذلك .

والأظهر أنه يجوز حذف المفعولين اقتصاراً إن حصلت الفائدة ، كما في الآية السابقة : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ وإذا لم يقارن الحذف قرينة تحصل بها الفائدة لم يجوز الحذف كإقتصارك على (ظن) من قولك : (أظن زيدا منطلقاً) وكما لا يجوز لمن قال : (زيد منطلق في ظني) أن يقتصر على (في ظني) فكذلك لا يجوز لمن قال : (أظن زيدا منطلقاً) أن يقتصر على (أظن) ^(١) .

(30) وقوع الفاعل جملة

قال ابن عنقاء : " ... الفاعل اسم مطلقاً أي : صريح أو مؤوّل بالصريح ... فخرج بالاسم الجملة ، فقد أجاز مجيئها فاعلاً قومٌ كثعلب وهشام مطلقاً ، نحو :

وما راعني إلا يسيرُ بشرطةٍ

والصحيح أن أصله : (أن يسير) ، فحذفت (أن) المصدرية فارتفع الفعل ، وقومٌ

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 2 / 73 .

كسيويوه والفراء وأصحابهما بشرط اشتمالها على استفهام أو لام قسم أو نحوه من
 المعلقات مع كون العامل قلبياً نحو : ﴿ تَمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا النَّيَّاتِ
 لَيْسَ جُنَّةً ﴾^(١) ، ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾^(٢) فـ (كيف فعلنا) فاعل (تبين)
 ، و (ليس جنه) فاعل (بدا) ، والأصح أن فاعلهما ضمير عائد إلى مصدرهما المفهوم
 منهما ، أي : (بدا هو أي : البداء) ، و (تبين هو أي : التبين) والجملة مفسرة
 للضمير " (٣) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في الفاعل : هل يقع جملةً أو لا ؟ على أقوال :
 القول الأول : أن الفاعل يقع جملة مطلقاً .

ونُسب هذا القول إلى هشام^(٤) وثعلب^(٥) ،
 وعُزي إلى جماعة من الكوفيين^(٦) .

واستدلوا على ذلك بالسماع^(٧) فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا
 بِهِمْ ﴾

وقول الشاعر :

(١) سورة يوسف ، الآية : 35 .

(٢) سورة إبراهيم ، الآية : 45 .

(٣) غرر الدرر 506/2 ، 507 ، وينظر التشنيف 20 / أ ، و الجواب السامي 90 ونزهة الأثبات 4 / ب .

(٤) ينظر رأيه في ارتشاف الضرب 201 / 2 ، ومغني اللبيب 89 / 2 ، وتعليق الفرائد 217 / 4 .

(٥) ينظر رأيه في الخصائص 201 / 2 ، والجملة النحوية 128 ، والمراجع التي في الحاشية السابقة مع أرقام صفحاتها .

(٦) ممن عزا هذا الرأي إليهم أبو حيان في ارتشاف الضرب 179 / 2 ، والأزهري في التصريح 233 / 2 .

(٧) ينظر إعراب الجمل 162 .

وما راعني إلا يسيرُ بشرطةٍ وعهدي به قيناً يسيرُ بكير^(١)

القول الثاني : أنه يقع جملةً شريطة أن يكون العاملُ فعلاً قلبياً ، وأن تكون الجملة مقترنةً بمعلق .

واختلف أصحاب هذا القول في نوع المعلق على مذهبين :

المذهب الأول : أن يكون التعليق بالاستفهام خاصةً دون سائر المعلقات .

وذهب إلى هذا الرأي الدماميني^(٢) وزاد شرطاً آخر ، وهو أن يكون الإسناد إلى مضاف محذوف إلى الجملة ؛ لأن المعنى في نحو : (ظهر لي أقام زيد ؟) : ظهر لي جواب أقام زيد ، أي : جواب قول القائل كذلك ، وهذا لا بد من تقديره ؛ دفعاً للتناقض إذ ظهور الشيء منافٍ للاستفهام المقتضي الجهل به^(٣) .

المذهب الثاني : لا يُشترط أن يكون التعليق بالاستفهام ، بل به وبسائر المعلقات .

وُنُسب هذا القول إلى سيبويه^(٤) ، وذهب إليه الفراء^(١) وجماعة آخرون^(٢) .

^(١) البيت من بحر الطويل ، وهو لخليل النصري الأسدي ، وتجد بلا نسبة في الخصائص 201/2 ، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 5/3 ، وبلا نسبة في مغني اللبيب 89/2 ، وشرح أبيات البغدادى 304/6 ، 308 ، وروي في بعضها ... فينا يفشّ بكير) والشاهد: (يسير) حيث جاءت هذه الجملة فاعلاً ، والقين : هو الحداد ، والكير هو الزق الذي ينفخ فيه الحداد.

^(٢) تعليق الفرائد 218/4 .

^(٣) السابق .

^(٤) نسبته إليه جماعة كما ذكر ابن هشام في مغني اللبيب 89/2 ، كما عزاه إليه ابن عنقاء في غرر الدرر 505/2 ، ولعلهم استشفوا ذلك من قول سيبويه حينما أورد قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُذُنَهُ ﴾ : " ألا ترى أنك لو قلت : (بدا لهم أيهم أفضل) لحسن حسنه في (علمت) كأنك قلت : ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا " الكتاب 110/3 ، والحقيقة أن سيبويه وإن حسن هذا الأسلوب — يشوبُ كلامه شيءٌ من الغموض ، فليس في نصّه ما يدلّ دلالةً واضحةً أو ينصّ نصّاً صريحاً على أنه يرى صحة مجيء الفاعل جملة ، وبهذا أرى أن مأنسب إليه

ومثّلوا لذلك بنحو : (ظهر لي أقام زيد) في الاستفهام ، واستشهدوا له بقوله تعالى :
﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُئْتَهُ ﴾ في التعليق باللام التي للقسم .
 القول الثالث : أنه لا يجوز وقوع الفاعل جملةً ، سواءً أكان فعلها عاملاً قليلاً أم لا .
 وهو اختيار ابن ^(٣) عنقاء وذهب إلى هذا الرأي الفارسي ^(٤) وابن ^(٥) عطية والعكبري ^(٦)
 وابن ^(٧) عصفور وابن ^(٨) هشام ، ونُسب هذا القول إلى البصريين ^(٩) .
 وجعل ابن هشام هذا المذهب هو المشهور ، كما نسبه إلى الأكثرين ^(١٠) .
 فأصحاب هذا الرأي يرون أن الفاعل لا يكون إلا اسماً أو مؤولاً به بحرف
 مصدرى ^(١١) ، أو بغيره في باب التسوية عند بعضهم ^(١٢) .

يحتاج إلى إعادة نظر .

^(١) معاني القرآن 2/ 109 .

^(٢) ينظر ارتشاف الضرب 2/ 179 .

^(٣) غرر الدرر 2/ 506 والتشنيف 20 / أ ، والجواب السامي 90 ، ونزهة الأثبات 4 / ب .

^(٤) البغداديات 525 ، 527 .

^(٥) المحرر الوجيز 993 .

^(٦) اللباب 1/ 152 .

^(٧) شرح الجمل 1/ 93 .

^(٨) مغني اللبيب 2/ 245 .

^(٩) ممن عزا إليهم هذا الرأي أبو حيان في ارتشاف الضرب 2/ 179 ، والأزهري في التصريح 2/ 233 .

^(١٠) مغني اللبيب 2/ 89 .

^(١١) كثير من النحويين وصفوا الفاعل بأنه اسم صريح أو مؤول ، وهذا يعني أنهم لا يرون مجيئه جملةً ، ينظر مثلاً :
 البيان للشريف الكوفي 119 ، وأسرار العربية 60 ، وترشيح العلل 89 ، وشرح الألفية لابن الناظم 157 ، وتوضيح
 المقاصد 1/ 139 ، وأوضح المسالك 2/ 75 ، والفوائد الضبائية 1/ 253 .

^(١٢) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني 2/ 60 .

وعللوا عدم مجيء الفاعل جملة بما يأتي :

أولاً : أن الفاعل يُكنى عنه فلا يجوز قيام الجملة مقامه ؛ لأنك لو فعلت ذلك للزمك إضمارها ، وليس لها إضمار^(١) .

ثانياً : أن الجمل قد عمل بعضها في بعض ، فلا يصح أن يعمل فيها الفعل لا في جملتها ، ولا في أبعاضها ، إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد هنا^(٢) .

وأجاب ابن عنقاء عن بعض ما احتجّ به من أجاز ذلك بأن قوله تعالى : ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ بأنه يمكن أن يكون فاعل (تبين) ضمير المصدر الذي يدلّ عليه وهو التبيين ، أي : (تبين هو أي : التبيين)^(٣) .

وخرج البيت : (وما راعني إلا يسير) بأن الأصل : (أن يسير)^(٤) ولكن حُذفت (أن) ، فالمصدر المؤول هو الفاعل ، ولما حُذفت (أن) ارتفع الفاعل وخرج قوله تعالى : ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ﴾ بأنه يحتمل أن يكون فاعل (بدا) ضمير المصدر الـمدال عليه وهو البداء ، كأنه قال : (ثم بدا لهم هو ، أي : البداء)^(٥) ،

وجعل بعضهم اللام في قوله : (ليسجننه) إمّا جواباً لقسم محذوف ، تقديره : (والله ليسجننه) ، وإمّا جواباً لـ (بدا) ؛ لأن (بدا) من أفعال القلوب ، وهي تجري مجرى

(١) ينظر البغداديات 525 ، واللباب 1/ 153 .

(٢) ينظر اللباب 1/ 153 .

(٣) ينظر غرر الدرر 2/ 506 .

(٤) ينظر السابق .

(٥) ينظر غرر الدرر 2/ 506 وينظر المحرر الوجيز 993 ، وشرح الجمل لابن عصفور 1/ 93 ، ومغني اللبيب 2/ 89 ، والإفادة 140 .

القسم فتحتاج إلى جواب^(١) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الثاني، فمنع وقوع الفاعل جملةً ، وخرّج ماورد في ذلك من نصوص بما يتوافق مع قاعدته ومذهبه ، وما ذهب إليه هو الراجح ؛ لأن الفاعل كجزء من الفعل ، ولا يمكن جعل الجملة كاجزاء ؛ لاستقلالها^(٢) .

وأما ما أورده القائلون بالجواز من استشهادات سواءً منهم من أطلق القول بالجواز أم من اشترط لذلك شروطاً فالأقرب أن هذه الشواهد وما تبعها من أمثلة تُؤوّل فيها الجملة بمصدر منوي^(٣) ، فيكون التقدير : (وتبين لكم كيفية فعلنا بهم) ، و(ومارعني إلا سيره) ، و (ثم بدا لهم السجّن) وبذلك يكون الفعل مسنداً إلى مصدر لا إلى فعل.

(31) نوع الاسم المرفوع بعد الظرف المعتمد على شيء

قال ابن عنقاء حينما أعرب (شيء) في قوله تعالى : ﴿ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٤) : " شيء : هو المبتدأ ، فمحله الرفع وإن كان لفظه مجروراً ، ويجوز برجحان كون (شيء) مرفوعاً بالظرف نفسه ؛ لأنه إذا اعتمد على نفي أو استفهام ، أو موصول ، أو موصوف ، أو ذي حال ، أو ذي خبر ، رفع الظاهر فاعلاً إن قُدّر متعلقه نحو : (

^(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 93 / 1 .

^(٢) ينظر اللباب 152 / 1 .

^(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 6 / 3 .

^(٤) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

حصل ، ويقع ، وكائن (ونائباً عن الفاعل إن قُدِّر نحو : (وُجد ويُوجد وموجود) ،
ورُفِع الظاهر به حينئذٍ هو الراجح على المعتمد ، وقيل : مرجوح ، وقيل : واجب ،
ونُسب للأكثرين ، وقيل : ممتنع فيجب جعله مبتدأً كما مرّ ، وقيل : يستوي الأمران .
والصحيح أنه الرفع حينئذٍ نيابةً عن عامله ، لتضمنه معنى الفعل ، لا متعلقه المحذوف
خلافًا لابن مالك ، ولا معنى متعلقه الفعلي خلافًا لبعضهم " ^(١) . وحينما أعرب (ميل)
في قول الشاعر :

أَمَالِكُ عَنْ صَدِّ أَمَالِكٍ عَنْ صَدِّ لِظْلَمِكَ ظُلْمًا مِنْهُ مِيلٌ لِعِطْفَةٍ ^(٢)

قال : ميل : بالرفع إما فاعل أو نائب فاعل للظرف المتقدم أعني (لك) وهو الراجح
... ورافعه الظرف نفسه نيابةً عن متعلقه ... لا متعلقه المحذوف خلافًا لابن مالك مع
قوله باستتار ضمير الاستقرار في الظرف حيث لم يرفع ظاهراً ، وهو تناقض منه ؛ لأن
الضمير لا يستتر إلا في عامله ، وإذا كان هو العامل في الضمير لزم أن يكون هو العامل
في الظاهر " ^(٣) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور المعتمد على
نفي ، نحو : (ما في الدار أحد) ، أو استفهام ، نحو : (أفي الدار زيدٌ) ، أو
موصوف ، نحو : (مررت برجلٍ معه صقر) ، أو موصول ، نحو : (جاء الذي في الدار
أبوه) ، أو صاحب خبر ، نحو : (زيد عندك أخوه) ، أو صاحب الحال ، نحو : (

^(١) كشف المهم 48 ، 49 ، وينظر إعراب المنحة 1 / ب ، والتشنيف 5 / ب ، 6 / أ ، وغرر الدرر 3 / 1296 .

^(٢) ينظر التمهيد (آثاره).

^(٣) نزهة الأثبات 3 / ب .

مررت بزيد عليه جبة (١) هل هو فاعل (٢) أو مبتدأ ؟
القول الأول: أنه يجب كونه فاعلاً ، ويمتنع كونه مبتدأ .
وهذا الرأي نقله ابن هشام الخضرأوي عن الأكثرين (٣) .
القول الثاني: أنه يمتنع كونه فاعلاً ، ويجب كونه مبتدأ .
ونسب ابن عنقاء هذا الرأي إلى سيبويه (٤) مع أن المشهور عن سيبويه أنه يجيز رفعه
على أنه فاعل (٥) .
القول الثالث: أنه يستوي فيه الأمران .
وأثبت ابن عنقاء هذا الرأي دون أن ينسبه لأحد أيضاً (٦) .
القول الرابع: أن الراجح كونه فاعلاً ، والمرجوح كونه مبتدأ .
وهو اختيار ابن (٧) عنقاء ، وله أن يستدلّ بأن الأصل عدم التقديم والتأخير (٨) .
القول الخامس: أن المرجوح كونه فاعلاً ، والراجح كونه مبتدأ .
وقد ذكر ابن (٩) هشام وابن (١٠) عنقاء هذا الرأي دون أن ينسباه لأحد .

(١) تنظر الأمثلة في مغني اللبيب 104/2 ، والتشنيف 5 / ب ، وغرر الدرر 1296/3 .
(٢) أو نائب فاعل ، وسأقتصر في مناقشة المسألة على ذكر الفاعل اختصاراً كما فعل ابن هشام في المغني 104/2 ، 105 .
(٣) ينظر ارتشاف الضرب 27 / 2 ، 28 ، ومغني اللبيب 105/2 ، وغرر الدرر 1296/3 .
(٤) ينظر غرر الدرر 1296/3 .
(٥) ينظر الإنصاف 1/ 52 ، 55 .
(٦) ينظر كشف المهم 49 .
(٧) كشف المهم 49 ، والتشنيف 5 / ب ، وغرر الدرر 145 / 1 ، 1296/3 .
(٨) ينظر مغني اللبيب 104/2 .

ثم أشار ابن عتقاء إلى أن النحويين اختلفوا في رفع الاسم الظاهر الواقع فاعلا بعد

الظرف على مذاهب :

المذهب الأول : أن الرفع متعلقه المحذوف .

وذهب إلى هذا القول ابن (٣) مالك .

المذهب الثاني : أن الرفع هو معنى متعلقه المحذوف .

وذكر ابن (٤) عنقاء هذا الرأي دون أن ينسبه لأحد .

المذهب الثالث : أن الرفع هو الظرف نيابةً عن عامله لتضمنه معنى الفعل .

وهو اختيار ابن (٥) عنقاء وإليه ذهب ابن (٦) هشام .

واستدل ابن هشام على ذلك بما يأتي :

أولاً : امتناع تقديم الحال في نحو : (زيدٌ في الدار جالساً) ، فجالساً لا يصلح تقديمها على (في الدار) لأن الجار والمجرور هو العامل في الحال وهو عامل ضعيف ، ولو كان العامل فيها المتعلق المحذوف لصح التقديم (٧) .

ثانياً : أن الشاعر قال :

(١) مغني اللبيب 104/2 .

(٢) كشف المهم 49 .

(٣) شرح التسهيل 318/1 .

(٤) كشف المهم 49 .

(٥) ينظر كشف المهم 49 .

(٦) ينظر مغني اللبيب 105/2 .

(٧) ينظر السابق .

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمْ فَإِنَّ فَوَادِيَّ عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ^(١)

فقد أكدّ الضمير المستتر في الظرف بـ (أجمع) والضمير لا يستتر إلا في عامله ، وهذا يدلّ على أن الظرف هو العامل ، ولا يصحّ أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع المتعلّق المحذوف وهو الاستقرار ؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان^(٢) .

وردّ ابن^(٣) عنقاء تبعاً لابن^(٤) هشام على ابن مالك بأنه وقع في تناقض ، فقد اختار اختار أن يكون العامل في الاسم الظاهر بعد الظرف هو المتعلّق المحذوف مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف ، وهذا لا يتمّ ؛ لأن الضمير لا يستكن إلا في عامله .

قلت : قد وقع ابن هشام في التناقض الذي كان يخاف منه ، فهو في أوضح المسالك^(٥) ^(٥) حينما أورد قوله تعالى : ﴿وَالرَّكْبُ اسْقَلْ مِنْكُمْ﴾^(٦) ، ذكر أن العامل في الظرف الظرف الواقع خبراً هو المتعلّق المحذوف ، وتقديره : (كائن ، أو مستقر) وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف ، ومثّل لذلك بقول الشاعر :

فَإِنَّ فَوَادِيَّ عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

وجعل (أجمع) توكيداً لضمير الاستقرار ، وقد حُذف الاستقرار واستكنّ ضميره في

^(١) البيت من بحر الطويل ، وهو لجميل بثينة ، وتجدّه في ديوانه 73 ، وبلا نسبة في أوضح المسالك 182/1 ، وبلا نسبة في مغني اللبيب 105/2 ، وبلا نسبة في شرح الأشموني مع حاشية الصبان 294/1 ، وقد سبق ذكر الشاهد ووجه الاستشهاد في المتن .

^(٢) ينظر مغني اللبيب 105/2 .

^(٣) نزّهة الأثبات 3 / ب .

^(٤) ينظر السابق .

^(٥) 182/1 .

^(٦) سورة الأنفال ، الآية : 42 .

الظرف ، وجاءت (أجمع) تأكيداً له ^(١) ، فهو إذاً يرى أن العامل في الظرف محذوف مع اعترافه بأن الضمير مستكن في الظرف وهذا تضارب وقع فيه .
ويمكن أن يُعتذر له بأنه تراجع في المغني عما كان في الأوضح .

* التعقيب :

جوّز ابن عنقاء أن يكون الاسم الواقع بعد الظرف إذا اعتمد على واحد من الأمور السابقة مبتدأ واختار الأول ، والأقرب أن القول الخامس هو الأقوى ، وهو أن الأرجح كونه مبتدأ والمرجوح كونه فاعلاً ؛ لأن القول بأنه فاعل يجرُّ إلى خلاف آخر وهو : ما العامل في الاسم الظاهر بعد الظرف : هل هو الظرف ؟ أو متعلّقه المحذوف ؟ أو غير ذلك ؟ والقول بأنه مبتدأ يخرجنا من ذلك الخلاف .

(32) حذف فعل الفاعل إذا أُجيب به استفهام مقدّر^(٢)

قال ابن عنقاء حينما تحدث عن أحكام الفاعل : " ومنها أنه يصح حذف فعله الرفع له في أماكن : أن يُجاب به استفهام ... مقدّر : كـ : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رَجَالٌ . . . ﴾ ^(٣) ببناء (يُسَبِّحُ) للمفعول ، أي : يسبحه رجال ، جواباً لمن قال : من يسبحه ؟ والأصح أن هذا ... مقيس ، وقيل المحذوف مبتدأ ، أي :

^(١) ينظر أوضح المسالك 1/ 182 .

^(٢) يُمكن أن يكون عنوان المسألة أيضاً : (نوع المرفوع في قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رَجَالٌ . . . ﴾ .

^(٣) سورة النور ، الآية : 36 ، وسيأتي تخريج القراءة .

المسَّبَح رجال ، جواباً لمن قال من المسَّبَح ؟ " (١) .

* المناقشة :

يجوز حذف فعل الفاعل إذا وقع جواباً لاستفهام حقيقي ، كقولك : (نعم زيد)
جواباً لمن سأل : (هل قرأ أحد ؟) ، أي : نعم ، قرأ زيد (٢) ، وجوز ابن عنقاء أيضاً
حذف فعل الفاعل إذا وقع جواباً لاستفهام مقدّر وجعله مقيساً ، ومثّل لذلك بقراءة ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رَجَالٌ . . . ﴾ (٣) ببناء : (يُسَبِّحُ) للمفعول فقال
: إن التقدير : (يسبحه رجال) فـ (رجال) عنده إذا فاعل غير أن النحويين لهم أقوال
أخرى في هذا المرفوع على التفصيل الآتي :

القول الأول : أنه مبتدأ ، وخبره محذوف .

ومن ذهب إلى هذا القول ابن (٤) طولون .

واستدلّ لرأيه بأن في ذلك مطابقة الجواب للسؤال ، ذلك أن السؤال جملة اسمية (أي :
من يسبحه؟) ، فينبغي أن يكون الجواب جملة اسمية أيضاً (٥) .

القول الثاني : أن المرفوع خبر لمبتدأ محذوف .

ونُسب هذا الرأي إلى الجمهور (٦) ، وعلى هذا المذهب يكون التقدير في الآية : (المسَّبَح

(١) غرر الدرر 2/ 521 ، 522 ، وينظر الجواب السامي 212 .

(٢) ينظر التصريح 2/ 254 .

(٣) قراءة الآية بـ ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ بفتح الباء هي قراءة ابن عامر وأبي بكر ، وقراءة الباقيين بالكسر ، ينظر حجة القراءات
لأبي زرعة 501 ، وغيث النفع 2/ 912 ، وإبراز المعاني 615 ، والعنوان في القراءات السبع 458 .

(٤) شرح الألفية 1/ 316 ، وابن طولون : هو محمد بن علي الدمشقي حفظ الكثير من الكتب والمصنفات ، له نظم
وليس بشاعر ، توفي سنة 953 هـ . ينظر الأعلام 6/ 291 .

(٥) ينظر شرح ابن طولون للألفية 1/ 316 .

(٦) نسبه إليهم الأزهري في التصريح 2/ 259 ونصّ على ابن العليج .

رجال) .

واعترض على هذا القول بأنه لو جعل (رجال) خيراً لمبتدأ محذوف فسيكون التقدير: (المسبّح رجال) ؛ لأن الفعل مبني للمفعول ، وحينئذٍ يفسد المعنى ؛ لأن الرجال مسبّحون وليسوا مسبّحين^(١).

القول الثالث : أنه فاعل لفعل محذوف .

وهو اختيار ابن^(٢) عنقاء ، وذهب إلى هذا القول سيبويه^(٣) والفراء^(٤) والجرمي^(٥) والمـرد^(٦)

وابن^(٧) السراج وابن^(٨) جني وغيرهم^(٩) .

فهؤلاء يرون أن الفعل يُحذف جوازاً إذا دلّ عليه دليل كأن يقع جواباً لسؤال مقدّر^(١٠)، ومثلوا لذلك بشواهد عدّة ، منها مثلاً :

^(١) ينظر التصريح 2/ 256 .

^(٢) غرر الدرر 2/ 522 ، والجواب السامي 212 .

^(٣) الكتاب 1/ 288 ، 290 .

^(٤) معاني القرآن 1/ 241 ، 2/ 154 .

^(٥) ينظر رأيه في التصريح 2/ 258 .

^(٦) المقتضب 3/ 211 ، 282 .

^(٧) الأصول 3/ 473 .

^(٨) الخصائص 2/ 192 ، 193 .

^(٩) ينظر مثلاً : مشكل إعراب القرآن 255 ، والكشاف 348 ، والمحرر الوجيز 666 ، وشرح المفصل لابن يعيش 1/

212 ، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 118 ، واللباب للإسفراييني 58 ، وشرح الألفية لابن الناظم 160 ، 161 ،

والتعليقة لابن النحاس 1/ 134 ، وأوضح المسالك 2/ 82 ، 83 ، والمقاصد الشافية 2/ 562 ، وشرح الألفية

للمكودي 91 .

^(١٠) ينظر غرر الدرر 2/ 522 .

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾^(١)
برفع شركاء، وكأنه قيل : من زينّه ؟ فقيل : شركائهم ، أي زينّه شركائهم^(٢) .

ومنها قول الشاعر :

لَيْلِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مَّا تَطِيحُ الطَّوَائِفُ^(٣)

وكانه قيل : من يبيّكه ؟ فقيل : ضارع ، أي : يبيّكه ضارع^(٤)

فمثل هذا التقدير إذاً يكون في قوله تعالى : ﴿ يُسَيِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ .
رَجَالٌ . . . ﴾ ، فسياق الآية يوحي بسؤال مقدر ، وهو : من يسبحه ؟ فقيل : رجال ،
أي : يسبحه رجال .

وإذا كان ابن عنقاء اختار حذف الفعل في الآية السابقة فقد جعل الجرمي^(٥) وابن^(٦)
جني حذف الفعل هنا قياساً ، فقالا : يجوز أن يُقال : (أَكَلَ الْخَبْزُ زَيْدٌ ، وَرُكِبَ الْفَرَسُ
مُحَمَّدٌ) كما كان ذلك في الشواهد السابقة، وصحّح ابن عنقاء ما قالوه .

القول الرابع : أنه يجوز جعل المرفوع فاعلاً ، ويجوز جعله خبراً لمبتدأ محذوف ،
والأولى كونه فاعلاً .

^(١) سورة الأنعام ، الآية : 137 ، والقراءة بضم الزاي وكسر الياء هي قراءة ابن عامر ينظر النشر 2/ 253 ، 256 .

^(٢) ينظر الكتاب 1/ 290 ، ومشكل إعراب القرآن 255 .

^(٣) البيت من بحر الطويل ، واختلف في قائله ، فهو للحارث بن هنيك في الكتاب 1/ 288 ، وشرح المفصل لابن
يعيش 1/ 214 ، وللبيد في تخلص الشواهد لابن هشام 478 ، ولضرار بن هُشَل في معاهد التنصيص 1/ 202 ،
ولنهشل في خزانة الأدب 1/ 147 ، والشاهد فيه : (ضارع) فقد جاء فاعلاً لفعل محذوف ، ومعنى البيت : لَيْلِكَ يَزِيدُ
رجلان : أحدهما ضارع ذليل ، والآخر متوقعٌ معروف لأجل إذ هاب المنايا يزيد ، ينظر التصريح 2/ 258 .

^(٤) ينظر الكتاب 1/ 288 ، وشرح المفصل لابن يعيش 1/ 214 .

^(٥) ينظر التصريح 2/ 258 .

^(٦) الخصائص 2/ 193 .

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ أَبُو^(١) حِيَانٍ وَالْأَشْمُونِيُّ^(٢) .

وَاسْتَدَلَّ الْأَشْمُونِيُّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ الْآيَةَ قُرِئَتْ بِنَاءِ الْفِعْلِ (يَسْبَحُ) لِلْمَعْلُومِ ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ (رَجَالَ) سَيَكُونُ فَاعِلًا لَهُ^(٣) ، فَيَنْبَغِي أَيْضًا أَنْ يُؤْخَذَ بِهَذَا الْإِعْرَابِ فِي الْقِرَاءَةِ الْآخَرَى وَهِيَ (يُسَبِّحُ) .

كَمَا أَنَّ الْبَيْتَ : (لِيُنْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ ...) رُوي بِنَاءِ الْفِعْلِ فِيهِ لِلْمَعْلُومِ ، فَقِيلَ : (لِيُنْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ ...) بِنَصْبِ (يَزِيدُ) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَرَفَعَ (ضَارِعُ) عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ^(٤) .

* التَّعْقِيبُ :

اخْتَارَ ابْنُ عَنَقَاءَ أَنْ يَكُونَ (رَجَالَ) فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ فِي قِرَاءَةِ الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ فَاعِلًا لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ ، وَجَعَلَ ذَلِكَ مِثَالًا لِحَذْفِ فِعْلِ الْفَاعِلِ حِينَمَا يَقَعُ جَوَابُ اسْتِفْهَامٍ مَقْدَرٍ ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ كَوْنَ هَذَا الْمَرْفُوعِ فَاعِلًا ثَابِتٌ فِي الْقِرَاءَةِ الْآخَرَى وَهِيَ (يُسَبِّحُ) يَقْوِي هَذَا الْقَوْلَ .

^(١) ارتشاف الضرب 182/2 .

^(٢) شرحه على الألفية 70/2 .

^(٣) ينظر السابق .

^(٤) ينظر السابق .

(33) المختار في المرفوع بعد (إذا) الشرطية

قال ابن عنقاء : " ومنها (أي : من أحكام الفاعل) أنه يصحّ حذف فعله الرفع له ...

حيث فسره فعلٌ متأخّر ، وحذفه حينئذٍ واجب ، كـ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ^(١)

و: لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ

أي : إذا انشقت السماء ، وإن هلك منفس ؛ لأن أدوات الشرط تختصّ بالفعل على

الصحيح ، ونحو :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ
.....

أي : فإن ضللت ؛ لأن من لم ينفعه علمه فقد ضلّ ، فحذف (ضلّ) وحده ، فانفصل

الضمير " (٢)"

*** المناقشة :**

^(١) سورة الانشقاق ، الآية : 1 .

^(٢) غرر الدرر 524/2 بتصرف يسير، وينظر التشنيف 20 / أ .

اختلف النحويون في المرفوع بعد (إذا) الشرطية ، نحو قوله تعالى : **﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾** : ما المختار فيه ؟ الرفع بفعل محذوف ، أم الرفع على أنه مبتدأ على قولين :
 القول الأول : أنه مرفوع بفعل محذوف مفسره المذكور وهو اختيار ابن^(١) **عنقاء** ، وهو المفهوم من كلام سيبويه^(٢) ، كما ذهب إليه المبرد^(٣) والفارسي^(٤) والجرجاني^(٥) وكثير من النحويين^(٦) ،

فابن **عنقاء** يرى أن المرفوع بعد (إذا) الشرطية في نحو قوله تعالى : **﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾** فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور^(٧) والتقدير : إذا انشقت السماء .
 وقاس ابن **عنقاء** (إذا) الشرطية على (إن) الشرطية ، فكما أن المرفوع بعد (إن) في نحو قول الشاعر :

لا تجزعي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكَتُهُ وإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجزعي^(٨)

(١) غر الدرر 524/2 .

(٢) الكتاب 232/4 .

(٣) المقتضب 76/2 .

(٤) التعليقة 166/1 ، وكتاب الشعر 604/2 .

(٥) المقتصد 223/1 .

(٦) ينظر مثلاً : الإنصاف 620/2 ، و شرح اللمع للواسطي 273 ، و (الفصول الخمسون) 194 ، و شرح التسهيل لابن مالك 213/2 ، و شرح الألفية لابن الناظم 282 ، و ارتشاف الضرب 238/2 ، و شرح شذور الذهب 193 ، و مغني اللبيب 114/1 ، و شرح الألفية لابن عقيل 242/1 ، و المقاصد الشافية 98/4 ، و خلاصة الإعراب 397 ، و تعليق الفرائد 170/5 ، و النجم الثاقب 254/1 ، و المقاصد النحوية 759/2 ، و الفوائد الضيائية 138/2 ، و التصريح 207/2 ، و خلاصة الكتب 368/1 .

(٧) ينظر خلاصة الإعراب 379 ، و إعراب الشواهد القرآنية 124 .

(٨) البيت من بحر الكامل ، وهو للنمر بن تولب ، و تجده في الكتاب 185/1 ، و المقتضب 76/2 ، و شرح المفصل 218/1 ، و بلا نسبة في مغني اللبيب 185/1 ، و بلا نسبة في شرح ابن عقيل 263/1 ، و الكنوز الذهبية 1/1 .

وقول الشاعر :

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسبْ لعلك تمديك القرون الأوائل^(١)

لا يكون إلا فاعلاً فكذلك المرفوع بعد (إذا) الشرطية في نحو قوله تعالى : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ لا يكون إلا فاعلاً.

ولما اختاره ابن عنقاء أدلة أخرى ذكرها النحويون منها ما يأتي :

أولاً : أن (إذا) فيها معنى المجازة فهي بالفعل أولى^(٢) .

ثانياً : أن فيه طرداً لباب الشرط ، إذ يتحقق به إضافة (إذا) إلى جملة فعلية^(٣).

ثالثاً : ما ذكره ابن عنقاء من أن إذا مختصة بالدخول على الأفعال؛ وبيان ذلك أن (إذا) فيها معنى الشرط والجزاء ، والشرط متعلقٌ بأمر يصح أن يوجد ، ويصح ألا يوجد ، وهذا المعنى لا يكون إلا في الأحداث المتجددة ، ولهذا اختصت (إذا) بالدخول على الأفعال^(٤).

القول الثاني : أنه يجوز وقوعه مبتدأ .

وذهب إلى هذا الرأي ابن^(٥) جني ، ونُسب إلى الكوفيين أنه يكون مبتدأ لا فاعلاً لفعل

350، والشاهد فيه : (إن منفس أهلكته) فقد ارتفع ما بعد (إن) بفعل محذوف .

(١) البيت من بحر الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة ، تجده في ديوانه 85 وبلا نسبة في شرح التسهيل 149/1 ، وبلا نسبة في التصريح 334/1 ، وخزانة الأدب 34/3 ، وروايته في الديوان (فإن أنت لم تصدقك نفسك...) والشاهد فيه (فإن أنت) ووجه الاستشهاد فيه كسابقه .

(٢) ينظر مشكل إعراب القرآن 741 .

(٣) ينظر شرح الألفية لابن الناظم 159.

(٤) ينظر البغداديات 215 .

(٥) الخصائص 144/1 .

محذوف^(١) .

واستدل أصحاب هذا القول بما يأتي :

أولاً : بالسماع الذي لا يقبل التأويل ، وذلك في قول الشاعر :

إذا هولم يخفني في ابن عمي وإن لم ألقه الرجلُ الظلوم^(٢)

وقول الشاعر :

وأنت امرؤ جلط إذا هي أرسلت يمينك شيئاً أمسكتهُ شمالكا^(٣)

ثانياً : أن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إن) ونحوها ، بل طلبها له كطلب همزة الاستفهام التي هي بالفعل الأولى ، وإذا لم يلزم أن يكون مابعد الهمزة فاعلاً فكذلك لا يلزم أن يكون مابعد (إذا) فاعلاً^(٤) .

* التعقيب :

- 1_ يرى ابن عنقاء أن المرفوع بعد (إذا) الشرطية يجب أن يكون فاعلاً مرفوعاً بفعل محذوف يفسره المذكور ؛ معللاً رأيه بأن أدوات الشرط مختصة بالأفعال .
- 2_ القول بأن المرفوع بعد (إذا) يجب كونه مرفوعاً بفعل محذوف قوي ، كما أن القول

(١) نسبه إليهم ابن الأنباري في الأنصاف 620/2 .

(٢) البت من بحر الطويل ، وهو لضيغم الأسدي ، وتجدّه في الخصائص 144/1 ، وشرح التسهيل 213/2 ، والشاهد فيه : (إذا هو لم يخفني) فالمرفوع بعد (إذا) يستلزم أن يكون مبتدأ ؛ لأنه ضمير شأن ، وضمير الشأن لا يرتفع بفعل يفسره مابعده ، فدلّ ذلك على أن مابعد (إذا) يجوز وقوعه مبتدأ .

(٣) البيت من البحر الطويل ، وقائله مجهول ، وتجدّه في شرح التسهيل 214/2 ، والشاهد فيه : (إذا هي أرسلت) فقد جاء ضمير القصة بعد (إذا) مبتدأ ، ولا يصح كونه فاعلاً لفعل محذوف ؛ لأن ضمير القصة لا يرتفع بفعل يفسره مابعده ، و(الجلط) : القليل الماء .

(٤) ينظر شرح التسهيل 213/2 .

بجواز الأمرين قويّ ، والأقرب أن الاختصار على كونه مبتدأ هو الأقوى ؛ لما يأتي:

أ_ أن كونه مرفوعاً بفعل محذوف يستلزم التقدير ، ومالا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

ب_ ورد الاسم مرفوعاً بعد (إذا) الشرطية في أكثر من عشرين موضعاً في القرآن الكريم وفي نحو ست مئة شاهد^(١) من الشعر المحتج به ، وتقدير فعل محذوف في كل تكلف .

(34) حذف الفاعل إذا دلّ عليه السياق

ذكر ابن عنقاء أن الفاعل يُحذف (... حيث دلّ عليه السياق مطلقاً جوازاً ، قاله السهيلي ، وقوم تبعاً للكسائي وأصحابه كخبر " لا يزني الزاني ... إلخ ، و ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الثَّرَاقِي﴾^(٢) و (إذا كان غداً فأتني) ، والصحيح أنه لا يجوز حذفه في غير ما مر^(٣) ، بل إن قد ظهر فذاك ، وإلا فهو ضمير مستتر عائد إلى مذكور كـ (زيد قام و ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾^(٤) ففاعل (ساء) ضمير عائد للتمييز بعده . أو إلى ما دلّ عليه عامله ، كقوله ﷺ: " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن "^(٥) ، و ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾^(١) ، ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ﴾^(٢) إلخ

^(١) ينظر نظرية النحو القرآني 206 _ 294 .

^(٢) سورة القيامة ، الآية : 26 .

^(٣) هي ثلاثة عشر موضعاً ذكرها ابن عنقاء في حذف الفاعل ، ينظر غرر الدرر 513/2 _ 519 ، والجواب السامي 176 _ 182 .

^(٤) سورة الأعراف ، الآية : 177 .

^(٥) ينظر الحديث في صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ، ونفيه عن المتلبّس بالمعصية ، 1 / 54 ، وسنن ابن ماجه 2 / 1298 ، وسنن النسائي الكبرى 5 / 89 ، والبحر الزخار 8 / 285 ، وشرح السنة للبعوي 1 / 88 ، وسنن الأصفهاني 2 / 390 وروى في بعضها : " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر ... " وروى أيضاً: " لا يزني وهو حين يزني مؤمن " .

إلخ ، ففاعل (يشرب ، وتبين ، وبدا) ضمير عائد للشارب والتبين والبداء المفهومات منها ، وكـ (قاموا ماخلا زيداً) أي : خلا هو ، أي : قيامهم . أو إلى ما دلّ عليه السياق ، نحو : ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الثَّرَاقِي ﴾ ففاعل (بلغت) ضمير عائد للروح المفهوم من قوة الكلام ، وكـ (قاموا ما خلا زيداً) أي : خلا هو ، أي : بعضهم أو إلى بعض ما دلّ عليه اللفظ الموافق له اشتقاقاً ، كـ (القوم إخوانك ما خلا زيداً) أي : خلا هو ، أي : إخوانهم ، أو المؤاخي منهم زيداً . أو إلى ما دلّ عليه الحال المشاهدة نحو : (إذا كان غداً فأتني)^(٣) ، فـ (كان) تامة ، بما يتعلّق (غداً) وفاعلها ضمير عائد لما ذكر ، أي : ما نحن فيه من الحال ، ويجوز نقصان (كان) فالضمير اسمها و (غداً) خبرها " (٤)

وقال أيضاً : " وقال الأزهري (٥) : ومنه قول سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج :

فإن كان لا يُرضيك حتى تُردّني إلى قطري لا إخالك راضيا

أي إن كان هو ماتشاهده مني . انتهى . (٦) " .

* المناقشة :

اختلف النحويون في الفاعل : هل يجوز حذفه إذا دلّ عليه السياق مطلقاً أو لا ؟ على أقوال :

(١) سورة إبراهيم ، الآية : 45 .

(٢) سورة يوسف ، الآية : 35 .

(٣) ينظر الكتاب 224/1 ، وهو قول من أقوال العرب .

(٤) غرر الدرر 2/ 519 ، 520 ، 521 .

(٥) التصريح 2/ 251 .

(٦) الجواب السامي 181 .

القول الأول : أنه يجوز حذفه مطلقاً إذا دلّ عليه السياق .

وذهب إلى هذا القول سيويه^(١) والكسائي^(٢) ، ونُسب هذا إلى الفراء^(٣) ، ومال إليه ابن^(٤) جني ، وعزاه ابن^(٥) عنقاء إلى السهيلي .

وحكى ابن عنقاء لأصحاب هذا القول أدلة من السماع ثم أجاب عنها كما سيأتي :
فمن ذلك قوله تعالى : ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الثَّرَاقِي﴾ ، ففاعل (بلغت) محذوف ، أي :
بلغت الروح .

ومنه قوله ﷺ : " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمنٌ ، ولا يشرب الخمرَ حين يشربُها وهو مؤمنٌ " ، ففاعل (يشرب) محذوف ، والتقدير : يشرب الشارب^(٦) .
ومن ذلك قول العرب : (إذا كان غداً فأتني) ، ففاعل (كان) التامة محذوف ،
والتقدير : إذا كان ما نحن عليه^(٧) .

ومن ذلك قول الشاعر :

(١) الكتاب 1/ 224 .

(٢) ينظر رأيه في ارتشاف الضرب 2/ 182 ، وغرر الدرر 2/ 519 ، والجواب السامي 180 .

(٣) نسبه إليه ابن جني في الخصائص 2/ 200 ، ولم أجد هذا القول له في المعاني .

(٤) الخصائص 2/ 200 .

(٥) عزاه إليه في غرر الدرر 2/ 519 ، وفي الجواب السامي 180 ، والسهيلي لم ينصّ على ما عُزي إليه بل نراه يقول " والفعل لابدّ له من فاعل " ويكرّر نحواً من هذه العبارة في نتائج الفكر 174 ، 418 ، 419 ، وقد أشار إلى ذلك الدكتور محمد العمري في حاشيته على غرر الدرر 2/ 519 .

(٦) ينظر غرر الدرر 2/ 520 ، والجواب السامي 180 .

(٧) ينظر المرجعان السابقان .

فإن كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيًا^(١)

ففاعل (يرضي) محذوف ، والتقدير : لا يرضيك شيء .

القول الثاني : أن الفاعل لا يُحذف بصورة الإطلاق حتى وإن دلّ عليه السياق .

وهو اختيار ابن^(٢) عنقاء ، وذهب إليه المبرد^(٣) والفارسي^(٤) وابن^(٥) مالك وابن^(٦) وابن^(٦) هشام وجمهور النحويين^(٧) .

ولابن عنقاء أن يُعَلَّل ذلك بأن الفعل صار مع الفاعل بمتزلة شيء واحد كما قال المبرد^(٨) ، فلا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه كالابتداء والخبر ، وتظهر أهمية الفاعل بوضوح من خلال الموازنة بينه وبين المفعول ، فالمفعول به قد يستغني عنه الفعل في بعض المواضع نحو (أكل زيد) ، بخلاف الفاعل ، ولذلك فإن الفاعل إذا حُذِف فلا بد أن يقوم مقامه شيء كالمفعول به في نحو : (ضرب زيد) .

وقد منع ابن عنقاء حذف الفاعل بصورة الإطلاق ، وجعل حذفه في مواضع

^(١) البيت من بحر الطويل ، وهو لسوّار بن المضرب ، وتجدّه بلا نسبة في الخصائص 200 / 2 ، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 213 / 2 ، وبلا نسبة في شرح التسهيل وابن مالك 123 / 2 ، والتصريح 251 / 2 ، والشاهد فيه مذكور في المتن .

^(٢) غرر الدرر 520 / 2 ، والتشنيف 39 / أ ، والجواب السامي 180 ، 181 .

^(٣) المقتضب 50 / 4 .

^(٤) ذكر رأيه تلميذه ابن جني في الخصائص 200 / 2 .

^(٥) شرح التسهيل 121 / 2 ، 122 ، 123 .

^(٦) أوضح المسالك 80 / 2 .

^(٧) ينظر الجواب السامي 181 .

^(٨) ينظر المقتضب 50 / 4 .

محصورة^(١) منها مثلاً :

- 1 _ الاستثناء المفرغ ، نحو : (ما قام إلا هند) أي : مام قام أحد إلا هند^(٢) .
- 2 _ إذا حُذِفَ عامله ، نحو : (سقياً لك) ، إذ الأصل : سقاك الله سقياً^(٣) .
- 3 _ باب نائب الفاعل ، نحو : (قُضِيَ الأمرُ) ، أي : قضى الله لأمر^(٤) .

وقد أشار إلى هذه المواضع بقوله في (نزهة الأثبات)^(٥) : " الفاعل ونائبه ... لا يطرد عندهم حذفهما إلا في أماكن ذكرتهما في غرر الدرر الوسيطية وفي غيره ... بما لم يذكره أحد غيري فيما علمت "

فالفاعل إن ظهر في غير هذه المواطن فذاك وإن لم يظهر فهو ضمير مستتر .

وقد بين ابن عنقاء أن الفاعل في الشواهد السابقة التي أوردها أصحاب القول الأول ليس محذوفاً بل مضمراً ، وهذا الضمير يعود :

- 1 _ إما إلى ما دلّ عليه السياق ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الثَّرَاقِي ﴾ ففاعل (بلغت) ضمير عائد للروح المفهوم من قوة الكلام ، ومثله : (قاموا ما خلا زيدا) ، أي : قاموا ما خلا بعضهم زيداً^(٦) .

^(١) هي ثلاثة عشر موضعاً سبق أن أشرت إليها ، وقد خالف ابن عنقاء بعضها ، ينظر غرر الدرر 2/ 513 ، 519 ، والجواب السامي 176 _ 182 .

^(٢) ينظر غرر الدرر 2/ 513 ، والجواب السامي 176 .

^(٣) ينظر غرر الدرر 2/ 517 ، والجواب السامي 178 .

^(٤) ينظر غرر الدرر 2/ 517 ، والجواب السامي 179 .

^(٥) 3 / ب .

^(٦) ينظر غرر الدرر 2/ 520 ، والجواب السامي 180 .

2 _ وإِذَا إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ عَامِلُهُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ : ﷺ " لَا يَزِينُ الزَّانِي حِينَ يَزِينُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ " ففَاعِل (يشرب) عائد للشارب المفهوم من الفعل ، والتقدير (لا يشرب الشارب) ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْهُ ﴾ ففَاعِل (تبين ، وبدا) ضميران عائدان إلى (التبين ، والبدا) المفهومين من (تبين ، وبدا)^(١) .

3 _ وإِذَا إِلَى بَعْضِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الْمُوَافِقُ لَهُ اسْتِثْنَاءً ، كـ (القوم إخوانك ما خلا زيداً) أي : خلا هو ، أي : إخوانهم ، أو المؤاخي منهم زيداً^(٢) .

4 _ وإِذَا إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَالُ الْمَشَاهِدَةُ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : (إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتْنِي) فـ (كان) تامة بها يتعلق (غداً) ، وفاعلها ضمير مستتر عائد لما ذكر ، أي : إذا كان هو ، أي : ما نحن فيه من الحال ، ويجوز نقصان (كان) فالضمير اسمها ، و (غداً) خبرها^(٣) .
ومن ذلك قول الشاعر :

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا

ففاعل (يرضي) ضمير مستتر عائد إلى الحال المشاهدة ، والتقدير : لا يرضيك ما تراه من حالي ، وعلى ذلك تكون (كان) ناقصة واسمها ضمير شأن .

ويجوز أن تكون (كان) تامة ، ويكون فاعلها ضميراً مستتراً عائداً إلى مرفوع (كان)^(٤) .

(١) ينظر السابقان .

(٢) ينظر غرر الدرر 2 / 521 .

(٣) ينظر غرر الدرر 2 / 521 ، والجواب السامي 181 .

(٤) ينظر الجواب السامي 181 .

5 _ وإمّا إلى المذكور كقوله _ تعالى _ ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ ﴾ ففاعل ﴿ سَاءَ ﴾ عائد إلى التمييز بعده ^(١).

* التعقيب :

مال ابن عنقاء إلى ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني ، فمنع حذف الفاعل بصورة الإطلاق حتى وإن دلّ عليه السياق ، وجعل حذفه في مواطن محصورة ، والأقرب أن الفاعل يجوز حذفه متى ما دلّ عليه السياق وكان معلوماً قياساً على حذف الخبر في نحو : (لا بأس) ، والتقدير : لا بأس عليك ، فإذا صح حذف الخبر المعلوم وهو عمدة فلم لا يصح حذف الفاعل وهو عمدة مثله ؟

(35) جر المفعول لأجله المجرد من (أل) والإضافة باللام

قال ابن عنقاء : " ويجوز ... جرّ المستوفي للشروط ^(٢) ... بقلة إن كان مجرداً من (أل) والإضافة خلافاً للجزولي ؛ أوجب نصب المجرد منها ، ويرد عليه نحو :
مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرَ
لكن له أن يحمله على الضرورة " ^(٣) .

* المناقشة :

الأصل في المفعول لأجله النصب ، سواء أكان مضافاً نحو : (أنفقت المال ابتغاء مرضات الله) أم مقترناً بـ (أل) نحو : (ضربت المسيء التأديب) أم مجرداً منها ، نحو : (زرتك محبةً فيك) .

^(١) ينظر غرر الدرر 2 / 520 .

^(٢) الشروط هي : أن يكون مصدراً ، قلبياً ، أتى بياناً لعلّة الفعل الذي قد كان صدر من فاعله ، متحداً مع المعلل به وقتاً وفعلاً ، ينظر غرر الدرر 3 / 1114 ، 1119 .

^(٣) غرر الدرر 3 / 1124 ، 1125 .

وقد أشار ابن عنقاء في نصه السابق إلى أن النحويين اختلفوا في المجرد من (أل) والإضافة إذا كان مستوفياً لشروط النصب : هل نصبه لازم أو أنه يجوز أن يخرج عن ذلك إلى الجر باللام ، فيقال : (زرتك لمحبة فيك) ؟ للعلماء في ذلك قولان : القول الأول : أنه لا يجوز جره .

وذهب إلى هذا القول الجزولي ^(١) .

القول الثاني : أنه يجوز جره باللام بقلة .

وهو اختيار ابن ^(٢) عنقاء ، وإليه ذهب الجمهور ^(٣) .

فأصحاب هذا القول يرون أن نصب المجرد كثير ، وجره قليل ، وإنما كان جره قليلاً بخلاف المقرون بـ (أل) لأنه أشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة ^(٤) .

واستدل أصحاب هذا القول على جواز جر المجرد بما يلي :

أولاً : أنه لا مانع من الجر ^(٥) .

ثانياً : السماع ، وأورد له ابن عنقاء قول الشاعر :

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرَ

^(١) ينظر شرح الجزولية للشلوبين 969/2 .

^(٢) غرر الدرر 1124/3 .

^(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 199/2 ، وارتشاف الضرب 223/2 ، وتوضيح المقاصد 290/1 ، والمقاصد

الشافعية 279/3 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 183/2 .

^(٤) ينظر التصريح 498/2 .

^(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 199/2 .

ومن تكونوا ناصريه ينتصره ^(١)

وجعل هذا البيت ردّاً على الجزولي .

*** التعقيب :**

اختار ابن عنقاء القول الثاني فجوّز جرّ المفعول لأجله باللام إذا كان مجرداً من (أل) والإضافة وخالف الجزولي الذي منع ذلك ، وردّ عليه بالرجز السابق والأفضل هو الرجوع إلى رأي الجمهور والأخذ به لعدم المانع ، ويجب مع ذلك أن يُتحرّى للسماع في هذا فإن كان الجزولي يزعم المنع عن استقراء منه أو ممن أخذ عنه فلا إشكال في قوة قوله وإن كان الأمر بخلاف ذلك لم يُلتفت إليه كما قال الشاطبي ^(٢) غير أن جرّ المفعول لأجله في البيت السابق يغمز في مذهبه وقد حكى الشلوين ^(٣) أنه لا يعرف له سلفاً في هذا القول ، ولعلّ الذي دفع الجزولي إلى أن يحمل راية هذا المذهب هو أنه رأى نصب المجرد كثيراً جداً ممّا جعله يحكم على جرّه بالمنع ، وبناءً على مذهبه له أن يحمل قول الشاعر :

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فَيَكُمُ جَبْرٌ

على الضرورة كما قال ابن ^(٤) عنقاء ، والله أعلم .

^(١) البيتان من بحر الرجز ولم أقف على القائل ، ويُنظر الشطر الأول بلا نسبة في أوضح المسالك 199/2 ، وكلاهما بلا نسبة في التصريح 497/2 ، والشاهد : (لرغبة) فقد جرّ المصدر باللام مع تجرّده من (أل) والإضافة وهذا قليل.

^(٢) المقاصد الشافية 279/3 .

^(٣) شرح الجزولية 969/2 .

^(٤) غرر الدرر 1125/3 .

(36) حقيقة (مع)

قال ابن عنقاء : " (معْ) ساكنة العين ، قال النحاس : " أجمعوا على حرفيتها حينئذٍ " ^(١) انتهى . والصحيح أنها باقية على اسميتها وإنما سكونها لغة " ^(٢) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في (مع) أسم هي أم حرف على قولين :

القول الأول : أنها اسم إذا كانت مفتوحة العين ، وحرف إذا كانت ساكنتها .

وذهب إلى هذا القول الفارسي ^(٣) ، وتبعه المالقي ^(٤) إذ يرى أن (مع) إذا كانت

^(١) لم يصرح النحاس بلفظ الإجماع عن النحويين في إعراب القرآن 1/ 191 ، وإنما قال : " ومن سَكَّن العين جعل (مع) حرفاً " ولعلَّ ابن عنقاء لم يرجع إلى نص النحاس وإنما نقله عن بعض النحويين كابن هشام في المغني 1/ 345 ، ونحوه .

^(٢) غرر الدرر 3/ 1223 .

^(٣) ينظر رأيه في المساعد 1/ 535 .

^(٤) رصف المباني 394 .

متحركة العين حُكْم لهما بالاسمية ، وتُضاف إلى مابعدھا ، وتكون حينئذٍ منصوبةً على الظرفية ، ويمكن أن تُنَوَّن فيُقَال (معاً)^(١) .

وإذا سُكِّنَتْ عينها كانت حرفاً ؛ لأنها جرت مجرى (هلْ ، وبلْ ، وقدْ)^(٢) ، وهي إذ ذاك حرف جرّ معناه المصاحبة ، والعامل فيها ومتعلقها فعلٌ أو ما جرى مجراه شأنها في ذلك شأن حروف الجر ، ولا يُحكم فيها بحذف ولا وزن ، ولا يُسأل عن بنائها ؛ لثبوت الحرفية فيها^(٣) ، ومما جاء منه حرفاً قول الشاعر :

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وإن كانت زيارتُكُمْ لما (٤)

فـ (معكم) جارٌّ ومجرور متعلق بخبر (هواي) ؛ لأنه مبتدأ تقديره : هواي كائنٌ معكم^(٥) .

القول الثاني : أنها اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب ما يليق بالمضاف إليه ساكنة كانت أو متحركة .

وهو اختيار ابن^(٦) عنقاء ، وذهب إلى هذا القول سيبويه^(٧) وابن^(٨) السراج وابن^(٩)

(١) ينظر السابق .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 143/2 .

(٣) ينظر رصف المباني 394 .

(٤) البيت من بحر الوافر ، وهو لجرير في ديوان 524 ، ومنسوب للراعي النميري في الكتاب 287/3 ، وتجده بلا نسبة في شرح التسهيل 41/2 ، والمقاصد الشافية 127/4 ، وبلا نسبة في التصريح 183/3 ، وروايته في الديوان (وريشي منكم وهواي فيكم) وعليه لا شاهد في البيت ، وفي الكتاب : (وريشي) ، وروايته في التصريح (... وإن كانت مودتكم ...) والشاهد فيه : (معكم) وقد سبق ذكر وجه الاستشهاد في المتن ، والريش : هو اللباس الفاخر ، ينظر المحكم لابن سيدة 103/8 ، وتاج العروس 229/17 .

(٥) ينظر رصف المباني 394 ، وظاهرة الشذوذ 481.

(٦) غرر الدرر 1223/3 .

(٧) الكتاب 286/3 ، 287 .

وابن^(٢) جني وابن^(٣) الشجرى وابن^(٤) يعيش وابن^(٥) مالك
والإسفراييني^(٦) وأبو^(٧) حيوان
والمـرادى^(٨)

وابن^(٩) هشام وابن^(١٠) عقيل والشاطبي^(١١) والأزهري^(١٢) .

وردّ ابن عنقاء على أصحاب القول الأول بأن تسكين (مع) لا يقتضي كونها حرفاً ،
وإنما هو لغة لبعض القبائل كما _ سيأتي _ ، ولما اختاره ابن عنقاء أدلة ذكرها
النحويون وهي :

أولاً : دخول حرف الجر (مِنْ) عليها^(١٣) في قراءة : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ
قَبْلِي ﴾^(١٤) بكسر الميم في (مِنْ) وتنوين (ذكر)

^(١) الأصول 2/ 212 .

^(٢) المحتسب 2/ 61 .

^(٣) الأمالي 1/ 375 .

^(٤) شرح المفصل 2/ 143 .

^(٥) شرح التسهيل 2/ 239 .

^(٦) اللباب 83 .

^(٧) ارتشاف الضرب 2/ 267 .

^(٨) الجنى الداني 307 .

^(٩) أوضح المسالك 3/ 133 ، ومعني اللبيب 1/ 345 .

^(١٠) المساعد 1/ 535 .

^(١١) المقاصد الشافية 4/ 128 .

^(١٢) التصريح 3/ 183 .

^(١٣) ينظر شرح التسهيل 2/ 239 ، وارتشاف الضرب 2/ 267 .

^(١٤) سورة الأنبياء ، الآية : 24 ، وهي قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف ، ينظر المحتسب 2/ 61 ، ومشكل
إعراب القرآن 449 .

ثانياً : تنوينها عند قطعها عن الإضافة ، نحو : (جاء امعاً)^(١) .

وكان حقُّ هذه الكلمة أن تُبنى ؛ لفرط إبهامها كـ (لدنٌ وحيثُ)^(٢) ولأنها على حرفين^(٣) ، ولكنها أُعربت ؛ لمشابقتها (عند)^(٤) في وقوعها خبراً نحو : قوله تعالى :
: ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾^(٥) ، وصفة نحو : (جاء رجلٌ معك) ، وصلةً نحو : (جاء من معك) .

وزعم سيبويه أن بناءها لا يكون إلا في ضرورة الشعر^(٦) ، كما في قول الشاعر :

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا مَا

وخالفه المتأخرون ، فقد ذهبوا إلى أن تسكينها لا يختص بالشعر لأنها وردت ساكنة في كلام العرب^(٧) ، فقد حكى الكسائي عن ربيعة : " ذهبْتُ مَعَ أَخِيكَ ، وَجِئْتُ مَعَ أُبَيْكَ " ^(٨) .

وجعلوا تسكين العين لغةً لقبيلتي ربيعة^(٩) وَغَنَمٍ^(١٠) .

*** التعقيب :**

^(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 143/2 ، والتصريح 183/3 .

^(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 143/2 .

^(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 239/2 .

^(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 239/2 ، وارتشاف الضرب 267/2 .

^(٥) سورة الشرح ، الآية : 6 .

^(٦) الكتاب 287/3 .

^(٧) ينظر ارتشاف الضرب 267/2 ، والتصريح 184/3 .

^(٨) ينظر التصريح 184/3 .

^(٩) ابن نزار بن معدّ بن عدنان ، وهو أبو قبيلة ، ينظر التصريح 183/3 .

^(١٠) ابن ثعلب بن وائل ، وهو أبو حيّ ، ينظر التصريح 183/3 .

اختار ابن عنقاء أن تكون (مع) اسماً لمكان الاصطحاب أو زمانه ساكنةً أو متحركةً ، وليست حرفاً ، وما ذهب إليه هو الراجح ؛ لوجود علامتين من علامات الأسماء فيها وهما : الجر والتنوين ، وما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أنها حرف إذا سكنت فيه نظر ؛ لأن التسكين لغةٌ لبعض القبائل " فلا سبيل إلى الحرفية إذ لا يثبت ذلك فيها إلا بدليل والأصل عدمه ، وقد ثبتت الاسمى باتفاق ، فيُستصحب الأصل حتى يرد ما يخرجُ عنه " ^(١) .

(37) نوع المنصوب في نحو : (ما شأنك وزيداً)

ذكر ابن عنقاء أن للاسم الواقع بعد الواو ، حالات : منها : وجوب المعية نحو : " ... (مالك وزيداً ؟ وما بالك وزيداً ؟ وما شأنك وزيداً ؟ وهذا لك وأباك ؛ لانتفاء إعادة الخافض ، فيجب نصبه مفعولاً معه بفعل محذوف ، لا بما في الظرف أو الاستفهام ونحوه من معنى الفعل خلافاً للفارسي ... أي : ما كان لك ، وما يكون بالك ، وما وقع شأنك ؟ وكان هذا لك . وقيل : هو على حذف مصدر (لا بس) مُنَوَّنًا ، أي : (وملا بسة زيداً) ، وهو قول ساقط ؛ إذ المصدر إمّا منسوق على الكاف ، فهو الذي فرّوا منه ، أو على (شأنك ، وبالك) فالمعنى لا يعطيه ، وإمّا مفعول معه فلا بُدَّ من تقدير ناصبه أيضاً مع مافيه من إعماله محذوفاً في المفعول به ، وهو ممنوع على الصحيح وقيل : على حذف (لا بس) أي : (ولا بستُ زيداً) وعليهما هو مفعول به " ^(٢)

* المناقشة :

^(١) المقاصد الشافية 4 / 128 .

^(٢) غرر الدرر 3 / 1135 .

أوجب ابن عنقاء في نصه السابق نصب (زيداً) في نحو : (ما شأنك وزيداً)^(١)
مفعولاً معه ، وقد حكى الصبان في حاشيته على شرح الأشموني^(٢) أن تعيّن نصب ما
بعد الواو في هذا المثال ونحوه فيه نظر ؛ لأن بعض العلماء بحث في هذه المسألة وانتهى
في ذلك إلى أن ما بعد الواو يجوز فيه وجهان آخران أحدهما : الجر على حذف المضاف
فيكون التقدير : (ما شأنك وشأن زيدٍ ؟) ، والآخر الرفع على حذف المضاف (شأن)
وإقامة المضاف إليه مقامه .

فعلى هذا يحتمل ما بعد الواو ثلاثة أوجه :

الأول : الرفع على حذف المضاف .

الثاني : النصب كما ذكر ابن عنقاء ، وستأتي مناقشته .

الثالث : الجر على حذف المضاف .

وقد أشار سيبويه إلى هذا الوجه الأخير حينما جعل " الجر في قولك : (ما شأن عبد
الله وزيدٍ ؟) أحسن وأجود ، كأنه قال : (ما شأن عبد الله وشأن زيدٍ ؟) "^(٣)
فسيبويه جعل الجر في هذا المثال حسناً وجيئاً على تقدير حذف المضاف .

وقد اقتصر ابن عنقاء على ذكر وجه النصب كما سبق ذاكراً للعلماء في نوعه
قولين :

القول الأول : أنه مفعول به لعامل محذوف .

^(١) واختاره المبرد في الكامل 1/ 432.

^(٢) 206 / 2 .

^(٣) الكتاب 1/ 309 .

وقدّر العامل المحذوف بشيئين :

الأول : أنه فعل والتقدير : (لا بست زيداً)^(١) .

وذهب إلى هذا الرأي سيبويه^(٢) والسيرافي^(٣) وابن^(٤) طاهر وابن^(٥) خروف في أحد قوليه واعترض ابن مالك على هذا القول بأن ما بعد الواو لو كان منصوباً بفعل مضمّر لم يحتاج إلى الواو كما لا يحتاج إليها مع إظهاره ، ذلك أنك إذا أظهرت فعل الملابس في نحو : (ما شأنك وزيداً ؟) قلت : (ما شأنك تلبس زيداً ؟) دون واو ، فيلزم من حكم بإضمار (تلبس) أن يستغني عن الواو كما استغني عنها مع الإظهار ، والاستغناء عنها باطل وما أفضى إلى باطل فهو باطل^(٦) .

الثاني : أنه مصدر (لابس) مُنَوَّنًا ، والتقدير : (ما شأنك وملابس زيداً) .

وهذا تقدير سيبويه^(٧) في أحد توجيهاته وأبو^(٨) حيان .

وضَعَف ابن عنقاء هذا الرأي ووصفه بأنه ساقط^(٩) .

معللاً ذلك بأن المصدر في نحو : (ما شأنك وملابس زيداً) لا يخلو أن يكون^(١٠) :

^(١) جعل سيبويه التقدير : (وتناولك زيدا) الكتاب 1 / 307 .

السابق 1 / 307 .

^(٣) شرح الكتاب 2 / 202 ، وينظر ارتشاف الضرب 2 / 288 .

^(٤) ينظر ارتشاف الضرب 2 / 288 .

^(٥) ينظر السابق .

^(٦) شرح التسهيل 2 / 250 .

^(٧) الكتاب 1 / 309 .

^(٨) ارتشاف الضرب 2 / 288 .

^(٩) غرر الدرر 3 / 1135 .

^(١٠) السابق .

— إِمَّا معطوفاً على الكاف وهو قول يتعارض مع مذهب جمهور النحويين ^(١) ؛ إذ منعوا منعوا العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض ^(٢) .

— وإِمَّا معطوفاً على (الشأن) فالمعنى لا يعطيه ؛ لأنه ليس شريكاً للشأن ولم يُرد الجمع بينهما .

— وإِمَّا مفعولاً معه فحينئذٍ يحتاج هذا المصدر المقدّر إلى عاملٍ مقدّر أيضاً يعمل فيه النصب مع مافيه من إعماله محذوفاً في المفعول به ، وهو ممنوع على اختيار ابن عنقاء .
فابن عنقاء إذا يرى أن تقدير مصدر عامل في (زيداً) قولٌ ضعيف لهذه العلة ، ومما يزيد ذلك ضعفاً أن إعمال المصدر محذوفاً ممتنع عنده ^(٣) .

واعتذر الصبان لذلك بأن المصدر هنا في قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه فلا بأس من إعماله محذوفاً ^(٤) .

القول الثاني : أنه مفعول معه .

وهو مذهب عدد من النحويين ^(٥) ولبعضهم قولٌ في العامل فيه كما هو بيّن في المذاهب الآتية :

^(١) ذكر الصبان في حاشيته على شرح الأشموني 2/ 206 ، أن المراد بالجمهور هم جمهور البصريين لا النحويين ؛ لأن الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون إعادة الجار ثم أشار إلى أن الدماميني ذكر أن أهل الأمصار انضموا في المنع إلى أكثر البصريين فصار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصدر عبارة (جمهور النحويين) .

^(٢) ينظر الإنصاف 2/ 463 .

^(٣) ينظر غرر الدرر 3/ 1135 .

^(٤) ينظر حاشية الصبان على شرح الشموني 2/ 206 .

^(٥) ينظر مثلاً : الأصول لابن السراج 2/ 251 ، والأنموذج 18 ، والمقتصد 1/ 659 ، وشرح المفصل لابن يعيش 1/

442 ، والتعليقة لابن النحاس 1/ 557 ، وشرح التحفة الوردية 222 ، والمساعد 1/ 547 ، والمنهل الصافي 1/

380 ، وكاشف الخصاصه 136 .

المذهب الأول : أن العامل فيه هو ما في الظرف أو الاستفهام من معنى الفعل .

وذهب إلى هذا القول أبو^(١) علي الفارسي .

المذهب الثاني : أن العامل فيه فعل محذوف .

وهو اختيار ابن^(٢) عنقاء ، ويظهر أنه استقى تقدير العامل المحذوف من سيبويه في أحد توجيهاته حينما جعل التقدير في نحو : (ما شأن عبد الله وزيداً ؟) : " ما كان شأن عبد الله وزيداً " ^(٣) وقاس عليه ما أورده من أمثلة ^(٤) : فقال إن التقدير في : (مالك وزيداً ؟) : ما كان لك وزيداً ؟

والتقدير في : (ما بالك وزيداً ؟) : ما يكون بالك وزيداً ؟

والتقدير في : (ما شأنك وزيداً ؟) : ما وقع شأنك وزيداً ؟

والتقدير في : (هذا لك وأباك) : كان هذا لك وأباك .

وهذا المثال الأخير الذي ذكره ابن عنقاء أنكره بعض النحويين ، فقد ذكر الفاكهي أن هذا المثال لا يُتكلم به لعدم حروف الفعل وإن كان فيه معنى (أشير) ، بخلاف (ما بالك وزيداً؟) ؛ لقوة الداعي إلى تقدير الفعل فيه؛ فقد تقدّمت (ما) الاستفهامية التي هي بالأفعال أولى ، وتأخر الجار والمجرور ، ولاقتضاء ما يتعلق به وجوباً ، بخلاف (هذا لك وأباك) فإنه ليس فيه إلا داعٍ واحد ، وهو تأخر الجار والمجرور فافترقا^(٥) .

*** التعقيب :**

^(١) ينظر غرر الدرر 3/ 1135 .

^(٢) السابق .

^(٣) الكتاب 1/ 309 .

^(٤) ينظر غرر الدرر 3/ 1135 .

^(٥) ينظر مجيب الندا 363 .

اختار ابن عنقاء أن يكون المنصوب في نحو : (ما شأنك وزيداً ؟) مفعولاً معه وضعّف ما ذهب إليه بعضهم من أنه مفعول به ، ونعت هذا الرأي بأنه ساقط .

و ما ذهب إليه ابن عنقاء من أن العامل في المفعول معه فعل محذوف هو الراجح ؛ لأن العامل في الاسم بعد الواو في نحو : (ما شأنك وزيداً ؟) و (مالك وزيداً ؟) إما أن يكون فعلاً محذوفاً ، وإما أن يكون ما في الظرف أو الاستفهام من معنى الفعل فأما الظرف والاستفهام فلا ينصبانه ؛ لأنهما عاملان معنويان ولا يُكتفى بهما في نصب المفعول معه كما يُكتفى بهما في نصب الحال ^(١) ، فإذا لم ينصبه ما في الظرف أو الاستفهام لم يبقَ إلا أن يكون الناصب فعلاً محذوفاً والله أعلم .

^(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 2/ 248 .

(38) الوصف بـ (إلا)

قال ابن عنقاء : عن (إلا) : والأصح أنه لا يُوصف بها إلا جمع منكر أو شبهه ، فالجمع المنكر كـ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(١) أي : غير الله ، فيمتنع الاستثناء ؛ لأن مفهومه : لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تُفسدا ، وهو باطل ؛ ولأن النكرة في الإثبات لا تعم ، فلا يُستثنى منها ، وقيل : يجوز الاستثناء ، والاسم الشريف بدل بناءً على أن حرف الامتناع كالنفي .

والمعرّف الشبيه بالمنكر كمدخول (أل) الجنسية ، كـ (جاء الرجال إلا زيداً) إذا أردت الجنس لا العهد ، أي : غير زيد .

وشبه الجمع : كـ (لو كان غيري إلا زيداً لتغير) فـ (غيري) تشبه الجمع في العموم ... وأنه لا يُوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ، فيجوز : (عندي درهم إلا دانق) ^(٢) ؛ لجواز (إلا دانقاً) ، ويمتنع (إلا جيداً) لامتناع (إلا جيداً) ، ويجوز (غير جيد) وعكس ابن الحاجب فشرط لوقوعها صفة تعذر الاستثناء ، وجعل من الشاذ :

^(١) سورة الأنبياء ، الآية : 22 .

^(٢) الدانق : سدس الدرهم ، ينظر لسان العرب (د ن ق) 105/10 .

وكلُّ أخٍ مفارقةُ أخوهَ لعمرُ أبيك إلا الفرقدان^(١) .

* المناقشة :

الأصل في (إلا) أن تكون للاستثناء^(٢) ، وقد اختار ابن^(٣) عنقاء جواز الوصف بها ، فتكون بمعنى (غير) واشترط لذلك شرطين :

الشرط الأول : أن يكون الموصوف — (إلا) :

1 _ جمعاً منكراً نحو : قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ فـ (إلا) هنا صفة بمعنى (غير)^(٤) ، والتقدير غير الله .

وأبطل ابن عنقاء الاستثناء في هذه الآية لسببين :

الأول : أن المعنى سيكون حينئذٍ : (لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا) وهذا باطل^(٥).

والآخر : أن (آلهة) نكرة في سياق الإثبات ، والنكرة في هذا السياق لا تعمّ ، فلا

^(١) غرر الدرر 1022/3 ، 1023 .

^(٢) ينظر العين للتحليل 8 / 352 .

^(٣) السابق .

^(٤) ينظر الكتاب 332/2 ، ومعاني القرآن للزجاج 388/3 ، وتفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين 144/3 ، ومشكل إعراب القرآن 449 ، والفوائد والقواعد 322 ، والقاموس المحيط 962 ، والبيان للأنباري 159/2 ، ومعالم التنزيل 314/5 ، وأنوار التنزيل 88 ، وإملاء مامن به الرحمن 131/2 ، واللباب للعكبري 312/1 ، وشرح المفصل لابن يعيش 73/2 ، وشرح التسهيل لابن مالك 298/2 ، ولسان العرب 364/15 ، والبحر المحيط 283/6 ، والدر المصون 142/8 ، واللباب للحنبلي 467/13 ، وروح المعاني 76/25 ، وهناك أوجه أخرى ذكرها ابن هشام في المغني 194/2 .

^(٥) ينظر غرر الدرر 1022/3 .

يُستثنى منها ^(١) .

ثم ذكر ابن عنقاء وجهاً للاستثناء حكايةً عن بعض النحويين وهو أن لفظ الجلالة بدل بناءً على أن حرف الامتناع كالنفي ^(٢) .

قلت : وهذا الوجه الذي حكاه ابن عنقاء فيه نظر ؛ لأن هناك كلمات لا تُستخدم إلا في النفي نحو (ديار) ولو كان الأمر كذلك لصح دخول (لو) عليها فيقال : (لو جاءني ديار) كما تدخل عليها (ما) النافية .

إضافةً إلى أن (لو) لو كانت بمعنى حرف النفي مطلقاً لاقرنت بما (من) الجارة الزائدة التي تدخل على النكرات فيقال : (لو كان فيهما من أحد) ^(٣) .

ثم إن شرط البدل في الاستثناء صحة الاستغناء به عن الأول وذلك ممتنع بعد (لو) كما يمتنع بعد (إن) ؛ لأنها حرف شرط ، والكلام معها موجب ^(٤) ، ولذلك قال سيبويه : " لو قلت : (لو كان معنا إلا زيدا لهلكنا) وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت " ^(٥) .
" ^(٥) . أي : أتيت بممنوع ؛ لأن (لو) لم يُفرغ العامل الذي بعدها لما بعد (إلا) كما فرغ بعد النفي .

2 _ أو شبه جمع منكراً نحو : (لو كان غيري إلا زيداً لتغير) فـ (غيري) تشبه الجمع في العموم ^(٦) .

^(١) ينظر السابق .

^(٢) ينظر السابق .

^(٣) لما رجعت إلى ابن هشام في مغني اللبيب 195/2 وجدته قد ألمح إلى هذه العلة .

^(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 73/2 .

^(٥) الكتاب 331/2 .

^(٦) ينظر غرر الدرر 1023/3 .

3 _ أو معرفة شبيهة بالنكرة نحو : (جاء الرجال إلا زيد) أي : غير زيد ، لأن مدخول (أل) الجنسية في حكم النكرة ^(١) .

وإنما اشترط ابن عنقاء هذا الشرط ^(٢) لأن هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي و (غير) فتقارضا ، ولم تكن بمترلتها في غير هذا الموضع ؛ لأنهما لم يجتمعا فيه ، فلو قلت : (مررت برجلٍ إلا زيد) على معنى (غير زيد) لم يصح ؛ لأن (إلا) موضوعة لأن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها ، و ليس (زيد) بعضاً لرجل ، فامتنع ذلك ^(٣) .

الشرط الثاني : أن تكون في موضعٍ يصحُّ أن تكون فيه استثناءً :

ومثل ابن ^(٤) عنقاء لذلك بنحو : (عندي درهمٌ إلا دانقٌ) ، فيجوز أن تكون (إلا) هنا صفة ؛ لأنه يصح الاستثناء فيقال : (عندي درهمٌ إلا دانقاً) ، ومنع ابن عنقاء أن تكون (إلا) صفةً في نحو : (عندي درهمٌ إلا جيدٌ) ؛ لأنه لا يصح الاستثناء ، فلا يُقال : (عندي درهمٌ إلا جيداً) .

وهذا الشرط الذي ذكره ابن عنقاء أشار إليه سيبويه حينما مثل بنحو : (ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ) وذكر أنك " بالخيار : إن شئت جعلت (إلا زيدٌ) بدلاً ، وإن شئت جعلته صفة " ^(٥) .

وقد عدّ أبو ^(٦) حيان هذا الشرط ^(١) كالجمع عليه من النحويين ،

^(١) ينظر السابق .

^(٢) ينظر هذا الشرط في المقتضب 4 / 411 ، والأصول 1 / 285 .

^(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 2 / 73 .

^(٤) غرر الدرر 3 / 1023 .

^(٥) الكتاب 2 / 334 .

^(٦) ارتشاف الضرب 2 / 314 .

غير أن ابن ^(٢) الحاجب عكس ؛ فذهب إلى أن الوصف بـ (إلا) يضعف إذا كان في موضع يصح فيه الاستثناء ، وعدّ من الشاذ قول الشاعر ^(٣) :

وكلُّ أخٍ مفارقةٌ أخوهُ لعمرُ أبيلك إلا الفرقدان ^(٤)

* التعقيب :

اشترط ابن عنقاء للوصف بـ (إلا) أن يكون الموصوف بها جمعاً أو شبهه ، وأن يكون نكرةً أو معرفاً بـ (أل) الجنسية ، وأن يكون ذلك في موضع يصح فيه الاستثناء، غير أنه غفل عن ذكر شرط من الأهمية بمكان ، وهو ألا يُحذف موصوفها بخلاف (غير) ، لأن (غير) اسم متمكّن تعمل فيه العوامل ، فيجوز حذف موصوفه وإقامته مقامه ليأخذ إعرابه ، فتقول : (رأيت غيرك) فهو منصوب بوقوع الفعل عليه لا بحكم أنه صفة لتابع ، و (إلا) إنما جاز الوصف بها لأنها محمولةٌ على (غير) ، وإذا كانت (غير) لا يصح أن تبقى نعتاً إذا حُذِف موصوفها _ إذ النعت يقتضي منعوتاً متقدماً عليه _ كان ما حُمِل عليه وهو حرف لا يعمل فيه عامل لا رافع ولا ناصب و لا خافض أشد امتناعاً ، فلا يجوز أن تقول : (ما قام إلا زيدٌ) وأنت تريد الصفة ^(٥) .

^(١) ينظر هذا الشرط في الأصول لابن السراج 1/ 285 ، والتعليقه للفارسي 2/ 64 .

^(٢) شرح الوافية 236 ، 237 .

^(٣) ينظر السابق 237 .

^(٤) البيت من بحر الوافر ، واختلف في قائله ، فهو لعمر بن معدكرب في الكتاب 2/ 334 ، وفي شرح المفصل لابن يعيش 2/ 73 ، والحضرمي بن عامر في شرح الوافية 237 ، وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 268 ، والشاهد : (إلا

الفرقدان) فقد جاءت (إلا) صفة في موضع يصح فيه الاستثناء وهذا من الشاذ عند ابن الحاجب .

^(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 2/ 73 .

وما ذهب إليه ابن الحاجب من أن الوصف بـ (إلا) يضعف إذا كان في موضعٍ يصحّ فيه الاستثناء يمكن الرّدُّ عليه بأنك لو قلت : (مررت برجلٍ إلا زيدٍ) على معنى (غير زيد) لم يجز ؛ لأن الاستثناء هنا لا يمكن ؛ لأن (إلا) موضوعة لأن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها ، وليس (زيد) بعضاً لـ (رجل) فامتنع من أجل ذلك ^(١) .

(39) نوع التابع الذي بعد (إلا) في الاستثناء التام غير الموجب

قال ابن عنقاء حينما تحدث عمّا بعد (إلا) في الاستثناء التام غير الموجب : " وعلى الإتياع قال الكوفيون : هو عطف نسق ، لأن (إلا) عندهم نسق عكس (لا) النافية ... والبصريون بدل بعض وهو الصحيح ، فأبدلنّ ما بعد (إلا) مما قبلها بدل بعض من كل ، وإن لم يكن فيه ضمير رابط بالمبدل منه ؛ لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه أغنت عن الضمير ... " ^(٢)

* المناقشة :

يجوز في الاستثناء التام غير الموجب نحو : (ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ) أن يكون ما بعد (إلا) مستثنى منصوباً ، وأن يكون تابعاً للمستثنى منه في الإعراب ، وأشار ابن عنقاء إلى أن النحويين اختلفوا فيما إذا كان تابعاً : هل هذا التابع معطوف عطف نسق أو بدل ؟ على التفصيل الآتي:

القول الأول : أن ما بعد (إلا) في الاستثناء التام غير الموجب معطوف عطف نسق على المستثنى منه ، والعاطف هو (إلا) .

^(١) ينظر السابق .

^(٢) غرر الدرر 1001/3 .

وذهب إلى هذا القول الكسائي^(١) والفراء^(٢) وثعلب^(٣) ، ونُسب هذا الرأي إلى الكوفيين^(٤) .

فهؤلاء يرون أن ما بعد (إلا) في نحو: (ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ) معطوف على (أحد)، وجعلوا إلا عاطفة لا بمعنى الواو ، بل تكون مشاركة في الإعراب لا في الحكم^(٥) ، وهي عكس (لا) العاطفة، فما قبل (لا) موجب وما بعدها منفي، أما (إلا) فما قبلها منفي وما بعدها موجب^(٦) . ومنع ثعلب أن يكون ما بعد (إلا) بدلاً؛ لأن ذلك يقتضي أن يكون ما بعد (إلا) مثبتاً وما قبلها منفيًا^(٧) ، وكأنه ينكر أن يخالف البديل المبدل منه في الإيجاب والنفي .

القول الثاني : أن ما بعد (إلا) بدل بعض من المستثنى منه . وهو اختيار ابن عنقاء^(٨) وذهب إلى هذا القول سيبويه^(٩) والمبرد^(١٠) والفارسي^(١١) وابن جني وغيرهم^(١٢) .

^(١) ينظر رأيه في توجيه اللمع 217 ، وشرح المفصل لابن يعيش 59/2 .

^(٢) معاني القرآن 340/1 .

^(٣) ينظر رأيه في شرح المفصل لابن يعيش 59/2 ، وشرح الألفية لابن الناظم 216 .

^(٤) نسبه إليهم ابن الناظم في شرح الألفية 216 ، والمرادي في توضيح المقاصد 300/2 ، وابن هشام في أوضح المسالك 226/2 ، والأشموني في شرح الألفية مع حاشية الصبان 214/1 ، وابن عنقاء في غرر الدرر 1001/3 .

^(٥) ينظر الجني الداني 510 .

^(٦) ينظر مغني اللبيب 92/1 .

^(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 59/2 ، وشرح الألفية لابن الناظم 216 .

^(٨) غرر الدرر 1001/3 .

^(٩) الكتاب 311/2 .

^(١٠) المقتضب 394/4 .

^(١١) الإيضاح 226 .

^(١٢) اللمع في شرح ابن الخباز 213 .

^(١٣) ينظر مثلاً : العلل للوراق 246 ، والفوائد والقواعد 313 ، وتبصرة المبتدي 233 ، وشرح اللمع للواسطي 79 وشرح ملحّة الإعراب للحريري 189 ، والبيان للشريف الكوفي 235 ، وأسرار العربية 117 ، واللباب للعكيري 1/1

واعترض ابن هشام على هذا الرأي بأن البديل لم يشتمل على ضمير يعود على المبدل منه في نحو : " ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ " ^(١) ، وأجاب عنه ابن عنقاء بأن قوة تعلّق المستثنى بالمستثنى منه أغنت عن الضمير ^(٢) .

ولم يرتض أصحاب القول الأول ما ذهب إليه أصحاب هذا الرأي حينما جعلوا ما بعد (إلا) بدلاً بحجة أن ذلك يقتضي مخالفة البديل للمبدل منه في النفي والإيجاب ، فأجاب ابن ^(٣) يعيش بأن تخالفهما في النفي والإيجاب لا يُخرج ما بعد (إلا) عن البدلية مما قبله ؛ وذلك أنا إذا قلنا : (ما جاءني أحدٌ) فالرافع لـ (أحدٌ) هو (جاءني) ، وإذا لم تذكر (أحدٌ) وقلنا : (ما جاءني إلا زيدٌ) فالرافع لـ (زيد) هو (جاءني) أيضاً ، فإذا جُمع بينهما فلا بدّ من رفع الأول منهما بالفعل ؛ لأنه متصل به ، ويكون الثاني تابِعاً له ، كما يتبعه إذا قلت : (جاءني أخوك زيدٌ) .

وإذا كان ابن عنقاء اختار كون ما بعد (إلا) بدلاً فإنه لا يرى أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه ، وإنما هو عاملٌ مقدّر من لفظ عامل الأول ، يدلّ على ذلك قوله في موطنٍ آخر : " أما البديل فقال الجمهور : عامله مقدّر بلفظ عامل الأول ... واختاره

305 ، والمتبع 357/1 ، وترشيح العلل 159 ، وتوجيه اللمع 217 ، وشرح المفصل لابن يعيش 59/2 ، وشرح الجمل لابن عصفور 388/2 ، واللباب للإسفرائيلي 109 ، والإرشاد للكيشي 258 ، وتذكرة النحاة 296 ، وشرح الألفية لابن عقيل 303/1 ، والمقاصد الشافية 357/3 ، وشرح الألفية للمكودي 126 ، والفوائد الضيائية 418/1 ، ومجيب النداء 384 ، ومدخل الطالبين 81 ، وحاشة الآجرومية لابن قاسم 108 ، كما ذهب إلى ذلك بعض المفسرين حينما تعرّضوا لقراءة : ﴿وَلَا يَلْتَفَتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾ [سورة هود ، الآية : 81] فهم عندما جوّزوا جعل (امراتك) تابِعاً سَمَوَهُ بدلاً ، ينظر مثلاً : مشكل إعراب القرآن 353 ، وإملاء مامنّ به الرحمن 44/2 ، والبحر المحيط 248/5 ، ومدارك الترتيل 166/2 ، واللباب للحنبلي 537/10 .

^(١) ينظر مغني اللبيب 92/1 .

^(٢) ينظر غرر الدرر 1001/3 .

^(٣) ينظر شرح المفصل 59/2 .

الزخشي وأبوحيان ، وحزم به ابن هشام وجمهور المحققين ، وهو الأصح ، ويدلّ له تصريح سيويه بأن البدل من جملة ثانية^(١) " (٢) فبناءً على ما ذكره ابن عنقاء سيكون التقدير في نحو (ماجاءني أحدٌ إلا زيدٌ) : ما جاءني أحدٌ جاءني زيد.

* التعقيب :

مال ابن عنقاء في هذه المسألة إلى القول الثاني ، فاختار أن يكون التابع الذي بعد (إلا) في الاستثناء التام غير المحب بدل بعض من كل ، ولم يشترط أن يكون هناك ضمير يربط البدل بالمبدل منه ، معللاً ذلك بأن قوة تعلّق المستثنى بالمستثنى منه أغنت عن الضمير وما ذكره ابن عنقاء هو الراجح ؛ إذ لو كان التابع عطف نسق وكانت (إلا) عاطفة ما باشرها العامل في نحو : (ما جاء إلا زيد)^(٣) ، وما ذكره أصحاب القول الأول من أن إعراب ما بعد (إلا) بدلاً يقتضي مخالفة البدل للمبدل منه قولٌ غير متجه ؛ لأن التوابع قد تختلف مع متبوعها في النفي والإثبات ، ومن ذلك النعت في نحو : (مررت برجلٍ لا كريمٍ ولا لبيبٍ)^(٤) ومن ذلك العطف بـ (لا) في نحو : (رأيت رجلاً لا كريماً ولا شجاعاً) ، فما يمنع أن يكون البدلُ مثلَ النعت والعطف ؟

خصوصاً أن التخالف وقع في البدل نفسه ؛ أو ليس بدل البعض يخالف المبدل منه على وجه الإجمال ؟ وقد قالوا : (مررت برجلٍ لا زيدٍ ولا عمرو) فـ (زيد) يتعين أن يكون بدلاً ؛ لأن (لا) العاطفة لا تتكرر ، فلما امتنع أن يكون عطفاً تعيّن أن يكون

(١) يعني أنك إذا قلت : (رأيت زيداً أخاك) كان التقدير : (رأيت زيداً رأيت أخاك) فكانت (رأيت أخاك) جملة ثانية .

(٢) الجواب السامي 49 ، وينظر مسألة العامل في البدل ص 418 .

(٣) ينظر مغني اللبيب 1 / 92 .

(٤) ينظر توجيه اللمع 217 ، وشرح المفصل لابن يعيش 2 / 59 .

بدلاً^(١) .

(40) مجيء المستثنى جملة

قال ابن عنقاء بعد ما تحدث عن الاستثناء التام الموجب : " وقد سُمع الرفع مع توفر الشروط كقوله ﷺ : " الدنيا ملعونة ملعونٌ ما فيها إلا ذكرُ الله تعالى وما والاه أو عالمٌ أو متعلمٌ " ^(٢) وقرئ ^(٣) : ﴿ فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ ^(٤) بالرفع ، والأصح أن المرفوع مبتدأ ، حُذف خبره لدلالة ما قبله ، أي : قليلٌ منهم لم يشربوا ، وإلا ذكر الله ... إلخ فليس بملعون ، والجملة استثناء منقطع فمحلها النصب ، ويجوز أن يكون في الآية على معنى : (فما شربوا منه إلا قليلٌ) ، وأما في الحديث فإن جُعِلَ التقدير : (ما الدنيا إلا ملعونة ... إلخ) كان من باب : (ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيداً) فوجب النصب أيضاً .

ومجيء المستثنى جملة هو ما عليه ابن هشام تبعاً للفراء وابن خروف وغيرهما ، وهو الأصح ، ومنه عنده : ﴿ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ . فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ ﴾ ^(٥)

^(١) حاشية الشيخ محمد بن محيي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك 2/ 226 .

^(٢) الحديث أخرجه الترمذي في سننه 4/ 561 ، وروايته فيه : " ألا إن الدنيا ملعونة ... " .

^(٣) القراءة بالرفع هي قراءة ابن مسعود وأبي والأعمش ، ينظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه 22 ، والكشاف 143 ، والبحر المحيط 2/ 275 .

^(٤) سورة البقرة ، الآية : 249 .

^(٥) سورة الغاشية ، الآية : 23 ، 24 .

فـ (مَنْ) مبتدأ خبره (فيعذبه) والجملة استثناء منقطع ، و ﴿ لَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ﴾ امرأتك^(١) فـ (امرأتك) مبتدأ خبره : ﴿ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ﴾ والجملة استثناء

منقطع " (٢)

* المناقشة :

خلاصة هذه المسألة أن كثيراً من النحويين أهملوا الجملة المستثناة كما نبّه إلى ذلك الصّبّان^(٣) ، فلم يقولوا : إن المستثنى يكون جملة .

وحينما تعرضوا لقوله تعالى : ﴿ فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ بقراءة الرفع .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ ﴾ بقراءة الرفع .

وقوله تعالى : ﴿ لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسيّطِرٍ . إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ . فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ ﴾ .

حينما تعرّضوا لهذه الشواهد كلها لم يقرّوا بأن المستثنى فيها جملة بل خرجها بعضهم تخريجات أخرى وفق الآتي :

— فقالوا : إن ﴿ قَلِيلٌ ﴾ في الآية الأولى بدل من الواو ، في ﴿ فَشَرَبُوا ﴾ على تضمين (شربوا) معنى : (فلم يطعموه إلا قليلٌ منهم) . وهذا تخريج الزمخشري^(٤) .

(١) القراءة بالرفع هي قراءة أبي عمرو ابن كثير ، وقرأ غيرهما بالنصب ، ينظر النشر 279/2 ، والتذكرة في القراءات الثمان 373 والإقناع في القراءات السبع 666/2 ، والمبهم في القراءات الثمان 1 / 545 .

(٢) غرر الدرر 1000/3 ، وينظر إغراب المنحة 2 / أ ، والتشنيف 20 / أ ، الجواب السامي 91، 92 ، ونزهة الأثبات 4 / أ .

(٣) حاشيته على شرح الأشموني للألفية 209/2 .

(٤) الكشف 143 .

— وجعلوا **﴿امراتك﴾** في الآية الثانية بدلاً من **﴿أحد﴾** ، وهذا يعني أن المرأة كانت مسرّياً بها ، يؤيد ذلك ما ذكره بعض المفسّرين من أن لوطاً عليه السلام كان قد أخرجها معه ، ونهى من تبعه ممن أسرى بهم أن يلتفت سوى زوجته ، فإنها لما سمعت هذا العذاب التفتت وقالت : يا قوماه ! فأدركها حجرٌ فقتلها^(١) .
ومن قال بهذا الرأي ابن^(٢) عطية والعكبري^(٣) والقرطبي^(٤) .

— وخرّجوا **﴿مَنْ﴾** في الآية الثالثة **﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾** بما يأتي :
أولاً : أن **﴿مَنْ﴾** مستثنى من الضمير المجرور في **﴿عَلَيْهِمْ﴾** وهو استثناء منقطع ، ومن أورد هذا الرأي السمين الحلبي^(٥) .
ثانياً : أن **﴿مَنْ﴾** مستثنى من مفعول (فذكر) المحذوف ، والتقدير : فذكر عبادي إلا من تولى وكفر ، وعلى هذا يكون الاستثناء متصلاً .
ومن ذكر هذا التوجيه السمين الحلبي^(٦) أيضاً .
ثالثاً : أن **﴿مَنْ﴾** بدل في محل جر من الضمير في **﴿عَلَيْهِمْ﴾** .
وأورد هذا التوجيه مكّي القيسي^(٧) .
أما ابن عنقاء فقد أثبت أن المستثنى يكون جملة كما في النص السابق ، وأكد على

^(١) ينظر تفسير البغوي 4 / 193 .

^(٢) المحرر الوجيز 963 .

^(٣) إملاء مامن به الرحمن 2 / 44 .

^(٤) الجامع لأحكام القرآن 9 / 80 .

^(٥) الدر المصون 10 / 771 .

^(٦) السابق .

^(٧) مشكل إعراب القرآن 769 .

ذلك في (إغراب المنحة) ^(١) بقوله : " قاعدة : كل جملة حلت محلّ مفرد كان لها محلّ حسب ذلك المفرد كالمراد بها لفظها نحو (لاحول ولا قوة إلا بالله كتر من كنوز الجنة) ... ومستثنى في الأصح منقطعاً " ، وكان في ذلك موافقاً لما ذهب إليه ابن ^(٢) خروف وابن ^(٣) هشام ، فقد أقرّ هؤلاء بأن المستثنى يكون جملة .

وذكر ابن عنقاء أن هذا الرأي قال به الفراء ، ويظهر أنه حكى هذا الرأي عنه أخذاً بما قاله الفراء في معانيه عند قوله تعالى : ﴿ أَجَلْتُ لَكُمْ بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ ﴾ ^(٤) : " إِلَّا مَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ : في موضع نصب بالاستثناء بالاستثناء ، ويجوز الرفع كما يجوز قام القوم إلا زيداً وإلا زيدٌ " ^(٥) فـ(زيدٌ) الثانية مبتدأ خبره محذوف والجملة استثناء منقطع ، وكذا الشأن في الآية الكريمة.

واستشهد ابن عنقاء لرأيه بالآيات السابقات :

فقال : في الآية الأولى إن : ﴿ قَلِيلٌ ﴾ مبتدأ مرفوع حُذِفَ لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : إلا قليلٌ منهم لم يشربوا ^(٦) .

وكذلك قال في الآية الثانية إن : ﴿ امْرَأَتُكَ ﴾ مبتدأ مرفوع وخبره ﴿ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ﴾ ^(٧) .

^(١) 2 / أ .

^(٢) ينظر رأيه في التحرير والتنوير 10 / 172 .

^(٣) مغني اللبيب 2 / 254 .

^(٤) سورة المائدة ، الآية : 1 .

^(٥) معاني القرآن 1 / 205 .

^(٦) ينظر غرر الدرر 3 / 1000 ، والجواب السامي 92 .

^(٧) ينظر غرر الدرر 3 / 1000 ، والجواب السامي 91 .

كما عدَّ « مَنْ » في الآية الثالثة شرطية ، وجعلها مبتدأ ، وخبرها « فَيُعَذِّبُهُ »^(١) .
وجعل الجملة بعدة (إلا) في الآيات السابقات استثناءً منقطعاً .

وعدَّ جملة الاستثناء من الجمل التي لا محل لها من الإعراب^(٢) .

كما أضاف ابن عنقاء على الآيات السابقات الاستشهاد بقوله ﷺ : " الدنيا ملعونة ملعونٌ ما فيها إلا ذكرُ الله تعالى وما والاه أو عالمٌ أو متعلِّمٌ " .

وكان ابن عنقاء يجعل التقدير : (إلا ذكرُ الله تعالى وما والاه أو عالمٌ أو متعلِّمٌ ليس بملعون) .

أما إذا كان التقدير : (ما الدنيا إلا ملعونةٌ إلا ملعوناً ما فيها إلا ذكر الله ...)

فإن ابن عنقاء يوجب نصب ما بعد إلا وهو (ذكر) ؛ لأن (إلا) تكررت^(٣) ، على حدِّ قولهم : (ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيداً)^(٤) .

* التعقيب :

جوَّز ابن عنقاء أن يكون المستثنى جملة ، واستشهد على ذلك بشواهد سماعية من القرآن والسنة ، والحقيقة أن ماذهب إليه ممكن ؛ ذلك لاستقامة المعنى به ، ولكن تحريجات العلماء للشواهد السابقة أولى من توجيه ابن عنقاء لقلة التكلف فيها .

^(١) ينظر المرجعان السابقان .

^(٢) ينظر الجواب السامي 91 .

^(٣) ينظر أوضح المسالك 2 / 240 .

^(٤) ينظر غرر الدرر 1000 / 3 .

(41) نوع (سوى)

قال ابن عنقاء : " وأما (سوى) بلغاتها ^(١) ، فقال الجمهور : هي ظرف مكان أبداً ، ولا تجيء اسماً إلا في الضرورة ، وابن مالك كالزجاج وابن فارس اسم أبداً كـ (غير) معنى وتصرفاً ، وابن هشام كالرمانى وأبي البقاء وابن عصفور وأكثر الكوفيين : ظرف كثيراً واسم قليلاً وهو الأرجح " ^(٢) .

* المناقشة :

ذكر ابن عنقاء أن للعلماء في (سوى) ثلاثة أقوال اختار واحداً منها وتفصيلها على النحو الآتي:

القول الأول : أنها تلزم النصب على الظرفية ، ولا تخرج عنها إلا في ضرورة الشعر .
وذهب إلى هذا القول الخليل ^(٣) وسيبويه ^(٤) والمبرد ^(٥) والوراق ^(٦) وابن ^(١) فارس

^(١) (سوى) فيها لغات : (سوى) بالقصر مع كسر السين ، و (سُوى) بالقصر مع ضم السين ، و (سواء) بالمد مع كسر السين ، و (سَوَاء) بالمد مع فتح السين، ينظر الإيضاح للفارسي 288، والمساعد 595/1، وارتشاف الضرب 2/326، وشرح الألفية لابن طولون 1/399.

^(٢) غرر الدر 3/1027 .

^(٣) ينظر الكتاب 2/350 .

^(٤) ينظر السابق 1/31 ، 407 .

^(٥) المقتضب 4/349 ، 391 .

^(٦) العلل 250 .

والشمـانيني^(٢) والصيمـري^(٣) وابن^(٤) الخـشاب

وابن^(٥) الأنباري وابن^(٦) خروف وابن^(٧) عصفور وابن مالك في (سبك المنظوم)^(٨)
وابن^(٩) النحاس وغيرهم^(١٠) ، ونسبه ابن عنقاء إلى الجمهور^(١١) .

وعزاه أبو حيان إلى الفراء في الارتشاف^(١٢) ، وقد بدا لي أن الفراء في بعض المواضع من معاني القرآن يجيز تفريغ العوامل لـ (سوى) ، فهو حينما أورد قوله تعالى : ﴿ وَكَأَنَّهُمْ يُخْرِجُونَ آبَاؤَهُمْ مِنَ النَّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾^(١٣) ذكر أن : " (إلا) في هذه المواضع بمنزلة (سوى) كأنه قال : (لا تنكحوا) ، لا تفعلوا سوى ما قد فعل آبائكم "^(١٤) فالملحوظ هنا أنه أول (إلا) بمعنى (سوى) وفرغ لها العامل (لا تفعلوا) لتكون مفعولاً به ، بل كان يخرجها عن الظرفية ويجعلها بمعنى الواو ، وذلك : " إذا كانت (سوى) في موضع (إلا) صلحت بمعنى الواو ، لأنك تقول : (عندي مال

^(١) مقاييس اللغة 3/ 112 ، والصاحبي 158 .

^(٢) الفوائد والقواعد 326 .

^(٣) تبصرة المبتدي 420 .

^(٤) المرتجل 190 .

^(٥) أسرار العربية 118 .

^(٦) شرح الجمل 2/ 956 .

^(٧) شرح الجمل 2/ 391 ، ومثل المقرب 202 .

^(٨) 134 .

^(٩) التعليقة 1/ 579 .

^(١٠) ينظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان 2/ 233 .

^(١١) ينظر غرر الدرر 3/ 1027 .

^(١٢) 2/ 326 .

^(١٣) سورة النساء الآية : 22.

^(١٤) معاني القرآن 2/ 335 ، في سورة الدخان.

كثير سوى هذا) ... كأنك قلت : (عندي مال كثير وهذا)^(١) ، فالفراء هنا يرى أن (سوى) إذا أدت معنى (إلا) صلحت أن تكون بمعنى الواو .

واستدلّ هؤلاء على ظرفيتها بأنها جاءت صلةً لموصول في نحو : (جاء الذي سواك)^(٢) ، وهي في هذا المثال ليست مثل (غير) ؛ لأن (غيراً) لا تدخل هنا إلا والضمير قبلها ، فيقال : (جاء الذي هو غيرك) فلما وصلوا (سوى) دون ضمير دلّ على أنها ظرف ، والتقدير : (جاء الذي استقر مكانك)^(٣) .

القول الثاني : أنها ظرف كثيراً ، ومثل (غير) قليلاً .

وهو اختيار ابن^(٤) عنقاء ، وذهب إلى هذا القول الرماني^(٥) والعكبري^(٦) .

ونسبه ابن^(٧) عنقاء إلى ابن عصفور وإلى أكثر الكوفيين^(٨) ، وبه أخذ المرادي^(٩)

^(١) السابق 182/2 .

^(٢) ينظر الإنصاف 1/ 296 ، والتصريح 2/ 582 .

^(٣) ينظر التصريح 2/ 582 .

^(٤) ينظر غرر الدرر 3/ 1027 .

^(٥) ينظر المنقح على الموشح 243 ، ومجيب النداء 388 .

^(٦) إعراب لامية الشنفرى 58 ، واللباب 1/ 309 .

^(٧) ينظر غرر الدرر 3/ 1027 ، وابن عصفور في شرح الجمل ومثل المقرب متفق مع ما ذهب إليه الجمهور في القول الأول من أن (سوى) ظرف غير متصرف ، يقول في شرح الجمل 2/ 319 " وسوى وسوى وسواء بمثلة (غير) في المعنى إلا أنها أبداً تكون في موضع نصب على الظرفية ، فإذا قلت : (قام القوم سواك وسواك وسواءك فكأنك قلت :) قام القوم مقامك وبدلك) ولا تُستعمل بعد عامل مفرغ ، فلا تقول : (ما قام سواك) ... وكذلك لا تقول : (ما ضربت سواك) ، ولا (مررت بسواك) ... لأنها ألزمت الظرفية " وقال نحواً من هذا الكلام في مثل المقرب 202 ، وقد أشار إلى ذلك الدكتور العمري في حاشيته على غرر الدرر 3/ 1027 .

^(٨) ينظر غرر الدرر 3/ 1027 ، وعُزي إليهم أنها تكون ظرفاً ومثل غير دون تقييد بالقلة أو الكثرة ينظر المغني 1/ 161 .

^(٩) توضيح المقاصد 1/ 307 .

وابن^(١) هشام .

القول الثالث : أنها مثل (غير) معنى وإعراباً وتصرفاً .

ونُسب هذا الرأي إلى الزجاج^(٢) ، ونصره ابن مالك في شرحي
(التسهيل^(٣) والكافية^(٤)) ورجّحه ابنه^(٥) وقاله الشاطبي^(٦) والمكودي^(٧) والأزهري^(٨)
الشاطبي^(٦) والمكودي^(٧) والأزهري^(٨) والفاكهي^(٩) ، وأخذ به غيرهم^(١٠) من النحويين .
النحويين .

فأصحاب هذا القول يرون أن (سوى) لا تلزم النصب على الظرفية ، بل تقبل أثر
العوامل المفرغة لها^(١١) ، ويمكن التصرف فيها رفعاً ونصباً وجراً وجعلوها كـ (غير)
معنى وإعراباً^(١٢) .

^(١) مغني اللبيب 1/ 161 ، وأوضح المسالك 2/ 248 .

^(٢) نسبه إليه ابن عنقاء في غرر الدرر 3/ 1027 ، وغالب المصادر تنسبه إلى الزجاجي ، ينظر ارتشاف الضرب 2/ 326 ، ومغني اللبيب 1/ 161 ، والمساعد 1/ 594 ، والمنقح 243 ، ومجيب النداء 388 .

^(٣) 2/ 316 ، 317 .

^(٤) 2/ 716 ، 717 .

^(٥) شرح الألفية 222 ، 223 .

^(٦) المقاصد الشافية 3/ 396 .

^(٧) شرح الألفية 130 .

^(٨) المقدمة الأزهريّة 60 .

^(٩) مجيب النداء 388 .

^(١٠) ينظر كاشف الخصاصة 143 ، وشرح الآجرومية للرملي 247 .

^(١١) ينظر شرح الألفية لابن الناظم 222 ، 223 .

^(١٢) ينظر مغني اللبيب 1/ 161 .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الثاني ، فرجّح أن (سوى) تكون ظرفاً كثيراً ، ومثل (غير) قليلاً ، والراجح أنهما مثل (غير) معنى و إعراباً ؛ وذلك لما يلي :

1 _ تعاضد الشواهد التي تتأثر فيها (سوى) بالعوامل المفرّغة لها كما سيأتي مما لا يجعل محلّ ادّعاء لعدم تصرفها ولزومها الظرفية.

2 _ إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل : (قاموا سواك ، وقاموا غيرك) معنى واحد ، ولا أحد منهم يقول : إن (سوى) عبارة عن مكان أو زمان ^(١) .

3 _ أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك ، وأنها غير متصرفة ، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك ^(٢) :

_ فقد جاءت مجرورة في قوله ﷺ : " ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشّعة السوداء في الثور الأبيض أو كالشّعة البيضاء في الثور الأسود " ^(٣) .

_ وجاءت فاعلاً مرفوعاً فيما حكاه الفراء : (أتاني سواك) ^(٤) .

_ وجاءت فاعلاً مرفوعاً أيضاً في قول الشاعر :

ولم يبق سوى العُدوا ن دناهم كما دائوا ^(٥)

^(١) ينظر شرح الكافية الشافية 716/2 .

^(٢) ينظر السابق 717/2 .

^(٣) الحديث في صحيح مسلم كتاب الإيمان ، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة ، 139/1 .

^(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 315/2 .

^(٥) البيت من بحر الهزج ، وهو للغند الزماني (شهل بن شيبان) وتجده في أمالي القالي 260/1 ، وسمط الآلي 2/

940 ، وبلا نسبة في أوضح المسالك 247/2 ، وبلا نسبة في شرح الألفية لابن الناظم وبلا نسبة في شرح ابن عقيل للألفية 310/1 ، وبلا نسبة في شرح الأشموني مع حاشية الصبان 235/2 ، والشاهد فيه : (لم يبق سوى) فقد

— وجاءت مبتدأً مرفوعاً في قول الشاعر :

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسَوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى^(١)

— وجاءت مجرورة — (مِنْ) في قول الشاعر :

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ فِيهِمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا^(٢)

وما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أنها لا تخرج عن الظرفية فيه نظر ؛ لأن الظرف هو " ما ضُمِّنَ معنى (في) باطراد من اسم وقت أو اسم مكان " ^(٣) ، و (سوى) في الشواهد السابقة لم تتضمن معنى (في) .

وما ذهب إليه ابن عنقاء في القول الثاني من أن (سوى) تكون ظرفاً كثيراً ومثل (غير) قليلاً قولاً لا يرقى إلى قوة من قال : إنها مثل (غير) معنى وتصرفاً .

خرجت (سوى) عن الظرفية وأعربت فاعلاً مما يدل على تصرفها .

^(١) البيت من بحر الكامل ، وهو للمولى محمد بن عبدالله ، وتجده في الدرر 432/1 ، وبلا نسبة في شرح الألفية لابن الناظم 223 ، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل للألفية 310/1 ، وبلا نسبة في شرح الأشموني مع حاشية الصبان 2/235 ، فقد جاءت (سوى) مبتدأً فدلّ على أنها مثل (غير) في المعنى والإعراب والتصرف .

^(٢) البيت من بحر الطويل ، وهو لمزار العجلي ، وتجده في الكتاب 31/1 ، وبلا نسبة في الإنصاف 294/1 ، وبلا نسبة في شرح الأشموني مع حاشية الصبان 234/2 ، والشاهد فيه (ولا من سوانا) فقد جُرّت (سوى) — (من) فدلّ ذلك على أنها متصرفة مثل (غير) .

^(٣) أوضح المسالك 203/2 .

(42) الخلاف في (وَحَدَّه)

قال ابن عنقاء : " واختلف في (وَحَدَّه) : هل هي اسم مصدر للتوحد أو الاتحاد ؟ أو مصدر لهما محذوف الزوائد ؟ أو مصدر لا فعل له أصلاً ؟ أو مصدر لفعل من لفظه مجرد ؟ وهو الأصح ؛ فقد حكى الأصمعي : (وَحَدَّ يَحِد) كـ (وَعَدَّ يَعِد) ونصبه فيها على الحال "(^١) .

* المناقشة :

اختلف النحويون في الموجب لنصب (وَحَدَّه) على أقوال :

القول الأول : أنها حال .

واختلف هؤلاء في نوعها على مذاهب :

المذهب الأول : أنها اسم جامد .

وقد نسب الشاطبي^(٢) هذا القول إلى ابن مالك حينما شرح قوله :

والحالُ عُرِّفَ لفظاً فاعتقدُ تنكيره معنى كـ (وحدك اجتهد)^(٣)

(^١) غرر الدرر 2/ 937 .

(^٢) المقاصد الشافية 3/ 437 .

(^٣) السابق .

وعُملَّ ذلك بأن الجامد من الأسماء يقع حالاً قياساً إذا كان ذا تأويل غير متكلف ، و
(وحده) يصح فيها التأويل على غير تكلف^(١) ، وتأويلها في نحو : (جاء زيد وحده) :
جاء زيد منفرداً .

المذهب الثاني : أنه اسم وُضِعَ المصدر الموضوع موضع الحال .

وذهب إلى هذا القول الخليل^(٢) وسيبويه^(٣) وتبعهما ابن^(٤) عصفور

فهؤلاء يرون أن (وَحَدَ) اسم وُضِعَ موضع المصدر (إِيحَادَ) ، و (إِيحَادَ) في موضع
(مُوَحَّدَ)^(٥) الذي هو حال .

المذهب الثالث : أنه اسم مصدر .

وذكر هذا القول الأشموني^(٦) وابن^(٧) عنقاء دون أن ينسباه لأحد ، وزاد عليه ابن
عنقاء أنه اسم مصدر إما للتَّوَحَّد وإما للاتِّحَاد^(٨) .

المذهب الرابع : أنه مصدر للفعل (أَوْحَدَ)^(٩) ، أو (تَوَحَّدَ) ، أو (اتَّحَدَ)^(١٠) ،

^(١) السابق .

^(٢) ينظر الكتاب 377/1 .

^(٣) السابق .

^(٤) شرح الجمل 270/2 .

^(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 70/2 ، وتوضيح المقاصد 318/1 .

^(٦) شرحه مع حاشية الصبان 256/2 .

^(٧) غرر الدرر 937/2 .

^(٨) السابق .

^(٩) ينظر توضيح المقاصد 319/1 .

^(١٠) ينظر غرر الدرر 937/2 .

ولكن حذفت منه الزوائد^(١) .

وذهب إلى هذا القول ابن^(٢) جـ
وابن^(٣) يعيش .

واستدل هؤلاء لرأيهم بأن هناك مصادر جاءت على حذف الزيادة .

— فمن ذلك (أَفْعَل) يأتي مصدره على وزن مصدر (فَعَلَ)^(٤) ، نحو قوله تعالى :
﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾^(٥) فالأصل (إنباتاً) ؛ لأن (أَفْعَل) يكون
مصدره على إفعال .

— ومن ذلك (تَفَعَّل) يأتي مصدره على وزن مصدر (فَعَّل)^(٦) ، نحو قوله تعالى :
﴿ وَتَبَيَّلَ إِلَيْهِ تَبَيُّلاً ﴾^(٧) والأصل (تَبَيَّلًا) ؛ لأن (تَفَعَّل) يكون مصدره على (تَفَعَّل)

واعترض على هذا الرأي بأنه لو كان مصدرًا لتصرف ، فجاء منه اسم الفاعل واسم
المفعول ، كما في نحو : (قتلته صبراً)^(٨) .

المذهب الخامس : أنه مصدر لا فعل له من لفظه ، كالأبوة ونحوها .

^(١) ينظر توضيح المقاصد 319/1 .

^(٢) الخصائص 2 / 22 .

^(٣) شرح المفصل 2 / 18 .

^(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 2 / 269 .

^(٥) سورة نوح ، الآية : 17 .

^(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 2 / 269 .

^(٧) سورة المزمل ، الآية : 8 .

^(٨) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 2 / 270 .

وقد ذكر ابن^(١) عصفور والمرادي^(٢) وأبو^(٣) حيان هذا الرأي دون أن ينسبوه لأحد .

المذهب السادس : أنه مصدر لفعل من لفظه مجرد .

وذهب إلى هذا الرأي ابن^(٤) عنقاء ، واستدلّ على ذلك بما حكاه الأصمعي : (وَحَدَّ يَحْدُ كَ (وَعَدَّ يَعِدُ)^(٥) .

القول الثاني : أنه ظرف جرى مجرى (عنده) .

وذهب إلى هذا القول يونس^(٦) وهشام^(٧) في أحد قوليّه .

وعُلِّلَ هذا القول بأن معنى (جاء زيد وحده) : جاء زيدٌ على انفراده ، فكأن الأصل : جاء زيد على وحده ، ثم حُذِفَ حرف الجر^(٨) ، يدلّ على ذلك ما حكى عن العرب : (جلسا على وحديهما)^(٩) .

واعترض على هذا الرأي بأن (وحده) ليس بزمان ولا بمكان ، فلا ينبغي أن يُجعل

^(١) السابق 2/ 269 .

^(٢) توضيح المقاصد 1/ 319 .

^(٣) ارتشاف الضرب 2/ 340 .

^(٤) غرر الدرر 2/ 937 .

^(٥) السابق .

^(٦) ينظر الكتاب 1/ 378 .

^(٧) ينظر توضيح المقاصد 1/ 319 ، وارتشاف الضرب 2/ 340 .

^(٨) ينظر ارتشاف الضرب 2/ 340 .

^(٩) ينظر السابق .

ظرفاً بقياس^(١) ، إضافة إلى أنه قد جاء في موضع الجمع مفرداً في نحو : (يا لقوم وحدهم)^(٢) ، ولو كان ظرفاً لجمع في هذا المثال ونحوه .

القول الثالث : أنه مصدر منصوب بفعل مقدر .

وذهب إلى هذا القول هشام^(٣) في أحد قوليه ، إذ جَوَّز أن يكون (وحده) منصوباً منصوباً على المصدرية بفعل محذوف تخلفه (وَحَدَه) ، كما قالوا : (زيدٌ إقبالاً) ، أي : زيد أقبل إقبالاً^(٤) ، فكذلك (زيد وحده) يكون التقدير فيها : (زيدٌ وَحَدَ وَحَدَه وَحَدَه) ، وهذا يعني أن هشاماً يرى أن (وَحَدَ) مصدر له فعل من لفظه أو استدلالاً على ذلك بما حكاه الأصمعي سابقاً : (وَحَدَ يَحِدُ) .

* التعقيب :

1_ اتضح مما سبق أن النحويين اختلفوا في موجب نصب (وَحَدَه) ، فبعضهم قال إنه حال ، وبعضهم ذهب إلى أنه ظرف ، وآخرون يرون أنه منصوب على المصدرية ، واختار ابن عنقاء القول الأول فقال : إنه حال ، والحقيقة أن هذه الآراء كلها قوية ؛ فالقول بأنها حال قولٌ لا بأس به ، لأنك إذا قلت (جاء زيد وحده) فـ (وحده) هنا تدلُّ على الهيئة ، ولا يمنع من ذلك كونها معرفة بالإضافة ؛ لأنها يمكن تأويلها بالنكرة . والقول بأنها ظرف قول ليس ببعيدٍ أيضاً ؛ لأنك إذا قلت (زيدٌ وحده) كان الإعراب المناسب للمعنى أن تجعلها ظرفاً لا حالاً .

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 2/269 .

(٢) ينظر السابق 2/370 .

(٣) ينظر توضيح المقاصد 1/319 .

(٤) السابق .

والقول بأنها منصوبة على المصدرية قول قويٌّ كذلك ؛ لأنه لذلك نظائر نحو : (زيد اجتهداً) أي : زيدٌ اجتهد اجتهداً ، فأنت إذا قلت (زيد وحده) أمكن أن يكون التقدير : (زيد وَحَد وحده) ، ولا سيّما أنه حُكي عن العرب فعلٌ لهذا المصدر في قولهم : (وَحَد يَحِد) .

2_ كما اتضح مما سلف أن النحويين اختلفوا في نوع (وَحَد) على مذاهب ، والمذاهب السابقة كلها قويّة كذلك ، وأقربها إلى الصواب ما اختاره ابن عنقاء ، وهو أنه مصدر له فعل من لفظه مجرد ؛ لوجود ما يدلّ على ذلك ؛ وهو ما حُكي عن الأصمعي (وَحَد يَحِد) ، فدلّ على أن المصدر (وَحَد) ، كما أن الفعل (وَعَد يَعِد) مصدره : (وَعَد) .

(43) مجيء صاحب الحال نكرة

قال ابن عنقاء حينما أعرب جملة ﴿يَغْشَى﴾^(١) : " ... يجوز كونها حالاً (أي من ﴿نُعَاسًا﴾ لأن سيبويه يقيس مجيء الحال من النكرة الخالية من المسوِّغ ؛ لوروده كثيراً نظماً ونثراً ، وقصره غيره في السماع " ^(٢) وقال حينما أعرب ﴿أَمَنَةً﴾ : " حال من ﴿نُعَاسًا﴾ كان صفةً له فلما قُدِّم عليه صار حالاً منه و تقدّمه هو المسوِّغ لمجيء الحال من النكرة وإن أجازته سيبويه ولو بلا مسوِّغ ... فالأحسن إعرابها حالاً من منعوتها في الأصل " ^(٣) ، وقال في غرر الدرر : " وقد يجيء (أي : صاحب الحال) منكرّاً إمّا بلا مسوِّغ ، وهو قليل ، وقاسه سيبويه ، ومنه الحديث : " صَلَّى _ رسولُ الله _ ﷺ _ قاعداً ، وصَلَّى وراءه قومٌ قياماً " ^(٤) و " جئْتُ علياً _ رضي الله تعالى عنه _ وبين يديه قرْنُفُلٌ مكتوباً " ^(٥) . بمثلثة فموحدة أي : مجموعاً ، وقولهم : (لَهُ عليٌّ مئةٌ بيضاً)

^(١) من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ

... ﴾ سورة آل عمران ، الآية : 154 .

^(٢) كشف المهم 26 .

^(٣) السابق 18 .

^(٤) الحديث في صحيح البخاري ، كتاب الجماعة والإمامة ، باب : (إنما جعل الإمام ليؤتمّ به) ، 244/1 .

^(٥) رواه ابن منظور برفع (مكتوب) ، ينظر اللسان (ك ث ب) 176/2 ، وكذا الزبيدي في تاج العروس :

(ك ث ب) 4 / 107 ، ولم أجد هذا الحديث في غير هذين المرجعين .

جمع (أبيض) وقراءة^(١) إبراهيم^(٢) بن أبي عبلة : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا^(٣) لِمَا بَلَغُوا الظُّرْفَ بـ (جاء) ، وإما بمسوّغ وهو كثير مقيس باتفاق " (٤) .

* المناقشة :

لا إشكال في مجيء الحال من النكرة متى ما كان هناك مسوّغ ، وقد جوّز ابن عنقاء ذلك ونقل إجماع النحويين على جوازه وكثرته وكونه مقيساً وجعل منه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُّعَاسًا ﴾ فـ ﴿ أَمْنَةً ﴾ حال من ﴿ نُعَاسًا ﴾ النكرة والمسوّغ لذلك هو تقديم الحال على صاحبها ، وعدّ ابن عنقاء هذا الإعراب هو أحسن الأعراب فيها .

لكنّ الإشكال فيما إذا لم يكن هناك مسوّغ ؛ هل يصحّ مجيء الحال من النكرة أولاً ؟

للعلماء في ذلك أقوال :

القول الأول : أن صاحب الحال لا يكون نكرة إلا بمسوّغ .

وذهب إلى هذا القول ابن^(٥) السراج وأبو^(٦) علي الفارسي وابن^(٧) بابشاذ وابن^(٨)

(١) القراءة في ينظر مختصر في شواذ القرآن من الكتاب البديع لابن خالويه 15 ، ومعجم القراءات 1/150 .

(٢) هو إسماعيل الشامي ، كتّاه يحيى بن أيوب ، توفي سنة 152 هـ . ينظر التاريخ الكبير 310 ، 311 .

(٣) سورة البقرة ، الآية : 89 .

(٤) غرر الدرر 2 / 962 ، 963 .

(٥) الأصول 1/214 .

(٦) المسائل المنشورة 32 .

(٧) المقدمة المحسبة 2/313 .

(١) معطٍ وغيرهم من الجمهور (٢) .

فهؤلاء يرون أن صاحب الحال لا يكون نكرة إلا بمسوّغ ، وما ورد من مجيء صاحب الحال نكرة من غير مسوّغ فهو مقصور على السماع (٣) .

واستدلوا على ذلك بما يأتي :

أولاً : أن صاحب الحال إذا كان نكرة أمكن أن تجري الحالُ صفةً ولا حاجة إلى مخالفتها إياه في الإعراب (٤)

ثانياً : أن النكرة أحوجُ إلى الصفة منها إلى الحال ؛ لأن الصفة مبيّنة ومخصّصة للموصوف بخلاف الحال (٥) .

ثالثاً : أن قولك : (جاء رجلٌ راكباً) كلام قليل الفائدة ، وإذا كان كذلك وجب أن تصفه ليلحق بالكلام الكثير الفائدة (٦) .

رابعاً : أن الحال خبرٌ في المعنى ، وصاحبه مخبرٌ عنه ، فأصله أن يكون معرفة كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة ، وكما جاز أن يُبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس كذلك يكون صاحب الحال نكرة شريطة وضوح المعنى وأمن اللبس (٧) .

(١) الفصول الخمسون 187 .

(٢) ينظر تلقيح الألباب 77 ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبيني 726/2 ، وشرح التسهيل لابن مالك 331/2 ، واللباب للحنبلي 169/2 ، والمنهل الصافي 384/1 .

(٣) ينظر كشف الهمم 26 .

(٤) ينظر شرح المقدمة المحسبة 313/2 .

(٥) ينظر المقاصد الشافية 444/3 .

(٦) ينظر المسائل المنشورة 32 .

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 331/2 .

القول الثاني : أن مجيء صاحب الحال نكرة دون مسوِّغ قبيح أو ضعيف .

ومن حكم بقبحه ابن^(١) يعيش ، ومن قال بضعفه ابن^(٢) الخشاب .

القول الثالث : أن صاحب الحال يجوز مجيئه نكرة بلا مسوِّغ .

وهو اختيار ابن عنقاء فقد جوِّز مجيء الحال من النكرة دون مسوِّغ وجعل ذلك كثيراً في (كشف الهم)^(٣) و قليلاً في (غرر الدرر)^(٤) ، ويجوز أنه قال الخليل^(٥) وسيبويه^(٦) والسهيلي^(٧) وأبو حيان^(٨) .

وساق ابن عنقاء الشواهد التالية لمجيء الحال من النكرة دون مسوِّغ :

— قراءة إبراهيم بن أبي عبلة بنصب (مصدّقاً) في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا ﴾ على أن الجار والمجرور متعلقان بـ (جاء) إذ لو كان صفةً لـ (كتاب) لعدّ ذلك مسوِّغاً لمجيء الحال من النكرة فلا يكون هناك شاهد .

— الحديث : " صَلَّى — رسولُ الله — ﷺ — قاعداً ، وصَلَّى وراءه قومٌ قياماً " ^(٩) ، وكذلك : " جئتُ علياً — رضي الله تعالى عنه — وبين يديه قرْنُفُلٌ مكتوباً " ^(١٠) .

^(١) شرح المفصل 10/2 .

^(٢) المرتجل 165 .

^(٣) 26 .

^(٤) 962/2 .

^(٥) ينظر الكتاب 112/2 .

^(٦) السابق .

^(٧) نتائج الفكر 233 ، والأُمالي 93 .

^(٨) ارتشاف الضرب 346/2 .

^(٩) ينظر غرر الدرر 962/2 .

^(١٠) ينظر السابق .

— وقولهم : (له عليّ مئةٌ بيضاً)^(١) .

وقد عدّ ابن عنقاء ذهاب سيويه إلى هذا الرأي حجّةً أو علة له ينتهي إليها في اختياره وذلك حينما قال : " ويجوز كونها حالاً لأن سيويه يقيس مجيء الحال من النكرة الخالية من المسوّغ " ^(٢) مع أن سيويه ذكر أن الوجه الأولى في نحو : (عليه مئةٌ بيضاً) هو الرفع ^(٣) .

* التعقيب :

اختار ابن عنقاء القول الثالث فجوّز مجيء الحال من النكرة دون أن يكون هناك مسوّغ وجعل ذلك كثيراً في كشف الهم وقليلاً في غرر الدرر ، وليس الحكم بالقلة في غرر الدرر مناقضاً للكثرة في كشف الهم لأن المراد بالكثرة : الكثرة عند سيويه وإلا فابن عنقاء يرى وقوع ذلك قليلاً كما قال في غرر الدرر مع قوله بجوازه .

وما اختاره ابن عنقاء من صحة مجيء الحال من النكرة دون مسوّغ هو الراجح وإن كان قليلاً كما قال في غرر الدرر والدليل على ذلك هو القياس ؛ فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا قلت : (جاء زيدٌ الضاحكُ) و (جاء زيدٌ) ضاحكاً) وبينهما من الفرق ما تراه فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت : (مررت برجلٍ ضاحكٍ) أو برجلٍ ضاحكاً) ؟ وإذا كان كذلك فلا بُدَّ من الحال إذا احتيج إليها ، ولو كان الحال من النكرة ممتنعاً أو قبيحاً في الكلام لعله التنكير لما اتفقت العرب على جعلها حالاً إذا كانت مقدّمة على الاسم ^(٤) في نحو قول الشاعر:

^(١) في الكتاب 112/1 (عليه مئةٌ بيضاً)

^(٢) كشف الهم 26 .

^(٣) ينظر الكتاب 112/1 .

^(٤) ينظر نتائج الفكر 234 ، 235 .

الشاعر:

لمية موحشاً طَلُّ^(١)

^(١) سيأتي تخرجه ص 261.

